



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمزة لخضر - الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المحاسبية والمالية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: العلوم المحاسبية والمالية
التخصص: محاسبة

تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على تقييم الأصول المالية - دراسة استطلاعية لعينة من الأكاديميين والمهنيين -

تحت إشراف الدكتور:

محمد فيصل مايدة

إعداد الطلبة:

✓ ناصري محمد

✓ مقروود عادل

✓ ميلودي كمال

✓ هاني عبد الرحمان

لجنة المناقشة:

رئيسا

أستاذ محاضر " أ " جامعة الشهيد حمزة لخضر بالوادي

الدكتور رضا زهواني

مشرفا ومقررا

أستاذ محاضر " أ " جامعة الشهيد حمزة لخضر بالوادي

الدكتور محمد فيصل مايدة

ممتحنا

أستاذ محاضر " أ " جامعة الشهيد حمزة لخضر بالوادي

الدكتور مصطفى عوادي

السنة الجامعية : 2022/2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

ما أجمل أن يجود المرء بأعلى ما لديه والأجمل أن يهدي الأعلى للأعلى.

هي ذي ثمرة جهدنا أجنينها اليوم هي هدية أهدينا إلى:

الوالدان لما لهما من الفضل ما يبلغ عنان السماء

إلى كل الأهل والإخوة والأخوات

وإلى جميع أساتذتنا الأفاضل الذين لم يتوانوا في يد العون لنا، وإلى جميع

الزملاء دون استثناء.

إلى كل هؤلاء وهؤلاء نهدي هذا العمل المتواضع.

ونسأل الله أن يجعله نبراسا لكل طالب.

شكر وتقدير

قال تعالى : ﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ

وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ ﴾ الأحقاف الآية 15

نحمد الله عز وجل الذي ألهمنا الصبر والثبات ، وأمدنا بالقوة والعزم على

مواصلة مشوارنا الدراسي وتوفيقه لنا على انجاز هذا العمل

و نتقدم بجميل شكرنا وتقديرنا للأستاذ الفاضل الدكتور " مايدة محمد فيصل "

الذي كان متفهما إلا أبعد الحدود رغم التزامه وانشغالاته ، وكل الأساتذة الذين

حرصوا على تلقيننا العلم والمعرفة،

وإلى إدارة قسم العلوم المالية والمحاسبية كل واحد باسمه

و نتقدم بالشكر لجميع زملائنا في الدفعة وإلى كل من قدم لنا يد العون.

فهرس المحتويات

الصفحة	فهرس المحتويات
II	البسمة
III	الإهداء
IV	الشكر والتقدير
V	فهرس المحتويات
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال
ب	المقدمة
	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للقيمة العادلة
3	المبحث الأول : ماهية القيمة العادلة
3	المطلب الأول : نشأة وتطور محاسبة القيمة العادلة
5	المطلب الثاني : مفهوم القيمة العادلة
8	المطلب الثالث : القيمة العادلة -محدداتها - أهدافها وأهميتها
13	المبحث الثاني : تطبيق استخدام القيمة العادلة
13	المطلب الأول : مفاهيم القياس التي تعبر عن القيمة العادلة
16	المطلب الثاني : القيمة العادلة - المزايا والعيوب والآثار المترتبة من استخدامها
20	المطلب الثالث : مشاكل ومعوقات تطبيق القيمة العادلة
24	المبحث الثالث : القيمة العادلة وفق المعايير المحاسبية الدولية
24	المطلب الأول : القياس المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية
29	المطلب الثاني : القياس المحاسبي وفق البيئة المحاسبية الجزائرية
33	المطلب الثالث : العلاقة بين القيمة العادلة والقيمة السوقية
36	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: الأصول المالية - ماهيتها - أنواعها
39	المبحث الأول : الأسهم
39	المطلب الأول : الأسهم تعريفها وخصائصها
40	المطلب الثاني : أنواع الأسهم
47	المطلب الثالث : مداخل قياس القيمة للأسهم

50	المبحث الثاني : السندات
50	المطلب الأول : تعريف وأنواع السندات
56	المطلب الثاني : خصائص السندات
59	المطلب الثالث : أنواع السداد للسندات
62	المبحث الثالث : المشتقات المالية
62	المطلب الأول : ماهية المشتقات المالية
65	المطلب الثاني : أنواع عقود المشتقات المالية
69	المطلب الثالث : الأهمية الاقتصادية لعقود المشتقات المالية وأهداف استخدامها
71	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث : دراسة استطلاعية لمجموعة من المهنيين والأكاديميين
74	المبحث الأول : مكونات ومنهجية الدراسة التطبيقية
74	المطلب الأول : مجتمع الدراسة
74	المطلب الثاني : عينة الدراسة
75	المطلب الثالث : حدود الدراسة
75	المبحث الثاني : إعداد الاستبيان وتفريغ البيانات
75	المطلب الأول : إعداد الاستبيان وتحكيمة
76	المطلب الثاني : هيكل الاستبيان
77	المطلب الثالث : تفريغ نتائج الاستبيان
81	المبحث الثالث : تحليل نتائج الاستبيان
81	المطلب الأول : معامل الثبات والصدق لمحاور الدراسة
82	المطلب الثاني : تحليل نتائج المحور الأول
85	المطلب الثالث : تحليل نتائج المحور الثاني
90	خلاصة الفصل
92	الخاتمة العامة
95	قائمة المصادر والمراجع
103	الملاحق
115	الملخص

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الجدول
27	متطلبات الاعتراف والإفصاح بالقيمة العادلة وفقا لمعايير الإبلاغ المالي IFRS	(1-1)
45	تصنيفات الأسهم العادية استنادا إلى تحليل وتقييم المؤشرات المالية للمؤسسة	(1-2)
74	إحصائيات متعلقة باستثمارات الاستبيان	(1-3)
76	مقياس لكارث الخماسي	(2-3)
77	توزيع مفردات العينة حسب الجنس	(3-3)
78	توزيع مفردات العينة حسب العمر	(4-3)
78	توزيع مفردات العينة حسب المؤهل العلمي	(5-3)
79	توزيع مفردات العينة حسب التخصص	(6-3)
80	توزيع مفردات العينة حسب الخبرة المهنية	(7-3)
81	معامل الثبات والصدق لتأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على تقييم الأصول المالية	(8-3)
82	الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الأول	(9-3)
85	الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الثاني	(10-3)
89	صدق الاستبيان	(11-3)

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الجدول
12	أهمية تطبيق القيمة العادلة في زيادة التنبؤات المحاسبية	(1-1)
49	آلية تحديد السهم	(1-2)
77	توزيع مفردات العينة حسب الجنس	(1-3)
78	توزيع مفردات العينة حسب العمر	(2-3)
79	توزيع مفردات العينة حسب المؤهل العلمي	(3-3)
79	توزيع مفردات العينة حسب التخصص	(4-3)
80	توزيع مفردات العينة حسب الخبرة المهنية	(5-3)

المقدمة

تمهيد

شهد الفكر المحاسبي العديد من التطورات المتلاحقة سواء في الطريقة المتبعة في مسك الحسابات أو القياس أو الإفصاح أو إعداد التقارير، كما برزت عبر التاريخ هيئات محاسبية دولية تسعى لتوحيد العمل المحاسبي بين دول العالم وفق معايير مقترحة للتطبيق، تحاول من خلالها القضاء ومواجهة العديد من المشاكل المحاسبية.

يعد موضوع القياس أمر ضرورية في مجال المحاسبة فتباين طرق القياس بين دول العالم بشكل عام والوحدات بشكل خاص، قد يخلق أساس مشكلة في المقارنة فيما بينها، وهذا في كيفية اتخاذ القرار في الاستثمار بالنسبة للمستثمرين أو تصنيف الوحدة بين مجموعة من الوحدات أو تقييم الوضع الحالي للوحدة، إن هذا الأمر جعل مجموعة من الهيئات المحاسبية الدولية توضح وتبين كيفية القياس لكل عنصر في القوائم المالية.

فبعدما كانت التكلفة التاريخية تعد الأساس المناسب للقياس المحاسبي فقد واجهت حالة العديد من الانتقادات بين قصور مدخل التكلفة التاريخية في الإظهار والإفصاح عن المعلومة بشكل أفضل، وعليه فاقترح استخدام القيمة العادلة يعد البديل المناسب لتغطية القصور في التكلفة التاريخية كونها أكثر دقة وأقرب إلى الواقع الفعلي وفقا للظروف السائدة.

إن المستثمر في الأسواق المالية ليس بغنى عن المعلومات المحاسبية للمؤسسات المدرجة بالبورصة، فكلما كانت البيانات والتقارير تعتمد أرقاما حقيقية فعلية للوضع الحالي للمؤسسة كلما كانت قرارات الاستثمار أنجع وأفضل، فعلاقة تطبيق أي مدخل في القياس المحاسبي يخلق تناغم وانسجام تام بين السوق المالي والمؤسسة وعملية اتخاذ القرارات.

وعليه يعد قياس أسعار الأسهم باستخدام منهج القيمة العادلة بدلا من التكلفة التاريخية انتقالا نوعيا في مداخل القياس المحاسبي، فتقييم الأسهم وفق السعر العادل يساعد على إظهار المعلومات بشكل يعكس واقع السوق، ويضمن للمستثمرين المعلومات المساعدة في اتخاذ القرارات الاستثمارية، ففي حالة وجود سوق نشطة يمكن اخذ القيمة السوقية للأصل المراد تقييمه لتعبر عن السعر العادل الذي قد يقبله كل من المشتري والبائع، أما في حالة عدم وجود سوق نشطة يتم اللجوء إلى افتراضات واجتهادات شخصية لقياس القيمة العادلة.

من خلال ما سبق نحاول في هاته الدراسة التطرق إلى اثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على تقييم الأصول المالية لذا جاءت إشكالية الدراسة كالتالي: ما مدى تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على تقييم الأصول المالية ؟

لتسهيل الإجابة على هذا الإشكال سوف نقسمه إلى التساؤلات التالية:

- ❖ ماذا نقصد بحاسبة القيمة العادلة
 - ❖ هل توفر القيمة العادلة معلومات ذات جودة عالية.
 - ❖ ما مدى تأثير المعلومات المحاسبية المستمدة من تطبيق القيمة العادلة على العوائد والقيمة السوقية للأسهم والسندات
- فرضيات البحث :**

انطلاقا من الإشكالية التي سبق طرحها وقصد تبسيط الإجابة على الأسئلة الفرعية ارتأينا إلى طرح الفرضيات التي ستكون نقطة بداية بحثنا وهي كالآتي:

- 1- محاسبة القيمة العادلة
- 2- حول أساسيات وتقنيات تقييم الأصول المالية باستخدام محاسبة القيمة العادلة.

أهداف البحث :

سوف نحاول من وراء دراستنا هذه التعرف على تقييم الأصول المالية باستخدام محاسبة القيمة العادلة

مبررات اختيار الموضوع :

لكل عمل وبحث علمي ممهدهاته ومبرراته لقيام الباحث به ، وهناك عدة أسباب جعلتنا نختار هذا الموضوع وهي :

- ❖ الرغبة الشخصية في دراسة موضوع في مجال المحاسبة.
- ❖ أهمية الموضوع .
- ❖ قلة الدراسات التي تطرقت لدراسة هذا الموضوع.

الدراسات السابقة حول الموضوع :

دراسة رقيقة صغراوي، 2018، إشكالية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية على ضوء معايير المحاسبة الدولية والنظام المالي الجزائري - دراسة ميدانية لعينة من الأكاديميين والمهنيين المحاسبين الجزائريين ، هدفت الدراسة إلى التعرف على إشكالية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية وهذا من خلال الإجابة على مدى توفر البيئة المحاسبية الجزائرية للأرضية المناسبة والملائمة لتطبيق نموذج القيمة العادلة، استخدمت الباحثة استبانة في التحليل شملت عينة الدراسة أفراد مهنيين وأكاديميين، توصلت الدراسة إلى أنه فقط المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة تطبق نموذج القيمة العادلة في القياس والإفصاح المحاسبي، وكذا الإفصاحات والتسهيلات التي قدمها النظام المحاسبي المالي لنموذج القيمة العادلة .

حمدي فلة (2017)، تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة الكوابل - بسكرة ، هدفت الدراسة إلى البحث عن كيفية تأثير استخدام القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية، خلصت الدراسة التطبيقية إلى أن مؤسسة الكوابل - بسكرة تعتمد على أسلوب التقييم بالتكلفة التاريخية، مبررة ذلك بعدم وجود سوق نشط في الجزائر وأيضا عدم إلزامية تطبيق القيمة العادلة في المؤسسات الجزائرية، كما أن المؤسسة لا تقوم بقياس وتقييم الأداء المالي فهي تكتفي على النتائج السنوية لمصلحة المالية والمحاسبة في الحكم والأداء المالي لها، إضافة إلى ذلك بعد محاولة القياس باستخدام القيمة العادلة من طرف الباحثة تبين أن هناك تأثير واضح الاستخدام محاسبة القيمة العادلة على مختلف مؤشرات تقييم الأداء المالي (تأثير ايجابي على أغلب المؤشرات المحسوبة)، سواء على مؤشرات التوازن أو مؤشرات اليسر المالي، كما قد واجهت الدراسة صعوبة في إعادة تقييم بعض العناصر بالقيمة العادلة المكونة للاحتساب مؤشرات أخرى.

وسائل جمع المعلومات:

سنعتمد في بحثنا على مجموعة من الوسائل المستخدمة في جمع المعلومات والبيانات، ونختصرها فيما يلي:

- المسح المكتبي للوقوف على ما تم تناوله في إطار دراستنا بهدف إرسال الدعامة النظرية له.
- البحوث والدراسات السابقة التي تحدد لنا مجالات التركيز الجديد في هذا الموضوع دون إغفال النقد والاستزادة كلما كان ذلك ممكنا.
- المقابلات الشخصية للاستطلاع على رأي الممارسين في كل المجالات التي لها علاقة بالموضوع.
- البيانات الممنوحة من طرف المصادر الرسمية لمعالجتها وعرضها بشكل يمكننا من الحصول على استنتاجات لها علاقة مباشرة بالموضوع • البحث عبر شبكة الانترنت لجعل بحثنا لا يهمل المستجدات التي ترتبط مباشرة بموضوعه.

منهجية البحث:

لمعالجة الإشكالية محل الدراسة معالجة علمية وموضوعية، سنعتمد في دراستنا على: اتباعنا في دراستنا لموضوعنا هذا على المنهج الوصفي في الجانب النظري من الدراسة ذلك لأنه المنهج المناسب لدراستنا لموضوعنا عرض بشكل جيد . أما الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي والتحليلي في الدراسة الميدانية البرنامج الإحصائي لتحليل البيانات الإحصائية المسمى Spss

حدود البحث:

تمثل حدود البحث فيما يلي:

- الحدود الموضوعية التي تقتصر على موضوع تأثير محاسبة القيمة العادلة على تقييم الأصول المالية.
- الحدود الزمنية فقد استغرقت هذه الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي حوالي ثلاثة أشهر ابتداء من مارس 2022 تاريخ جمع المعلومات حول الموضوع للفصلين النظريين، أما الدراسة التطبيقية فكانت حوالي ثلاث أسابيع ابتداء من 8 ماي 2022.
- أما بشأن الحدود المكانية فقد جرت هذه الدراسة على بعض الأكاديميين والمهنيين من مختلف جامعات الوطن و الوادي .

هيكل البحث:

سيتم تناول هذا الموضوع من خلال ثلاث فصول فصلين نظريين وفصل الثالث تطبيقي تسبقهم مقدمة وتعبهم خاتمة، وأشتمل الفصل الأول بإعطاء نظرة حول الإطار المفاهيمي للقيمة العادلة، أما الفصل الثاني فكان حول تأثير الأصول المالية (الأسهم ،السندات والمشتقات المالية)، في حين خصص الفصل الثالث لهذا البحث للدراسة الميدانية.

صعوبات البحث:

من خلال إعدادنا للبحث واجهتنا عدة صعوبات منها :

- ❖ صعوبة وضع خطة متوازنة لأهمية بعض العناصر ولنقص الدراسة حولها في برامج الجامعة.
- ❖ المشاكل التي وجدت خلال عملية توزيع استمارات الاستبيان .
- ❖ صعوبة الموضوع كونه جديد على الساحة المحاسبية.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للقيمة العادلة

مقدمة الفصل

إن تعدد واختلاف بدائل التقييم والقياس للعناصر المحاسبية أفضى بالضرورة إلى التوجه نحو الأحسن في اختيار الطريقة الأنسب في التطبيق وهذا التقديم لمعلومات وبيانات أكثر فائدة وواقعية ذات مصداقية تعيد في عمليات اتخاذ القرارات بالنسبة للمؤسسة أو المستثمرين وتكون أكثر ملائمة لمعرفة الوضع الحالي للمؤسسة وما تؤول إليه في المستقبل وعليه بعدما كانت التكلفة التاريخية أساس التقييم ومبدأ قائم في حد ذاته من مبادئ المحاسبة لم يعد كافية ووافية للظروف الراهنة بعدما اشيرت إليه العديد من الانتقادات ما جعل الهيئات والمجالس المحاسبية إلى التوجه نحو محاسبة القيمة العادلة وهذا بإصدار معايير توضح كيفية اعتمادها وقياسها لعناصر القوائم المالية خاصة فيما يشهده العالم اليوم من تطورات متلاحقة وفي ظل محاسبة التضخم.

وعليه تجدر الإشارة في هذا الفصل للوقوف على ماهية القيمة العادلة، وتقديم موجز نظري يساهم في التوضيح وإزالة الغموض حول هذا المفهوم، فالقيمة العادلة كمفهوم محاسبي أو طرح من مضمون معايير المحاسبة فهو ملازم للواقع الاقتصادي، يتطلب منا الإلمام ومزيديا من الاهتمام وعليه للتوضيح تم انجاز هذا الفصل المعنون بالإطار المفاهيمي للقيمة العادلة إلى ثلاث مباحث وهي كالتالي:

المبحث الأول: ماهية القيمة العادلة؛

المبحث الثاني: تطبيق استخدام القيمة العادلة؛

المبحث الثالث: القيمة العادلة وفق المفاهيم المحاسبية الدولية والجزائرية .

المبحث الأول: ماهية القيمة العادلة

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى ماهية القيمة العادلة، وذلك من خلال طرح التسلسل التاريخي لنشأة مفهوم ومحاسبة القيمة العادلة ومن ثم عرض تعريفها وأهمية استخدامها

المطلب الأول: نشأة وتطور محاسبة القيمة العادلة

في بداية القرن العشرين كانت الحرية للمؤسسات في اختيار طريقة تسجيل الأصول والالتزامات سواء باستخدام القيمة الدفترية أو السوقية،¹ لكن بعد إنشاء هيئة الأوراق المالية الأمريكية SEC 1934 بغرض ضمان خلو بيئة الأعمال من الأعمال الإجرامية مثل الاحتيال والتعامل غير مشروع حيث أن هذا يمكن أن يؤدي إلى خلق بيئة تجارية غير عادلة، حينها أقرت هاتاه اللجنة باستخدام التكلفة التاريخية والتي تتجاهل الزيادات الناتجة عن التضخم أو تقلبات الأسعار،² بحيث توجد العديد من المبررات التي كرس تطبيق التكلفة التاريخية تذكر من بينها:³

- تمثل التكلفة التاريخية للحدث المالي التكلفة الحقيقية الفعلية المدفوعة أو الملتزم بدفعها وقت اقتناء الأصل أو نشوء الالتزام

- يستند الإثبات والقياس المحاسبي للحدث المالي بالتكلفة التاريخية إلى عمليات حدثت فعلا وليست عمليات افتراضية أو تقديرية؛

- يستند الاعتراف المحاسبي باستخدام هذا المبدأ إلى وجود مستندات ثبوتية تؤيد وقوع الأحداث المالية، مما يجعل البيانات المالية أكثر موثوقية؛

- يتلائم مبدأ التكلفة التاريخية مع غالبية الفروض والمبادئ المحاسبية الأساسية مثل فرض الاستمرارية وفرض ثبات وحدة النقد ومبادئ الموضوعية والثبات في إتباع النسق والاعتراف او تحقق الايراد

رغم وجود مبررات منطقية متعددة الاستخدام التكلفة التاريخية، إلا أن الممارسات المحاسبية العملية أثبتت أنها لم تلتزم بالمفهوم النظري أو الحرفي للأسس التي تقام عليها التكلفة التاريخية، إما بسبب ضرورات استلزم الخروج عن هذه الأسس، أو بسبب اتساقه مع مبادئ وفروض محاسبية أخرى،⁴ ومع أن حقيقة التكلفة التاريخية التي تمثل الواقع الفعلي للحدث وقت وقوعه لحظة التبادل، ليست موضوع شك في دقتها

¹ محمد حسان بن مالك، إشكالية القياس والإفصاح بالقيمة العادلة وأثرها على الخصائص التوعوية القوائم المالية في النظام المحاسبي المالي الجزائري، اطروحة دكتوراه في علوم النير، (غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015/2016، ص 44.

² RG. Weller, the SEC'S ban on upw and asset revaluations and the discloswe of current value. Journal of Accounting Finance and Business Studies, Vol28 Issue (1), March 1992, p335

³ محمد مطر، موسى السيوطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، دار وائل للتر، عمان - الأردن، 2006، ص 164

⁴ نفس المرجع السابق، ص 164

وصحتها لحظة الاكتساب أو التملك، وإنما يظهر التشكيك في سلامة المبدأ بعد التملك أو حدوث الحدث، إذ تصبح القيمة المسجلة شيئاً من الماضي، الذي ينحرف قليلاً أو كثيراً عن قيمته الحالية، حيث أن الظروف الاقتصادية تتسم بالحركة الديناميكية المتغيرة والمنقلبة بشكل دائم، وتغير القوة الشرائية لوحدة النقد بتغير هذه الظروف في الحالات المختلفة¹

وفي الستينيات من القرن العشرين تزايد الجدل عن كيفية إدخال تغيرات الأسعار في الحسابات (محاسبة التضخم)، حيث كان يدور النقاش حول التكلفة التاريخية والبدائل المطروحة ولاسيما بعض أشكال القيمة الحالية، ونتيجة المحاولات الفاشلة لاعتماد محاسبة تغير الأسعار المستندة على التكلفة الحالية أو تكلفة الاستبدال، اتجه واضعو المعايير المحاسبية إلى استخدام القيمة الحالية بمعنى القيمة العادلة.² بات هذا الأمر واضحة عند تقييم كثير من بنود الموجودات المتداولة بالقيمة العادلة وهذا بعد إصدار مجلس معايير المحاسبة الدولية للمعيار (12) المحاسبة عن بعض الأوراق المالية المتداولة في السوق، والمعيار (52) ترجمة العملات الأجنبية و المعيار (8) محاسبة العقود الآجلة" بحيث توضح ضرورة استخدام القيم العادلة في التقييم والقياس،

وعند بداية التسعينات من القرن الماضي لم تكن محاسبة التكلفة التاريخية مناسبة لتطور وانتشار المشتقات المالية وانعدام الثقافة حول قيمتها والخسائر الكبيرة التي تكبدتها مختلف الشركات نتيجة استثماراتها في المشتقات المالية.

أما الملاحظ في السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين توجه كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية وهيئة معايير المحاسبة الأمريكية، نحو الاستخدام الأكثر نطاقاً للقيمة العادلة، حيث إن استخدام القيمة العادلة لم يعد يقتصر على قياس الأدوات المالية للشركة فقط بل إن استخدامها امتد ليشمل قياس مجموعة أكبر من الأصول لدى الشركة

وعليه فالقيمة العادلة ما هي إلا مفهوم مطروح لقياس قيمة الأصول والالتزامات التي تظهر في ميزانية المؤسسة، والمستند على القيمة السوقية التي يمكن ملاحظتها أو تقديرها، وقد ظهرت ردة على الأزمات والمشاكل التي تعرض لها العالم نتيجة اعتماد بدائل القياس الأخرى³

¹ رضا براهيم صالح، اثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص التوعوية المقومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية، مجلة كلية التجارة البحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد رقم 02. المجد رقم 46، جوان 2009 ص 1

² صافي فلوح، عمرو هاشم حسن، محاسبة القيمة العادلة في شركات التأمين دراسة تطبيقية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد، ص 130

³ صافي نوح، عمرو هاشم حسن، مرجع سبق ذكره، ص 131

المطلب الثاني: مفهوم القيمة العادلة

لغة: القيمة العادلة ترتبط بالفعل فعل قيم والفعل عقل، حيث يقال فيم الشيء تقييماً أي قدر قيمته،¹ ويقال عدل بين الشئيين أو وازن بينهما وجعل الشيء مثله قائم مقامه والعدل هو الإنصاف وإعطاء المرء ما له واخذ ما عليه²

اصطلاحاً: تعرف القيمة العادلة وفق ما جاء في المعيار الدولي (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية) (IFRS 13) قياس القيمة العادلة على أنها السعر الذي يمكن الحصول عليه نتيجة بيع أصل، أو دفعه التحويل التزام بموجب معاملة منظمة (عادية بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس) (التقييم).

وعرفها مجلس معايير المحاسبة المالية FASB في معياره 157 على أنها " الثمن الذي سيتم استلامه لبيع أحد الأصول أو المدفوع لسداد التزام في صفقة منظمة ما بين المشاركين في السوق عند تاريخ القياس "

وحسب بيان مفاهيم المحاسبة المالية المقترح عن هيئة معايير المحاسبة المالية الأمريكية القيمة العادلة للأصل (أو الالتزام) هي المبلغ الذي يمكن أن يشتري به أو يباع ذلك الموجود في معاملة جارية بين أطراف متراضية أي ليس في عملية بيع جبرية أو بيع تصفية³.

كما تعرف أيضا بأنها المبلغ الذي يمكن أن تتم مبادلة الأصل به أو سداد الالتزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس التبادل التجاري⁴

كما حددت لجنة معايير المحاسبة التابعة للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين مفهوم القيمة العادلة معيار 9 فقرة (4/6) بأنها القيمة التي يمكن تبادل الأصول على أساسها في عملية تبادلية متكاملة بين طرفين تامي الرضا⁵

¹ مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، الطبعة الرابعة، مكتبة الشروق الدولية، مصر، 2004، ص768

² نفس المرجع السابق، ص 588

³ زهير خضر بلين، القياس المحاسبي بين الكتلة التاريخية والقيمة العادلة الجزء الثاني، مطة المنصور، العدد 14، العراق، 2010،

ص155

⁴ لخضر علاوي، معايير المحاسبية الدولية AFR5 ها دروس وتطبيقات منونة ، دار النشر الأوراق الزرقاء العالمية، الجزائر ، 2012، ص

216

⁵ مصطفى راكد المهدي، مدى حاجة معايير المحاسبة والمراجعة السعودية لتبني القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح والمراجعة بالقوائم المالية دراسة تحليلية مقارنة-، بحث مقدم في الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المجانية في المملكة العربية السعودية بعنوان مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرين، كلية إدارة الأعمال بجامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية. 18-19 ماي

2010 ص 7

وعرفها المشرع الجزائري وفقا للمادة رقم 06 من نظام 09-08 المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن على أساسه تبادل أصل ما، أو انقضاء خصم ما، بين أطراف على إطلاع جيد، راضية وتعمل ضمن شروط من المنافسة العادية.¹

وعليه يمكن القول أن القيمة العادلة هي السعر أو المبلغ المتفق عليه في عملية شراء أو البيع أو تحويل ملكية أصل بين أطراف راغبة وقابلة ومتراضية فيما بينها دون وجود ضغوط تتفع الطرفين للقيام بالعملية وتوضيحا فإن القيمة تعبر عن سعر التوازن بين العرض والطلب في سوق فعالة (كفرة) وهذا في تاريخ معين ومكان معين،

كما يمكن توضيح نقاط الاختلاف بين تعريف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومجلس معايير المحاسبة المالية FASB كما يلي:

حسب المعيار 157 فهو يعتبر القيمة العادلة سعر بيع، في حين لا يعتبر لا سعر بيع ولا سعر شراء حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

حسب التعريف الأول فإن مفهوم الالتزام عبارة عن تحويل، في حين في التعريف الثاني فإن الالتزام هو عبارة عن التسوية

حسب المعيار 157 الذي ينصب صراحة على المتعاملين في السوق، أما المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فهي تعزو للأطراف المتعارفة .

يعد تعريف IFRS 13 أكثر حصره وضبط لمفهوم القيمة العادلة والذي جاء بعد الانتقادات الشديدة التي تعرضت لها القيمة العادلة على اثر الأزمة العالمية 2008، بحيث نلاحظ فيما يلي أهم العناصر الموضحة في هذا التعريف²

- حصر القيمة العادلة في السعر بدل القيمة، ومن هنا يتضح جليا دون أي لبس أن السوق هو المرجع الرئيسي لتحديد القيمة العادلة، ومن ثم فهو يعتمد القيمة البيعية الصافية (أسعار الخروج الجارية).

- واستعمل مصطلح بيع أصل بدل تبادل أصل ومن ثم يتضح جليا أنه يعتمد أسعار الخروج الجارية (قيمة البيع الصافية) أولا بدل ما كانت أسعار الدخول (التكلفة الاستدلالية) معبر عنها بعبارة تبادل أصل، ومن هنا تظهر أسعار البيع المعلنة في السوق وهي التي تمثل القيمة العادلة في المقام الأول.

¹ رئاسة الجمهورية، الجريدة الرسمية، العدد 14، 5 فبراير 2010 ص20

² حمدي فلة، تأثير استخدام القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة الكوابل مسكرة ، أطروحة

دكتوراه (غير منشورة)، تم محاسبية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزر، 2016/2017، ص 9

- استعمل مصطلح السعر المدفوع نظير تحويل خصم بدل تسوية أصل، وهذا المفهوم وسع دائرة العمليات الخاصة بالدفع المترتب عن الخصم كقيمة عادلة له، ذلك أن التحويل اشمل من التسوية، حيث أن التسوية يفهم منها إنهاء الالتزام بدفع المقابل النقدي، لكن التحويل قد يتم إنهاء التزام مقابل تغييره بالالتزام آخر.

- يلاحظ على المفهوم الجديد إدراج أن هذا السعر يتحدد بين متدخلى السوق بدل بين أطراف مطلعة وراعية، وهنا يعزز هذا الأمر أن السعر يتحدد في السوق بين المتدخلين وفق قانون العرض والطلب، وليس بين أطراف محتملة تتصف بأنها راغبة ومطلعة، فهذين الصفتين سوف لن تؤثر داخل السوق نظرا لكثرة عدد البائعين والمشتريين والتي تعتبر من شروط المنافسة (سوق نشط) وبالتالي يعزز دور السوق في تحديد القيمة العادلة.

- أدرج هذا المفهوم عبارة في معاملة عادية بثل إرادة حرة والتي تعني أن العملية لا تتم في ظروف تصفية مما لا يجعل السعر حقيقي، أو في ظروف احتكار مما يجعل السعر اكبر أو أقل من السعر العادي، وعموماً إلا يجب أن تكون العملية في ظروف استثنائية، وهذا يؤكد أن هذا السعر ينبغي أن ينتج عن آلية العرض والطلب في سوق نشط، وهو الوحيد المتصف بالظروف العادية

- ويلاحظ أيضاً أن التعريف الجديد بين أن هذا السعر المأخوذ من السوق بتاريخ التقييم، وعليه يتضح أن القيمة العادلة يمثلها السعر عند اللحظة التي نود فيها تقييم أصل أو خصم، وعليه سوف لن يترك مجال وتأويل أي سعر يؤخذ.

يمكن القول أن القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو سيتم دفعه لنقل التزام بين بائع وراغب في البيع ومشتري راغب في الشراء كليهما لديه المعرفة الكافية بمواصفات الأصل وغير ذوي علاقة على أن تتم الصفقة في ظل ظروف طبيعية عادية ودون اضطرار أو إجبار أحد الطرفين¹.

وأيضاً يتضح من التعاريف السابقة أن مفهوم القيمة العادلة يقوم على محورين هما:²

المحور الأول: الأطراف الداخلة في الصفقة: ويفترض توفر ما يلي:

- أن تتم الصفقة بين أطراف غير ذوي علاقة: فأحد الجوانب الهامة للطريقة التي تفسر بها القوائم المالية هي أن الصفقات والعمليات عادة ما تتم على أساس متوازن بمعنى أن الصفقة تمت بين طرفين مستقلين، وكل منهما يسعى للتفاوض على أحسن شروط يمكن الحصول عليها فمثلاً إذا كانت شركة تشتري بعض

¹ كمال أحمد يوسف، كفاح صلاح إبراهيم، اثر محاسبة القيمة العادلة على المحاسبة الإبداعية دراسة ميدانية"، مطة الدراسات الطها، جامعة

انبين، مجدد، عدد20، ص32

² طارق عبد العال حمد، المدخل الحديث في المحاسبة المحاسبة عن القيمة العادلة - الطبعة الأولى، المدير الجامعية، الإسكندرية مصر،

2003، ص 13-14

الأراضي بمبلغ قدره مليون دينار، فإنه يتوقع حينية أن البائع لم يكن قادراً على الحصول على سعر أعلى من مشتري آخر وإن المشتري لم يكن قادر على إيجاد قطعة أرض مساوية بسعر أدنى، وهكذا فرقم تكلفة الشراء في تاريخ الشراء يحتمل أن يمثل عن قرب القيمة السوقية في تلك التاريخ، ولكن إذا افترضنا أن الصفقة تمت بين الشركة المشتريّة وطرف ذو علاقة حيث يكون فيه أحد الأطراف في الصفقة متمكن من السيطرة على قرارات الطرفين، فإذا كان بائع الأرض هو أيضاً المدير التنفيذي للشركة المشتريّة وأنه ساهم بنحو 80 بالمئة من رأس مال الشركة، فإن القيمة السوقية للأرض قد تكون مثلاً

800 ألف دينار ولكن الصفقة تمت بسعر أعلى وليكن مليون دينار وذلك حتى يستفيد البائع بميزة وضعه في الشركة لتحقيق ربح شخصي ولو على حساب الشركة، وعلى العكس من ذلك إذا افترضنا أن القيمة السوقية للأرض هي 3 مليون وأن البائع قرر بيعها بسعر منخفض قدره مليون في محاولة لخفض الالتزام الضريبي على المكاسب الرأسمالية أو لأي سبب آخر، وفي كلتا الحالتين، فإن حسابات الشركة تكون مضللة ولا تعبر قيمة الأرض عن القيمة العادلة.

- أن تتم الصفقة بين أطراف راغبة في عقد الصفقة ومطلعة على الحقائق الأساسية ذات الصلة ولا توجد معلومات هامة لدى طرف دون الآخر، وهو الأمر الذي يطلق عليه عدم تماثل المعلومات.

المحور الثاني: الظروف التي تتم فيها الصفقة

حيث يشترط أن تكون هذه الظروف طبيعية عادية، فالصفقات التي تتم مثلاً في ظل ظروف التصفية لا تعبر عن القيمة العادلة، لأن البائع يكون مجبر على البيع وكلما زاد ضغط الوقت للعثور على مشتري كلما زاد التحريف في القيمة العادلة.

المطلب الثالث: القيمة العادلة - محدداتها - أهدافها وأهميتها

1- مداخل ومحددات قياس القيمة العادلة

1-1 قياس القيمة العادلة: تصنف مداخل قياس القيمة العادلة إلى مستويات مختلفة وهي كالتالي:¹
المستوى 1: الأسعار المدرجة في سوق نشطة الموجودات أو المطلوبات العمالة التي يمكن للمؤسسة الوصول إليها في تاريخ القياس؛

المستوى 2: هي أسعار السوق غير المدرجة في المستوى الأول والتي يمكن ملاحظتها للأصل أو الالتزام سواء بشكل مباشر أو غير مباشرة

¹ صافي نوح، عمرو هاشم حسن، مرجع سبق ذكره، ص 132.

المستوى 3: هي الأسعار غير الملحوظة للموجودات والمطلوبات، ولكن يتم تحديدها بنماذج التقييم الداخلية. والشكل التالي يوضح التسلسل الهرمي لمدخلات (مستويات القيمة العادلة).

- **كيفية التقييم بالقيمة العادلة:** هناك ثلاث طرائق متناسقة يمكن استخدامها¹

أ- **طريقة السوق:** الأسعار الملاحظة ومعلومات أخرى منبثقة من العمليات الحقيقية لأصل

مشابه أو قابل للمقارنة، وهناك تقنيتان :

سوق متعدد: مشتقة لسلسلة مقارنة.

مصنوفة للتسعير: تقنية رياضية تستعمل أساسا بالنسبة للسندات والتي لا تأخذ سعر محدد لسند ولكن تستعمل benchmark من السندات المسعرة.

ب- **طريقة الدخل:** استعمال تقنيات التقييم عن طريق الاستحداث، إما استعمال نموذج Black-Scholes Merton، أو نموذج ثنائي الحد ونموذج Multiperiod excess Earnings لبعض الأصول المعنوية لتحويل التدفقات المستقبلية إلى مبلغ وحيد مستحدث.

ج- **طريقة التكلفة،** عبارة عن المبلغ الضروري لتعويض قدرة الإنتاج أو الخدمة للأصل، حيث تؤخذ التكلفة الشراء أصل بديل لاستخدام مقارن معدلة بالتدهور - الاهتلاك ، التدني المحاسبي-، و يشير إلى تكلفة الاستبدال وهي تكلفة الحصول على أصل مشابه وبالطاقة الإنتاجية نفسها أو إمكانية الخدمة² من الضروري في بعض الأحيان استعمال عدة تقنيات، ويجب ترجيح نتيجة كل تقنية للتوصل إلى تشابه السعر في المدى للسعر، فقياس القيمة العادلة هو النقطة التي تمثل الأفضل للقيمة العادلة في هذه الظروف.

1-2 محددات قياس القيمة العادلة: يتطلب قياس القيمة العادلة أن تحدد المؤسسة ما يلي³

- نوع الأصل أو الالتزام الذي سيتم قياسه؛ - بالنسبة للأصول غير المالية تحديد ما هو أفضل استخدام ممكن للأصل، وهل يتم استخدامه منفردا أو مع مجموعة أخرى من الأصول تعمل معا (وحدة توليد النقد) مثل خط إنتاج مثلا، أو فرع أو خط سيارات - السوق الذي سوف تتم فيه المعاملة ذات الصلة؛

¹شعيب شنوف وزاوي أسماء، دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العلمية ، مداخلة ضمن الملقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية والدولية والحوكمة المالية، أيام 20-21 أكتوبر 2009 جامعة فرحات عباس سطيف، ص 12

²براهيم يعقوب إسماعيل وهل يوسف صالح، إمكانية تطبيق تمازج القيمة العادلة في قياس القيمة الحقيقية للأسهم العادية دراسة تطبيقية علمية من المصارف السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية ، مجلة الطوم الفنية، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للطوم والتكنولوجيا، العدد 17 (2)، 2016، ص 10

³طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، الجزء الرابع، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2016، ص 519، 590

-أساليب التقييم المناسبة عند تقييم القيمة العادلة، بحيث ينبغي الحد من المدخلات التي لا يمكن ملاحظتها وأن تكون المدخلات المستخدمة منسقة مع المدخلات التي يستخدمها المشاركون في السوق عادة

2- أهداف تطبيق محاسبة القيمة العادلة

تهدف القيمة العادلة إلى إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع في تاريخ إعداد الميزانية، بحيث يعترف بالدخل بعد الحفاظ على القوة الشرائية العامة لحقوق المساهمين في الوحدة الاقتصادية أو بعد الحفاظ على الطاقة التشغيلية للمنشأة، فهو يبني على أساس أن الوحدة الاقتصادية مستمرة في أعمالها لأجل غير محدود وبالتالي فالقيمة العادلة لا تمثل المبلغ الذي سوف تتسلمه أو تفعله الوحدة الاقتصادية في عملية إجبارية أو تصفية غير اختيارية أو مضطرة للبيع،¹ وعليه فإن قيام الوحدة الاقتصادية بتطبيق محاسبة القيمة العادلة ومعرفة القيمة الحقيقية للوحدة يعود لعدة أسباب أهمها:

- تقيس المنشأة القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام على افتراض إن المشاركين في السوق سيتصرفون بما فيه مصلحتهم الاقتصادية؛

- لا تحتاج المنشأة إلى تحديد مشاركين محددين في سوق عند وضع تلك الافتراضات، بدلا من ذلك يتعين على المنشأة تحديد الصفات التي تميز المشاركين في السوق بصفة عامة مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل المحددة لكل مما يلي:

- الأصل أو الالتزام؛
- السوق الأساسي (أو السوق الأكثر نفعا للأصل أو الالتزام).
- المشاركين في السوق الذي ستبرم المنشأة معهم معاملة في ذلك السوق.²

- لاتخاذ قرارات استثمارية وتجارية رشيدة متعلقة ببيع أو شراء الاستثمارات الاختيار من بين البدائل) وقرارات الاندماج التي تتم بين الوحدات أو قرارات الحيابة (الشراء) لوحدة منها، بحيث تكون مبنية على المعلومات مالية ذات موثوقية عالية؛

- التخطيط لأعمال المنشأة؛

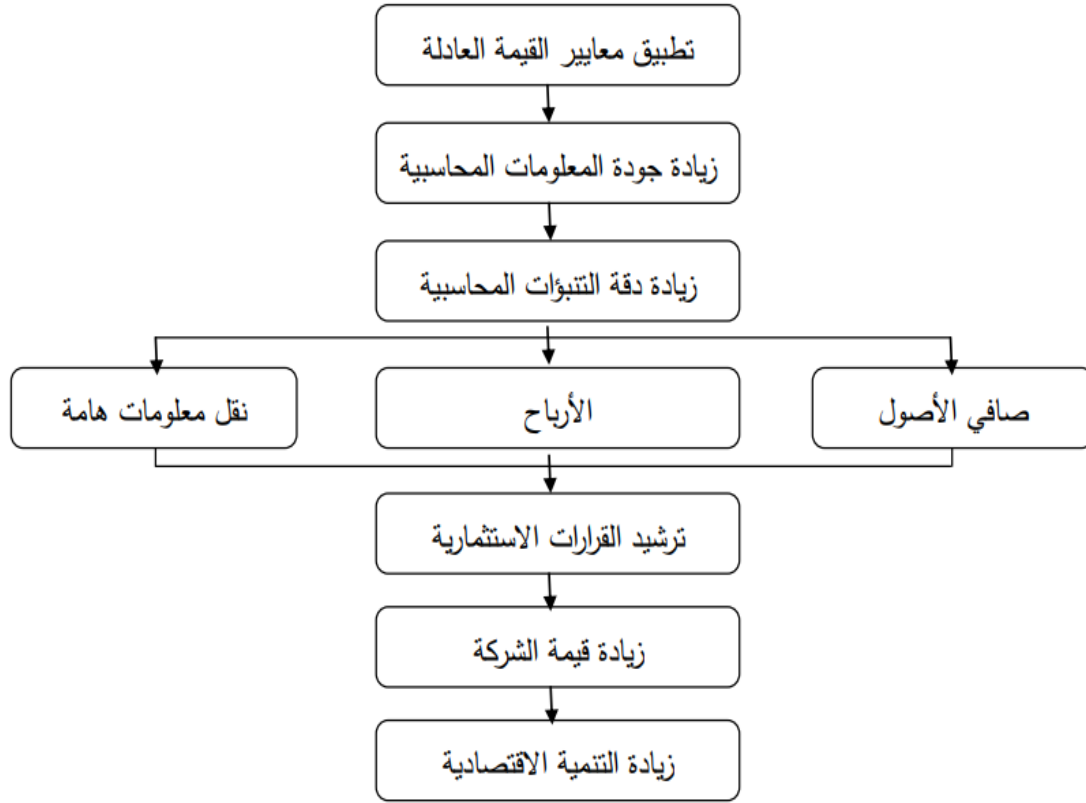
¹جميل حسن النجار ، اثر محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وسلامة مقومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال المد و العشدان، 2013، ص468

²ياسر احمد الجرف، اثر استخدام المحاسبة عن القيمة العادلة على دقة التنبؤات المحاسبية دراسة نظرية وميدانية- ، مجلة المحاسبة والمراجعة كلية التجارة، جامعة بني سويف، مصر، المجلد 05. العدد 01. يناير 2017، ص 358

- إظهار القيمة الحالية لكل من حملة الأسهم والمستثمرين والمقرضين؛
- إدارة وقياس المخاطر التي تحيط بالوحدة الاقتصادية، بحيث يؤخذ بالحسبان المخاطر المالية المتوقعة الملازمة لقرارات الاستثمار التي قد تنجم عن تغيرات ذات بعد اقتصادي في القيم السوقية وأسعار العملات والفوائد ووضع المدينين.
- تحديد كمية رأس المال الذي يجب تكريسه الخطوط الأعمال المتنوعة.
- وبالتالي فإن القيمة العادلة جاءت الشكل تغيرا نوعيا من شأنه أن يجعل البيانات المالية تعكس بدقة أكبر الوضع المالي للوحدات الاقتصادية، كما تعزز الشفافية من خلال سماحها بتحديد متطلبات العرض والإفصاح للمعلومات المالية
- 3- أهمية الاستخدام:** ترجع أهمية استخدام القيمة العادلة في التطبيق إلى ما يلي¹
- تمكن من القياس الملائم والواقعي للأصول الثابتة والالتزامات والإفصاح عنها لقوائم المالية بشكل مقبول ومفهوم لجميع المستفيدين ولجميع الأغراض حيث أصبح الاعتماد على مفهوم التكلفة التاريخية أقل ملائمة ودلالة
- تعمل على تصحيح المناخ العلمي للوحدات الاقتصادية عن نشر المعلومات المحاسبية من الأصول والالتزامات عند إعادة تقييمها وأثر ذلك على ربحية الوحدة الاقتصادية،
- تعمل على توفير مناخ أكثر واقعية للأرباح في ظل المخاطر المختلفة؛
- تعمل على توفير قياس أكثر ملائمة ودلالة للتدفقات النقدية المستقبلية
- تعمل على تحسين تشغيل أداء الوحدات الاقتصادية وتحسين صور الأداء
- تعمل على توفير قوائم مالية معدلة وحقيقية لأغراض الدمج بين الوحدات الاقتصادية
- تعتبر معلومات القيمة العادلة هي الأقرب للتعبير عن حقيقة الأسعار للأصول والالتزامات في السوق وبالتالي فإن الاعتماد عليها عند إجراء التنبؤات المحاسبية يجعل تلك التنبؤات تقترب من الوضع القائم وبالتالي ترشيد اتخاذ القرارات الاقتصادية والمخطط التالي يوضح ذلك:

¹ جبر ابراهيم الداور ومحمد نواف عليد، إعادة تقييم الأصول الثابتة في ق طين دراسة ميدانية ، مجلة جامعة الأزهر - غزة، سلسلة النوم الإسلامية، 2005، المجلد 10، العدد 1، ص 17

الشكل رقم (1-1) أهمية تطبيق القيمة العادلة في زيادة التنبؤات المحاسبية



المصدر: ياسر أحمد الورق، أثر استخدام المحاسبة عن القيمة العادلة على دقة التنبؤات المحاسبية - دراسة نظرية وميدانية - مجلة المحاسبة والمراجعة مقلا، كلية التجارة، جامعة بني سويف، مصر، المجلد 05. العدد 01 يناير 2017، ص 365،

يوضح الشكل رقم (1-1) أهمية تطبيق القيمة العادلة في زيادة التنبؤات المحاسبية باعتبار أن لبيانات المستمدة من التقارير المعدة باستخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي تكون أكثر دقة وملائمة في عملية التقيؤ، بحيث تعمل أهمية التنبؤ لمساعدة متخذي القرارات الاقتصادية في اتخاذ قرارات استثمارية أو تمويلية بشكل مناسب وسليم إضافة إلى تخفيض درجة علم التأكد وتقييم المخاطر المحتملة والمتعلقة بالمستقبل.

المبحث الثاني: تطبيق استخدام القيمة العادلة

يعد تطبيق القيمة العادلة في القياس المحاسبي حل للمشاكل التي تعاني منها أساليب القياس الأخرى وعليه نحاول من خلال هذا المبحث الوقوف على مفاهيم القياس التي تعبر عن القيمة العادلة و أيضا مزايا وعيوب والآثار المترتبة من استخدام القيمة العادلة في القياس، ومن ثم الانتقال إلى مشاكل ومعوقات تطبيقها في الواقع.

المطلب الأول: مفاهيم القياس التي تعبر عن القيمة العادلة

1- تعريف القياس المحاسبي

القياس لغة: من مصدر الفعل قيس ويعني قاس الشيء يقيسه قياسا وقياسا، و اقتاسه ، و قيسه إذا قدرة على مثاله¹

القياس اصطلاحا: تحديد القيم وتبويبها إلى حساب معين، فعلى سبيل المثال يتم تحديد العمولة بنسبة معينة من قيمة الصفقة ولكنها قد تبوب كمصروف إذا كانت مرتبطة بالتشغيل وقد بوب إلى أصول إذا كانت مرتبطة إلى أصول ثابتة.²

القياس المحاسبي: إن أول تعريف علمي لعملية القياس

جاء من طرف Campell وجاء فيه ما يلي " يتمثل القياس بشكل عام في ربط الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها، وذلك بناء على قواعد طبيعية يتم اكتشافها إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة ،³ كما عرفت الجمعية الأمريكية للمحاسبين أن القياس المحاسبي هو "قرن الأعداد بأحداث المؤسسة الماضية والجارية والمستقبلية، وذلك بناء على ملاحظات ماضية أو جارية وبموجب قواعد محددة"⁴

2- أنواع القياس لعناصر القوائم المالية⁵: تختلف بدائل القياس المحاسبية ومن بينها ما يلي:

التكلفة التاريخية؛ حسب هذا الأساس سجل الأصول بالقيمة المدفوعة أو القيمة العادلة بتاريخ اقتنائها وتقييم الخصوم بمبلغ الالتزام الحاصل الذي نشأ عنها

¹ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، 1951، ص 3793

²طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة لسداسية عن الاستثمارات والمشقات العملية - الجزء الثالث، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002/2003 ص 8.

³محمد مطر وموسى السيوطي، التاصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية ، الطبعة الثانية، ثار والتل للنشر، عمان الأردن، 2006، ص

التقييم بالقيمة الحالية، تقيم الأصول وتسجل بالقيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية التي من المتوقع أن يولدها الأصل ضمن السياق العادي للنشاط، وتقيم الخصوم وتسجل بالقيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية التي من المتوقع أن خروجها سيتم التسديد الالتزام ضمن السياق العادي للنشاط.

التكلفة الحالية: قيم الأصول وسجل بالمبلغ الواجب الدفع الحصول على الأصل أو أصل مشابه له حالي، وقيم الخصوم وسجل بالمبلغ غير المحدث الضروري لتغطية الالتزام الحالية.

التقييم بالتكلفة القابلة للتحقيق: يقيم الأصل ويسجل بالمبلغ الذي يمكن قبضه إذا أريد بيعه حالياً ويسجل الخصم بالمبلغ الذي ينتظر دفعه، دون تحديث وفي ظروف عادية للتخلص منه

3- شروط القياس المحاسبي: يجب أن تتوفر الشروط التالية عند إجراء عملية القياس المحاسبي وهي كمايلي:¹

الموضوعية: يجب أن تكون المعلومات والبيانات المحاسبية دقيقة وذلك من أجل تحقيق قياس موضوعي دقيق، وهذا ما يؤيده أصحاب اتجاه التكلفة التاريخية الذي يمثل الدليل الموضوعي عندهم في المستندات، إلا أنه بمرور الزمن تتلاشى موضوعية تلك المستندات وبالتالي فإن القياس المحاسبي في هذه الحالة فيه صفة الموضوعية.

توحيد أسس القياس: ومن خلاله يجب أن تتصف الوحدة المراد قياسها بعدم تغير محتواها الكمي على مدار عملية القياس نفسها وأن لا يتغير محتواها بين عملية القياس وأخرى

4- أساليب عملية القياس المحاسبي: تختلف أساليب القياس المحاسبي ومن بينها ما يلي:²

أساليب قياس أساسية أو مباشرة: وهي عبارة عن الثمن أو التكلفة المثبتة على الفاتورة.

أساليب قياس مشتقة أو غير مباشرة: وهي عبارة عن عملية احتساب تضم فيها أثمان الأجزاء معا للوصول إلى التكلفة الإجمالية.

أساليب القياس التحكيمية: وهذا الأسلوب يشبه في إجراءاته أسلوب القياس المشتق إلا أن أسلوب القياس التحكيمي يفتر إلى قواعد الموضوعية، مما يجعله عرضة لأثار التحيز الناتج عن التقديرات الشخصية.

¹ إبراهيم خليل حيدر السعدي، مشكلات القياس المحاسبي الناجمة عن التضخم واثرا على استبدال الأصول، مجلة كلية بغدة للعلوم الانسانية ، الحد 21، 2009، ص13

² وليد ناخي الحياي، نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص110-111

5- أركان و خطوات القياس المحاسبي:

أركان القياس المحاسبية

- الشيء المراد قياسه: الريح مثلا، الطاقة، الإنتاج؛
- اختيار المقياس المناسب كالتقدي، أو عدد الوحدات
- تحديد الشخص المسؤول عن القياس: المحاسب مثلا.¹

خطوات عملية القياس المحاسبي: تتمثل في:²

- تحليل الأحداث المالية أو المعاملات؛
- تبويب أطراف العملية لإثباتها في الدفاتر
- عملية تشغيل البيانات المحاسبية للوصول إلى مرحلة التحميل والتسوية

6-أسس المفاضلة بين بدائل القياس المحاسبية

أخطاء التوقيت:

تنتج أخطاء التوقيت عندما تحدث تغيرات في القيمة خلال دورة معينة، ولكن يتم الاعتراف بتلك التغيرات والتقرير عنها محاسبية في دورة أخرى، مما ينتج عنه تداخل في نتائج تلك الدورات، فالقياس البديل الذي يعترف بتغيرات القيم في نفس الثورة التي تحدث خلالها، سوف يتمتع بخاصية أفضل من بدائل القياس الأخرى.

أخطاء وحدة القياس:

ينتج هذا النوع من الأخطاء عندما لا تعبر القوائم المالية عن تغيرات القوة الشرائية العامة للنقود، وبهذا تصبح الأفضلية لوحدة القياس التي تعترف بتغيرات المستوى العام للأسعار في القوائم.

قابلية التفسير:

ينبغي أن تصبح القوائم المالية الناتجة قابلة للفهم من حيث المعنى والاستخدام.

¹كمال عبد العزيز النقيب، تطور الفكر المحاسبي، مطبعة القنطرة للنشر، الزرقاء، الأردن، و199، ص 267

²جورج دانهال، ترشيد الناس المحاسبي للاداء الاجتماعي في لوحات القصائية، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة عين شمس، القاهرة

الملائمة:

وتعتبر خاصية الملائمة هي المعيار الثاني من معايير تقييم بدائل القياس المحاسبي، بمعنى آخر أن تكون المعلومات المحاسبية الناتجة عن القوائم المعدة مفيدة.¹

المطلب الثاني: القيمة العادلة - المزايا والعيوب والآثار المترتبة من استخدامها

1- مزايا وعيوب استخدام القيمة العادلة:

تتمثل مزايا تطبيق القيمة العادلة في أنها:

- تعكس ظروف السوق الحالية وتقدم قابلية مقارنة القيمة الأدوات المالية خلال أوقات مختلفة
- توفر معلومات مالية موثوقة وملائمة لاتخاذ القرار الاقتصادي الصحيح؛
- تمكن من التنبؤ بالسيولة النقدية المستقبلية التي هي الحاجة الأساسية للمستثمرين الحاليين والمتوقعين والدائنين؛
- تخفف إلى حد كبير من حدة تباين المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية؛
- توفر صورة أكثر شفافية للوضع المالي للمنظمة، وما يرافقها من تأثيرات على سلوك مستخدمي البيانات المالية وسلوك الأسواق المالية.²
- تحديد القيمة الاقتصادية للأصول؛
- الاعتراف بالآثار المترتبة عن الأحداث الاقتصادية عند وقوعها؛
- تقدير القيمة الاقتصادية للوضع المالي للشركة.
- تعد أكثر ملائمة لاتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية
- تساعد في إجراء المقارنات بين المنشآت المتشابهة التي تستخدم القيمة العادلة؛
- تزود المستثمرين بوعي ونظرة تنبؤية مستقبلية القيمة المؤسسة.³

¹ حنان حلوة رضوان، بدائل القياس المحاسبي المعاصر، الطبعة الأولى، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، دار وائل للنشر، عمان - الأردن، 2003، ص 157-129

² صافي لوح، عسى هاشم حسن، محاسبة القيمة العادلة في شركات التأمين دراسة تطبيقية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 33، العدد 1، 2011، سوريا، ص 13

³ جميل حسن النجار، اثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملائمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، المحطة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 9، العدد 3، 2013، ص 469.

أما عيوب استخدام القيمة العادلة تتمثل في:¹

- تحمل مصاريف إضافية تؤدي إلى رفع التكلفة، القيام بالتقديرات والتقييمات المترتبة على إتباع مفهوم القيمة العادلة إذا لم يتوفر سوق لبعض البنود سيتطلب بذل جهود كبيرة، مما قد لا يعود على المؤسسة بعائد يتناسب مع التكلفة الإضافية؛

- للقيام بالمهمات المطلوبة وفق متطلبات مفهوم القيمة العادلة تتطلب فترة زمنية أطول لجمع البيانات وإعداد القوائم المالية، مما قد يؤدي إلى تأخير إعداد هذه القوائم وما يترتب ذلك من عدم استيفاء لبعض المتطلبات الإفصاح، أو الاشتراطات المطلوبة من الجهات الرسمية والقانونية، وتأخير وصول معلومات إلى مستخدمي البيانات المالية؛

- القيمة العادلة هي البديل لمبدأ التكلفة التاريخية، وعليه ساهمت بالتالي في زيادة البدائل وتنوع الحلول بدلا من الاعتماد على مفهوم واحد يساعد على التوحيد.

2- الآثار المترتبة من استخدام القيمة العادلة:

2-1 آثار القيمة العادلة على المؤسسة:

تتمثل هذه الآثار في دقة الأرقام الحسابية، ملائمة المعلومات القرارات، المعلومات الداخلية، وقرارات الإدارة، وهي كما يلي:²

دقة الأرقام الحسابية: إن المستوى الأول لمدخلات القياس عبارة عن مدخلات مباشرة يمكن مشاهدتها في سوق نشطة، وبالتالي ينتج عنها درجة أعلى من دقة القياس لأن كل من المحاسب ومستخدم المعلومات المحاسبية يشاهد الأسعار السوقية للأصل أو الالتزام في تاريخ القياس، أما دقة المستوى الثاني من القياس فإنها تتوقف على دقة النموذج المستخدم في تحويل مدخلات قابلة للمشاهدة إلى قيمة عادلة مثل أسعار الفائدة)، وأخيرا فإن القيمة العادلة المحسوبة على أساس المستوى الثالث سوف تكون أقل دقة من المستوى الأول والمستوى الثاني لأنه لا القيمة العادلة قابلة للمشاهدة ولا مدخلات نموذج القيمة العادلة قابلة للمشاهدة، وإنما تعتمد القيمة في المستوى الثالث على افتراضات معينة تعدها الإدارة وبالتالي سوف تكون أكثر حساسية للتغير في هذه الافتراضات.

¹ هوام جمعة، حفيدي آدم، أثر وإمكانية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المصارف الإسلامية، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العالمي التاسع المتعة والشرف الإسلامي ICIEF حول: « النمو والعدالة والاستقرار: من منظور إسلامي، 091/1 سبتمبر 2013، باسطنبول تركيا، ص40-41

² كمال احمد يوسف، كفاح صلاح إبراهيم، اثر محاسبة القيمة العادلة على المحاسبة الإبداعية دراسة ميدانية، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، مجلد5، عدد 20، ص 33-34

ملائمة معلومات القيمة العادلة: إن ملائمة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات هي المبرر الأساسي الذي يتمسك به مؤيدو القيمة العادلة كأساس لإعداد القوائم المالية، ويقصد هنا أن يكون للمعلومات المحاسبية تأثير على قرارات المستخدمين بحيث يغير المستخدمون قراراتهم أو يعدلونها عند استلامهم هذه المعلومات والمتطلب الأساسي لتحقيق الملائمة هو أن يقيس المحاسب الخصائص المطلوبة في الأصل أو الالتزام (الأسعار الجارية لها) شرط أن ينطوي هذا القياس على أقل درجة ممكنة من الأخطاء.

ولكن الأسعار السوقية للأصول المالية قد تفقد ملائمتها لسببين، السبب الأول أن تقلب الأسعار السوقية من فترة لأخرى حسب درجة نشاط السوق والظروف الاقتصادية السائدة وتسجيل فروق القيمة العادلة في قائمة الدخل يترتب عليه تقلب صافي الربح من فترة لأخرى، الأمر الذي يفقد رقم الأرباح قدرته التنبؤية التي تعتبر هامة لاتخاذ القرارات الاستثمارية، والسبب الثاني أن الأسعار السوقية في أوقات الأزمات ترتبط أكثر بدرجة سيولة السوق أكثر من ارتباطها بالخدمات المستقبلية للأصل.

2-2 أثر القيمة العادلة على الاقتصاد الوطني:

تعكس القيمة العادلة تقديرات الأسواق لأوضاع الاقتصاد الرائدة، تماما كما تعكس التغيرات في القيمة العادلة الآثار الناجمة عن التغيرات الاقتصادية عند حدوثها، ذلك لأن القيمة العادلة تحدد عادة في سوق مفتوح ومنافس يعكس الحقائق الاقتصادية، في حين أن الكلفة التاريخية لا تعكس سوى الأوضاع الاقتصادية عند الاقتناء ولا تعكس التغيرات في القيمة العادلة إلا عند تحقيقها.

ويمكن تحديد الجوانب الاقتصادية التالية التي تأثر بشكل أو بآخر من إتباع محاسبة القيمة العادلة وهي:¹

الحسابات القومية: تعتبر أرباح الشركات والمؤسسات بنده مهما في حسابات الدخل القومي وتؤثر على الزيادة في مجموع الدخل القومي من سنة إلى أخرى، فالأرباح بدون تطبيق محاسبة القيمة العادلة تعتمد على مفهوم أن الإيرادات من الموجودات المالية والاستثمارات العقارية والموجودات الزراعية تتحقق عند بيعها، أما في ظل محاسبة القيمة العادلة المتبعة قلق الأرباح تتحقق عند حدوثها.

إن التغيير في القيمة العادلة للموجودات المالية المتوفرة للبيع سيزيد أو ينقص من قيمة الدخل القومي حسب الحالة مما قد يؤثر على النسبة السنوية لنمو الاقتصاد أو تراجعها.

وهذا دليل على مدى تأثير محاسبة القيمة العادلة على الحسابات القومية ومعدلات النمو الاقتصادي.

الاعتراف بالحقائق الاقتصادية وإظهارها: فيما يلي البنود الهامة التي تمسها محاسبة القيمة العادلة

¹نعيم ساهو الخوري، القيمة العادلة والإبلاغ المالي، ملتقى جمعية المحاسبين القانونيين، المركز الثقافي العربي، دمشق - سوريا،

- **الموجودات المالية:** وتشمل هذه الموجودات الأسهم في الشركات والسندات المالية وغيرها فبدون تطبيق محاسبة القيمة العادلة تظهر بسعر التكلفة التاريخية أو السوق أيهما أقل، وبالرغم من قابليتها للتداول، إلا أنصنف الاستثمارات طويلة الأجل واستثمارات قصيرة الأجل، ولذلك محاسبة التكلفة التاريخية لا تعكس التغيير الاقتصادي في قيمتها خلال السنوات اللاحقة لتاريخ اقتناءها، والأدهى من ذلك أن الهدف من شرائها لم يكن محددة وفقا للنية الشركة وقدراتها المالية، وهي حقائق اقتصادية أغفلتها الممارسات المحاسبية في السابق قبل أن يتم إدخال محاسبة القيمة العادلة.

- **الاستثمارات العقارية:** في ظل إتباع طريقة الكلفة فإن الاستثمارات العقارية تظهر بكلفتها التاريخية بعد الاستهلاك، دون اخذ الزيادة أو النقص في قيمة الاستثمارات العقارية بسبب الأحداث الاقتصادية في بيان الدخل، أما بموجب طريقة القيمة العادلة في إنه يتم الاعتراف بالأحداث الاقتصادية وإظهار الاستثمارات العقارية بموجب قيمتها العادلة واخذ الفائض أو النقص ضمن نتائج الأعمال، مما يعكس الحقائق الاقتصادية لهذا الاستثمارات.

- **الموجودات الزراعية البيولوجية والمحصول الزراعي:** بموجب محاسبة القيمة العادلة يتم إظهار الموجودات الزراعية البيولوجية وفقا لقيمتها العادلة وعلى هذا الأساس نفسه يتم إظهار المحاصيل الزراعية أيضا، ويتم الاعتراف بالفرق بين القيمة العادلة وكلفة البيع في بيان الدخل، وبذلك تعكس محاسبة القيمة العادلة الحقائق الاقتصادية للنشاط الزراعي.

الاعتراف بالمخاطر الاقتصادية: عنيت لأول مرة المعايير المحاسبية الجديدة المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية بموضوع المخاطر المالية وإدارتها، فلم تعد المحاسبة تقتصر على تسجيل وتبويب وعرض المعلومات المالية، بل أصبحت المحاسبة أداة لتقييم المخاطر وإدارتها، بحيث أن أي حدث اقتصادي ناجم عن قرار استثماري في الشركة بأخذ في الاعتبار المخاطر المالية لهذا القرار، وليس فقط مجرد عكس هذا الحدث الاقتصادي في الحسابات.

مما تقدم نلاحظ أن محاسبة القيمة العادلة لا تتناول فقط تسجيل اقتناء الموجودات بل تبحث في أبعد من ذلك، وهي المخاطر المالية الناجمة عن الاحتفاظ بها، وهي مخاطر اقتصادية ناشئة عن التقلبات في القيمة السوقية، وفي أسعار الفوائد، وفي أسعار العملات الأجنبية وفي مقدرة المدينين على الدفع، وتركزت الديون، ومقدرة الشركة على تسديد التزاماتها الجارية، وهذه المخاطر ذات جذور اقتصادية بحته.¹

تعزير الأسواق المالية: إن إعداد البيانات المالية وفقا لمحاسبة القيمة العادلة تحقق منفعة رئيسية للمستثمرين، لتقدير استثماراتهم واستنباط توقعاتهم المستقبلية، واتخاذ قراراتهم الاقتصادية المناسبة، ومن

¹نعيم سابا الخوري ، مرجع سبق ذكره، ص 18.

جهة أخرى فإن المستثمرين يتطلعون إلى المعلومات المالية من منظور استثماري عالمي واسع ولهذا السبب كان من المهم استخدام معايير محاسبية متعارف عليها دولية في إعدادها، وحيث أن الأسواق المالية تعتبر آلية هامة في تطوير الاقتصاد الوطني ، فإنه يمكن الوقوف على أهمية العلاقات المتداخلة بين محاسبة القيمة العادلة والأسواق المالية.

تدعيم الشفافية في الاقتصاد: حدد معايير محاسبة القيمة العادلة متطلبات ضرورية للإفصاح والعرض للمعلومات المالية، تماما كما تضع متطلبات محددة للاعتراف والقياس للمعلومات المالية. وتعتبر الشفافية عنصرا هاما من عناصر الحاكمية المؤسسية كما تستجيب لحق الجمهور في الاطلاع والمعرفة عن المعلومات العامة.

إن البيانات المالية للوحدات الاقتصادية في وسائل هامة لتوصيل المعلومات المالية إلى جميع أنحاء القطاعات الاقتصادية سواء لأغراض الاقتصاد الكلي أو الاقتصاد الجزئي، ويمكن دراسة ومعالجة عدد من الظواهر والمشاكل الاقتصادية من خلالها ، ولذلك يجب أن تتضمن البيانات المالية معلومات كاملة ودقيقة بركن إليها وتقدم في أوقاتها.

ومن هنا فإن الشفافية والاقتصاد متلازمان، فبدون الشفافية في نشر الفساد والتلاعب وتمنع المساءلة وبدون الحصول على معلومات مناسبة لا يمكن دراسة اتجاهات الاقتصاد وإجراء الإصلاحات الاقتصادية، ولذلك فإن متطلبات الإفصاح في محاسبة القيمة العادلة تلعب دورا مهما في دراسة الاقتصاد والوقوف على اتجاهاته.

المطلب الثالث: مشاكل ومعوقات تطبيق القيمة العادلة

نظرا لتباين الأنظمة المحاسبية والسياسات والقوانين التشريعية من بلد لآخر وأيضا الطرق المختلفة المحاسبة الشركات، تواجه المؤسسة مشاكل عدة ومعوقات في استخدام تطبيق القيمة العادلة ومن بين المشاكل ما يلي:¹

*تكمن المشكلة الأساسية في تقديرات القيمة العادلة في مدى موثوقيتها أي مدى وجود أدلة إثبات بشكل يساعد في تسجيلها في الدفاتر وتدقيقها، حيث يكتنف تقدير القيمة العادلة قدر كبير من الإجهاد والحكم الشخصي وإتباع أسس قياس متباينة، حيث تتعدد طرق وأساليب تقدير القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية، الأمر الذي يجعل البيانات المالية أكثر تقياً مما هو في الحقيقة في ظل عدم وجود سوق نشط.

¹دهمش نعيم وعفاف أبو زر، موثوقية وملائمة القيمة العادلة وإمكانية تطبيقها، مداخلة ضمن المؤشر الطمي المهني السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنية، 12-14 سبتمبر 2006، الأردن، ص31.

*من أهم السليبيات التكلفة الكبيرة التي ستقع على كاهل الشركة لتطبيق القيمة العادلة، حيث أن نظام الشركة المحاسبي قد صمم للتعامل مع مدخلات النظام وفقاً للتكلفة التاريخية، ولتمكنه من التعامل معها وفقاً للقيمة العادلة يتحتم على إدارة الشركة إعادة برمجتها نظامها.

*الضعف النسبي في الكوادر البشرية المؤهلة لفهم وتطبيق المفاهيم الواردة في المعايير المحاسبية بشكل.

*قد يؤدي اعتماد أساس القيمة العادلة في إعداد القوائم المالية إلى فتح مجال كبير للتلاعب بما يخدم مصالح الإدارة؛

*من بين أهم المشاكل في تطبيق القيمة العادلة في القياس والاعتراف والإفصاح هو أن تصنيف الأدوات المالية ضمن المجموعات التي ينص عليها أي المعيار هي تصنيف لا تحكمه قيود محددة سوى توجهات الإدارة نفسها فيما يتعلق بالغاية التي تستخدم تلك الأدوات لأجلها، وبالتالي فإن ذلك يعطي الإدارة مجالاً جيداً للتلاعب والتضليل إن أرادت ذلك، كأن تصنف بعض الأدوات المالية ضمن الأدوات المحتفظ بها إلى حين الاستحقاق وذلك لإظهارها بقيمة التكلفة، علماً أن نية الإدارة تكون مية بالاحتفاظ بها لغايات المتاجرة، وبالتالي تستطيع إبعادها عن القيمة العادلة واستخدامها لغايات التحوط ضد مخاطر مستقبلية.¹

* إن القيمة العادلة هي خطوة غير عادية وتخرج عن المفاهيم المحاسبية التقليدية؛

*إن الإيرادات تتحقق من استمرارية الوحدة الاقتصادية عبر الزمن وليس من تقلبات أسعار قصيرة جداً.

*إن محاسبة القيمة العادلة معقدة وذات طرق مختلفة منها ما يتعلق برغبة الوحدة الاقتصادية في الاحتفاظ بالاستثمارات ومنها ما يتعلق بموضوع تقدير القيمة العادلة نفسها، فضلاً على أن ذلك يتعارض مع مبدأ الثبات في المحاسبة أو عدم الاتساق في المعالجة المحاسبية.

*ليس هناك سبباً موضوعياً لإظهار الاستثمارات التي لا توجد لها أسعار سوقية بكلفتها التاريخية.

*في محيط عدم التأكد ومثال على ذلك الأزمة المالية الأخيرة التي ظهرت في فيفري 2007 والذي يتميز بتقلبات عنيفة من خلال ارتفاع وانخفاض الأسعار، فإن ذلك يؤدي إلى تغيرات في الميزانية وجدول حسابات النتائج الخاصة بالمؤسسات، دون أن يقابلها نشاط اقتصادي، وبالتالي يؤثر ذلك على تقييم المؤسسة والحكم على نجاعتها.²

كما يواجه تطبيق القيمة العادلة العديد من العوائق والصعوبات تتعلق بالبيئة المحاسبية والمالية الجزائرية نلخصها في النقاط التالية:

¹دهمش نعيم وعفاف أبو زر، مرجع سبق ذكره، ص31.

²محمد سفير، جمال مدك، القيمة العادلة حتمية التطبيق وإشكالية التحديد، مجلة معارف، قسم1، العدد 13 ديسمبر 2012، ص 166.

- صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية: إن تحديد هذه القيمة يتم في ظل المنافسة العادية وحيازة البائع والمشتري على المعلومات الكافية، وهذا ما لا يتطابق مع حال بعض أسواق الأصول الثابتة المادية في الجزائر مثل سوق العقارات الذي يعمل في ظل مناقصة احتكارية يتحكم البائع للعقارات في قيمها السوقية¹

- غياب سوق مالي في الجزائر يتميز بالكفاءة: إن التطور المحاسبي الدولي كان نتيجة لعولمة الأسواق المالية التي تتميز بالكفاءة، مما يجعل تقييم الأسهم والسندات ومشتقاتها وفقا لطريقة القيمة العادلة ممكنا، إضافة إلى ذلك فإن عديد من الهيئات الهامة والفاعلة في المحاسبة لم يتم استشارتها خلال تحضير النظام الجديد ومنها مصالح الضرائب والمحاسبة التي عليها دور كبير في إنجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي.

- تحفظ المؤسسات في تقديم المعلومات: تتطلب المعايير الدولية المحاسبة والمعلومة المالية مستوى عالي من الإفصاح والشفافية في نشر المعلومات، بحيث أن أي معلومة ضرورية لاتخاذ قرار الاستثمار يجب الإفصاح عنها في القوائم المالي، بينما غالبية المؤسسات الجزائرية اعتادت على السرية والتحفز والحساسية من نشر المعلومات.

- ضعف التأطير والتكوين: لقد برز أن هناك نقص في التكوين و التأطير بموضوع المعايير الدولية للمحاسبة بالجزائر بشكل واضح، خاصة في ظل عدم وجود برنامج مدروس ومسطر في هذا الإطار باستثناء بعض الجهود من طرف بعض الهيئات والمنظمات المهنية الحكومية وغير الحكومية والتي تنظم أيام دراسية وندوات، كل هذه المحاولات هي في الحقيقة تبقى غير كافية، نظرا للزخم الكبير من التغيرات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي على عدة مستويات في المحاسبة، وعليه في هذه المرحلة خاصة يجب على السلطات الجزائرية التركيز كذلك على العمل القاعدي بالاهتمام بفئة الطلبة وتكييف المناهج الدراسية في المحاسبة وفق هذا النظام، وكذلك الاهتمام بتكوين المتربصين لنيل شهادة الخبرة المحاسبية في هذا الموضوع وان تأخذ المؤسسات الجزائرية كل التدابير الممكنة من أجل التوجه نحو تطبيق متطلبات معايير المحاسبة والمعايير المتعلقة بمحاسبة القيمة العادلة.

- التعود على الممارسة المحاسبية في ظل المخطط المحاسبي الوطني: صعوبة تغيير العادات والأعراف المحاسبية في ظل المخطط المحاسبي الوطني والذي دام التعامل به أكثر من 33 سنة، والتي قد تحتاج إلى وقت طويل لذلك، ونظرا للزخم الكبير من التغيرات التي حدثت على مستوى المبادئ المحاسبية وطرق التقييم والمعالجات المحاسبية فهذا الأمر يتطلب إلى مدة تحضيرية طويلة وتكوين شامل وعلى كل المستويات.

¹دهمش نعيم وعفاف أبو زر، مرجع سبق ذكره، ص32

- عدم مراعاة المعايير الدولية لخصوصية الدول النامية: تهيمن الدول المتقدمة على مجلس المعايير الدولية للمحاسبة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، حيث تلعبان دورا كبيرا في تحديد سياسات المجلس، من خلال تقارب معايير المجلس مع المعايير البريطانية والأمريكية والمستمدة من نموذج التوحيد الأنفلوسكسوني، وهو ما يظهر التأثير البارز لهذين البلدين على معايير المجلس، ويجعل من هذا الأخير في غالب الأحيان يصدر معايير محاسبية وفق البيئة الاقتصادية لهما، وبالتالي فالمجلس لا يأخذ بعين الاعتبار خصوصية اقتصاديات الدول النامية ومن بينها الجزائر عند إصدارها للمعايير المحاسبية.¹

¹ هواري معراج، حديدي آدم، إشكالية تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح في القوائم المالية بنوك التجارية الجزائرية و مداخلة ضمن الملتقى الدولي حولانظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة ، يومي 13-14 ديسمبر 2011، كلمة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم الشير، جامعة سعد دحلب الجزائر، ص23-24

المبحث الثالث: القيمة العادلة وفق المفاهيم المحاسبية الدولية و الجزائرية

نحاول من خلال هذا المبحث تقديم عرض لمختلف معايير المحاسبية الدولية التي توجب تطبيق القيمة العادلة في القياس المحاسبي، وأيضاً التطرق إلى طرق القياس وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري، مع إبراز نقاط الاختلاف بينها وبين المعايير الدولية.

المطلب الأول: القياس المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية

توجد العديد من المعايير المحاسبية الموجبة للقياس وفق القيمة العادلة ومن أهمها مايلي:

المعيار المحاسبي الدولي رقم (16) الخاص بالتملكات والمعدات

نصت الفقرة 24 من المعيار أنه تقاس تكلفة هذا البند من بنود العقارات والآلات والمعدات بالقيمة العادلة ما لم تفتقر معاملة المبادلة إلى الجوهر التجاري، أو يكن من غير الممكن قياس القيمة العادلة لأي من الأصل المستلم أو الأصل المتنازل عنه بطريقة يمكن الاعتماد عليها، ويقاس البند الذي تم اقتناؤه بهذه الطريقة حتى إذا لم تستطع المنشأة أن تلغي إثبات الأصل المتنازل عنه في الحال، وإذا لم يقاس البند الذي تم اقتناؤه بالقيمة العادلة، فإن تكلفته تقاس بالمبلغ الدفترى للأصل المتنازل عنه.¹

المعيار المحاسبي الدولي رقم (32) الأدوات المالية: العرض:

الهدف من هذا المعيار هو وضع المبادئ لعرض الأدوات المالية على أنها التزامات أو حقوق ملكية ومقاصة بين الأصول المالية والالتزامات المالية، وهو ينطبق على تصنيف الأدوات المالية، من منظور المصدر، على أنها أصول مالية، والتزامات مالية وأدوات حقوق الملكية، وعلى تصنيف الفائدة أو عوائد وتكاليف التمويل، وتوزيعات الأرباح، والخسائر والمكاسب ذات العلاقة، وعلى الحالات التي يجب فيها المقاصة بين الأصول المالية والالتزامات المالية.²

وفقاً لهذا المعيار يجب على المنشأة أن تقصص عن معلومات عن القيمة العادلة لكل مجموعة من المجموعات الموجودة والمطلوبات المالية ويمكن ايجاز ذلك في النقاط التالية:³

¹ مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية، معيار المحاسبة الدولي رقم 16: العقارات والآلات والمعدات، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ص5.

² مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية، معيار المحاسبة الدولي 32: الأدوات المالية: العرض، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ص01

³ رضا ابراهيم صلح، أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة علي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد 46، العدد 02، جويلية 2009، ص26

- في حالة ما إذا كانت الأداة المالية يتم تداولها في سوق نشط، فإن سعرها السوقي يمثل الأساس المناسب للقيمة العادلة، حيث أن سعر السوق المناسب هو:
- سعر العرض الحالي: الأصل محتفظ به أو الالتزام سيتم إصداره.
- السعر المعروض (سعر الطلب): الأصل سيتم امتلاكه أو الالتزام محتفظ به.
- سعر آخر عملية: في حالة عدم توفر المعلومات عن الأسعار الحالية بشرط عدم حدوث تغير كبير في الظروف الاقتصادية بين تاريخ آخر عملية وتاريخ تقديم التقرير (تاريخ التقييم).
- أسعار السوق الوسيطة: إذا كان لدى المشروع مراكز أصول والتزامات متقابلة
- إذا كانت الأداة المالية متداولة في سوق غير نشط أو غير منظم بشكل جيد، أو كان حجم التداول قليل نسبة إلى عدد الوحدات من الأداء المالية المراد تقييمها أو في حالة عدم وجود سعر سوق معروض، فيمكن اللجوء إلى وسائل تقدير لتحديد القيمة العادلة بموثوقية كافية.
- إذا كانت الأداة غير متداولة في سوق مالي منظم، فإنه يفضل عدم تحديد مبلغ معين لقياس القيمة العادلة، وإنما تحديد مدى معين يعتق وبشكل معقول أن تقع القيمة العادلة ضمنه.
- عند عدم القدرة على تحديد القيمة العادلة بموثوقية كافية لأي سبب فإنه يتم تزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات حول الخصائص الأساسية للأداة المالية المراد تقييمها، بما في ذلك الشروط والأحكام ذات الأهمية التي قد تؤثر على مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية ودرجة التيقن منها، وذلك لمساعدتهم على عمل تقديراتهم الخاصة لتحديد القيمة العادلة.

المعيار المحاسبي الدولي رقم (36) انخفاض قيمة الموجودات

قيمة الموجودات": وفقا لهذا المعيار يجب الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة في قائمة الدخل عندما يتجاوز المبلغ المجهل للأصل المبلغ القابل للاسترداد، وفي المقابل فإذا ما توفرت دلالات على أن خسائر الانخفاض في القيمة التي سبق الاعتراف بها في سنوات سابقة لم تعد توجد أو حدث عليها انخفاض فيجب إعادة تقدير المبلغ القابل للاسترداد، ويتم الاعتراف بعكس انخفاض القيمة كدخل في قائمة الدخل بشرط أن لا يزيد المبلغ المرحل المعدل للأصل عن المبلغ الذي سبق الاعتراف كخسائر انخفاض في القيمة للأصل نفسه.¹

المعيار المحاسبي الدولي رقم (38) الموجودات غير الملموسة:

¹ مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية، معيار المحاسبة الدولي رقم 36: الهبوط في قيمة الأصول ، ترجمة الهيئة السعودية للمحامين

يهدف هذا المعيار إلى تحديد المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة التي لا يتم التعامل معها - على وجه التحديد في معيار آخر، ويتطلب هذا المعيار من المنشأة أن تثبت أصلاً غير ملموساً عندما وعندما فقط تستوفي ضوابط محددة،¹ ووفقاً لهذا المعيار إذا تم اقتناء أصل غير ملموس مقابل أصل آخر فيتم قياس الأصل المقتني بقيمة العادلة بشرط توافر سوق نشطة لتقييم تلك الأصول، كما قد يوفر سعر أحدث عملية مماثلة أساساً يمكن بناء عليه تقدير القيمة العادلة، بشرط عدم حدوث تغيير هام في الظروف الاقتصادية بين تاريخ العملية وتاريخ الأصل.²

أما عند القياس اللاحق للاعتراف المبدئي بهذه الأصول غير الملموسة، فإن تحديد القيمة العادلة عند استخدام أسلوب إعادة التقييم لا يتم إلا بموجب السعر السوقي في سوق نشط، فإذا لم يعد ممكناً تحديد القيمة السوقية في فترات لاحقة فتكون القيمة العادلة هي السعر السوقي المحدد في آخر عملية إعادة التقييم، مطروحاً منه أي إطفاء متراكم أو خسائر لانخفاض القيمة لاحقة التاريخ إعادة التقييم المعتمد.³

معيار الإبلاغ المالي رقم (9) تصنيف وقياس الأصول المالية

يعد هذا المعيار نقطة تحول هامة في الفكر المحاسبي الذي يتجه أكثر نحو مفهوم القيمة العادلة للأساس للقياس و الإثبات المحاسبي، وذلك بهدف تعزيز خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية المعروضة في التقارير المالية، وقد صدر هذا المعيار في شهر نوفمبر 2009 وأصبح ساري المفعول مع مطلع العام 2013، وقد جاء هذا المعيار ليحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم (39) الخاص بالأدوات المالية الاعتراف والقياس.

ووفقاً لمعيار الإبلاغ المالي رقم (9) يتم قياس الأصول المالية بشكل أولي بالقيمة العادلة المضافة في حال عدم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو تكلفة العمليات، أما في حالة التقييم اللاحق للأدوات المالية الذي يتم في نهاية كل فترة مالية، فإنه يتم تقسيم الأصول المالية إلى تصنيفين رئيسيين:

- أصول تقاس بالتكلفة المطفأة: وهي القيمة الصافية بعد الخصم، وتستخدم طريقة التكلفة المطفأة لقياس أدوات الدين ضمن حالات معينة حددها المعيار، وما دون ذلك فيتم قياس أدوات الدين بالقيمة

¹ الدولية التقارير المالية، معيار المحاسبة الدولي رقم 38: الأصول غير الملموسة، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ص 1.

² جميل حسن النجار، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية و سلامة مقومات القوائم المالية الصادرة عن شركات المساهمة العامة الفلسطينية - دراسة تطبيقية من وجهة نظر مدققي الحسابات و المديرين الماليين و المحطة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 9، العدد 3، 2013، ص 470.

³ جمال علي عليه الطرايرة، التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العملة وأثره على الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك العاملة في الأردن، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة عمان العربية للدراسات العليا. 2005، ص 97

العدالة من خلال الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في الأرباح والخسائر.

- أصول تقاس بالقيمة العادلة: حيث تقاس باقي الأدوات المالية (الملكية، والمشتقات، والدين) بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في الأرباح والخسائر السنوية ومن ثم فإن تطبيق هذا المعيار لا يتطلب تصنيف الأدوات المالية متاحة للبيع أو محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق كما كان يطبق وفقا للمعيار المحاسبة الدولي رقم (39).¹

بعد التطرق إلى جملة من المعايير المحاسبية التطبيقية للقيمة العادلة تحاول التطرق باختصار إلى متطلبات الاعتراف والإفصاح بالقيمة العادلة وفقا لمعايير الإبلاغ المالي IFRS . والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (1-1) متطلبات الاعتراف والإفصاح بالقيمة العادلة وفقا لمعايير الإبلاغ المالي IFRS

رقم المعيار	البيان	متطلبات الاعتراف والإفصاح بالقيمة العادلة
02	الدفعات المرتكزة على الأسهم	- يتم قياس جميع العمليات التي يتم تسويتها من خلال حقوق الملكية بالقيمة العادلة للسلع أو الخدمات المسلمة بتاريخ الشراء، إذا تعذر تحديد القيمة العادلة لتلك السلع والخدمات من خلال القيمة العادلة للأسهم التي تم منحها بتاريخ الشراء وهو ما يسمى نموذج تاريخ التسوية أو العملية. - يتطلب هذا المعيار إفصاحات مختلفة تندرج ضمن مجموعة من النقاط ومن على الأسهم بينها الإفصاح عن المعلومات تمكن مستخدمي القوائم المالية من كيفية تحديد القيمة العادلة للسلع والخدمات المستلمة عند شراء البضاعة أو الحصول على خدمات مقابل أسهم، أو القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية التي منحت خلال الفترة.
03	اندماج الأعمال	يجب على المؤسسة الدامجة (المشترية) أن تقيس تكلفة اندماج الأعمال من خلال مجموع القيم العادلة بتاريخ التبادل للأصول المعطاة- نقدية مدفوعة أو أي أصول أخرى- والالتزامات التي تم تحملها، وأدوات حقوق الملكية التي يمكن أن يصدرها الطرف الدامج مضافا إليها أي تكاليف مباشرة أخرى تعزي العملية التملك (المصاريف القانونية، أتعاب المحاسبين... الخ) - يتم الاعتراف بالأصول والالتزامات المحتملة المملوكة من قبل المؤسسة المشترية بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء وبنسبة 100%

¹ جميل حسن النجار، مرجع سبق ذكره، ص 471

<p>- يجب تخصيص تكلفة الشراء على الأصول والالتزامات المملوكة بالقيمة العادلة لكافة الأصول والالتزامات، عدا الأصول المصنفة كأصول غير متداولة محتفظ بها للبيع بموجب معيار الإبلاغ المالي رقم 05 والتي يجب قياسها (القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع المقدرة).</p>		
<p>- يتم قياس الأصول غير المتداولة والمصنفة كمحتفظ بها للبيع بالقيمة الدفترية (المرحلة) أو صافي القيمة العادلة التي تمثل (القيمة العادلة ناقص المتداولة تكاليف البيع) أيهما اقل</p>	<p>الأصول غير المتداولة</p>	<p>05</p>
<p>- الإفصاح عن فئات الأصول والمطلوبات المالية في الميزانية • الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر مع بيان الجزء الأدوات المحتفظ به (المخصص) بالقيمة العادلة وكذلك المصنفة كأصول مالية محتفظ بها للمتاجرة وفق المعيار رقم 39. • المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر مع تصنيفها إلى مطلوبات مخصصة بالقيمة العادلة والثاني كجزء المصنف كمطلوبات محتفظ بها للمتاجرة.</p>	<p>الأدوات المالية: الإفصاحات</p>	<p>07</p>
<p>- الاعتراف بالأصول في قائمة المركز المالية الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة؛ الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.</p>	<p>الأدوات المالية</p>	<p>08</p>
<p>- الإفصاح عن المعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية في: الأصول والالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس متكرر أو قياس القيمة غير المتكررة في بيان المركز المالي بعد الاعتراف المبدئي بها، وتقنيات التقييم و المدخلات المستخدمة في تطوير هذه القياسات. عند قياس القيمة العادلة باستخدام المدخلات غير القابلة للرصد بشكل كبير - المستوى الثالث -، يتوجب الإفصاح عن تأثير تلك القياسات على الربح أو الخسارة أو الدخل الشامل للفترة</p>	<p>قياس القيمة العادلة</p>	<p>13</p>

المصدر: حدودي الدم، اثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الإبلاغ المالي للقوائم المالية في البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013/2014، ص

المطلب الثاني: القياس المحاسبي وفق البيئة المحاسبية الجزائرية

1- القياس المحاسبي وفق والبيئة المحاسبية الجزائرية

1-1 طرق القياس وفق النظام المحاسبي المالي

حسب ما جاء في القرار المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد تسيرها، فقد حدد القواعد العامة لتقييم و العناصر المفيدة في الحسابات وذلك بالاعتماد على التكاليف التاريخية كقاعدة عامة في حين يكمن الاعتماد على طرق تقييم بديلة ، وهذا بالنسبة إلى بعض العناصر، بحيث يتم تقييمها بالاستناد إلى الطرق التالية: القيمة الحقيقية (القيمة العادلة)؛ قيمة الإنجاز القيمة المحينة.¹

وفيما يلي العناصر التي سمح النظام المحاسبي المالي معالجتها باستخدام القيمة العادلة:

1-1-1 التثبيتات العينية والمعنوية: يمكن تقييم العقارات الموظفة في الحسابات الأولية باعتبارها تثبيتا عينية إما بتكلفة يطرح منها مجموع الاهتلاكات ومجموع خسائر القيم، وإما على أساس قيمتها الحقيقية (القيمة العادلة)، إذا تعذر تحديد القيمة العادلة لأي عقار موظف تحوزه المؤسسة تحديدا ذات مصداقية، ففي هذه الحالة يدرج العقار في الحسابات حسب طريقة التكلفة، وتقدم المعلومات والأسباب التي جعلت طريقة القيمة العادلة غير مطبقة في الملاحق مع إمكانية تقديم مجال لتقدير القيمة العادلة، تدرج في الحسابات الخسارة أو الفائدة الناتجة عن تغير القيمة الحقيقية للعقار الموظف ضمن النتيجة الصافية للسنة المالية التي حصلت فيها، يجب أن تعكس القيمة الحقيقية (العادلة) الحالة الواقعية للسوق عند تاريخ إقفال السنة المالية - يتم تقييم أصل بيولوجي لدى إدراجه في الحسابات للمرة الأولى وفي تاريخ كل إقفال للحسابات بقيمته الحقيقية يطرح منها المصاريف المقدرة في نقطة البيع إلا إذا لم يمكن تقدير قيمته الحقيقية بصورة صادقة وفي مثل هذه الحالة يتم تقييم هذا الأصل البيولوجي بكلفته منقوصا منها مجموع الاهتلاكات وخسائر القيمة الخسارة أو الربح الناتجان من تغير القيمة الحقيقية المنقوص منها المصاريف التقديرية في نقاط البيع يثبتان في النتيجة الصافية للسنة المالية التي يحدثان فيها.²

- يرخص للمؤسسة أن تدرج في الحسابات التثبيتات المنتسبة إلى فئة أو عدة فئات من التثبيتات التي تحددها مسبقا على أساس مبلغها المعاد تقييمه،³ وفي هذه المعالجة الأخرى المرخص بها، يدرج في الحسابات كل تثبيت معنى بعد إدراجه الأولى باعتباره أصلا، بمبلغه المعاد تقييمه أي بقيمته الحقيقية

¹ رئاسة الجمهورية، الجريدة الرسمية، القرار المحدد لقواعد التقييم والمحلية ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد

شيرها، العدد 19، 2009، الجزائر، ص6

² نفس المرجع السابق، ص10

³ رئاسة الجمهورية، المرجع السابق، ص6

العادلة) في تاريخ إعادة تقييمه منقوصا منها مجموع الاهتلاكات ومجموع خسائر القيمة اللاحقة، تتم عمليات إعادة التقييم بانتظامية كافية حتى لا تختلف القيمة المحاسبية للتثبيات المعنية اختلافا كبيرا عن القيمة التي قد تكون حددت باستعمال القيمة الحقيقية في تاريخ الإقفال، والقيمة الحقيقية للأراضي والمباني هي في العادة قيمتها في السوق، وتحدد هذه القيمة استنادا إلى تقدير يجريه مقومون محترفون ومؤهلون والقيمة الحقيقية لمنشآت الإنتاج هي أيضا قيمتها في السوق، وعن غياب مؤشرات تدل على قيمتها في السوق فإنها تقوم بكلفة تعويضها الصافية من الاهتلاك، وبعد إعادة التقييم، تحدد المبالغ القابلة للاهلاك على أساس المبالغ المعاد تقييمها، إذا ارتفعت القيمة المحاسبية الأصل ما عقب إعادة تقييمه فإن الزيادة تقيد مباشرة في شكل رؤوس أموال خاصة تحت عنوان " فارق إعادة التقييم"، كما أنه يمكن لأي تثبيت معنوي سبق أن كان محل إدراج أصلي في الحسابات على أساس كلفته، أن يدرج كذلك في الحسابات بعد إدراجه الأولي على أساس مبلغه المعاد تقييمه حسب نفس شروط التثبيات العينية، غير أن هذه المعالجة لا يرخص بها إلا إذا كانت القيمة الحقيقية للتثبيات المعنوي يمكن تحديدها بالاستناد إلى سوق نشطة.¹

1-1-2 التثبيات المالية: تدرج في الحسابات الأصول المالية عند دخولها ضمن أصول المؤسسة بتكلفتها التي هي القيمة الحقيقية لمقابل معين بما في ذلك مصاريف الوساطة والرسوم غير المستردة ومصاريف البنك ولكن لا تدرج فيها الحصص والفوائد المتوقع استلامها غير المدفوعة والمستحقة قبل الاكتساب، كما تعتبر المساهمات والحسابات الدائنة المرتبطة التي تمت حيازتها بغرض التنازل عنها لاحقا والسندات المثبتة لنشاط المحفظة كما لو كانت أدوات مالية متاحة للبيع، وتقيم عقب إدراجها الأولي في الحسابات بقيمتها الحقيقية التي هي على الخصوص:

- بالنسبة إلى سندات التي تم تسعيرها، بالسعر المتوسط للشهر الأخير من السنة المالية؛

- بالنسبة إلى السندات التي لم يتم تسعيرها، بقيمتها التفاوضية المحتملة، ويمكن تحديد هذه القيمة

انطلاقا من نماذج وتقنيات التقييم المقبولة على العموم؛

تدرج في الحسابات ما يظهر من فوارق التقييم المستخرجة من التقييم بالقيمة الحقيقية (العادلة) في شكل ارتفاع أو انخفاض في رؤوس الأموال خاصة، هاته المبالغ المدرجة في شكل رؤوس أموال خاصة تدرج كنتيجة صافية للسنة المالية، كما تم التوضيح في الملحق المعلومات التي تخص طريقة تحديد القيمة المحاسبية للسندات وكذلك طريقة معالجة تغيرات قيمة السوق بالنسبة إلى التوظيفات المالية المدرجة في الحسابات بقيمة السوق.²

¹ نفس المرجع، ص 10-11

² رئاسة الجمهورية، المرجع السابق، ص 12

1-1-3 المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ: عملاً بمبدأ الحيطة والحذر، فإن المخزونات تقيم بأقل تكلفتها وقيمة إنجازها الصافية، وقيمة الإنجاز في سعر البيع القدر بعد طرح تكلفتي الإتمام والتسويق، كما تقيم المنتجات الزراعية عند إدراجها الأولى ولدى تاريخ إقفال السنة المالية بقيمتها الحقيقية منقوصاً منها التكاليف المقدرة في نقطة البيع، وتثبت الخسائر أو الأرباح المتأتية عن التغير في القيمة الحقيقية منقوصاً منها التكاليف التقديرية لنقاط البيع في النتيجة الصافية للسنة المالية التي حصلت فيها أي منها.

1-1-4 الإعانات: لا تدرج في الحسابات الإعانات العمومية بما في ذلك الإعانات النقدية المقيمة بقيمتها الحقيقية ضمن حساب نتائج أو في شكل أصل إلا إذا توفر ضمان معقول:

- بأن المؤسسة تمتثل للشروط الملحقة بالإعانات؛

- وبأن الإعانات سيتم استلامها.¹

1-1-5 القروض والخصوم المالية الأخرى: يتم تقييم القروض والخصوم المالية الأخرى في الأصل بتكلفتها المتمثلة في القيمة الحقيقية للمقابل الصافي المستلم بعد طرح التكاليف التابعة المستحقة عند التنفيذ، وبعد الإفتاء، تقوم الخصوم المالية حسب التكلفة باستثناء الخصوم التي تمت حيازتها لأغراض التعامل التجاري والتي تقيم بقيمتها الحقيقية.²

1-1-6 تقييم الأعباء والمنتجات المالية: العمليات التي تم الحصول من أجلها على تأجيل الدفع أو منح التأجيل بشروط يغلى عن شروط السوق تدرج في الحسابات بقيمتها الحقيقية بعد طرح المنتج المالي أو التكلفة المالية المرتبطة بهذا التأجيل، كما إن الفارق بين القيمة الاسمية للمقابل والقيمة الحقيقية للعملية التي تناسب الكلفة التقديرية للقروض المتحصل عليه أو الممنوح يدرج في الحسابات كأعباء مالية في حسابات المشتري، وكمنتجات مالية في حسابات البائع.³

1-1-7 عقود الإيجار التمويلي⁴: عند المستأجر؛ يدرج الملك المؤجر الأصل المستأجر في حسابات أصول الميزانية بقيمته الحقيقية (العادلة) أو بالقيمة المحينة للمدفوعات الدنيا بمقتضى الإيجار إذا كانت هذه الأخيرة أقل ثمناً.

عند المؤجر: الصانع أو الموزع الملك المستأجر، يدرج الدين ضمن الحسابات بالمبالغ الذي يساوي القيمة الحقيقية للملك طبقاً للمبادئ التي يعتمدها الكيان بالنسبة لمبيعاته النافذة (الإثبات المترامن للدين والبيع) وعليه فإن الخسائر أو الأرباح الناتجة عن المبيعات تدرج في حسابات نتيجة السنة المالية، لكن إذا كانت

¹ نفس المرجع السابق، ص 13

² نفس المرجع السابق، ص 14

³ نفس المرجع السابق، ص 14

⁴ نفس المرجع السابق، ص 15

نسب فائدة عقد الإيجار متدنية بصورة اصطناعية، فإن الريج الناتج عن البيع يجب أن يكون محدوداً بما كان يقف عنده لو كان الإيجار مبرمة على أساس نسبة الفائدة المعمول بها في السوق، تشتت المصاريف الأصلية المباشرة التي التزم بها المؤجر من أجل تفاوض على العقد ووضعه موضع التنفيذ كأعباء في تاريخ إبرام العقد¹.

1-2 مقارنة بين معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي:

نحاول فيما يلي إجراء مقارنة تقييم بنود أو عناصر القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي الجديد بحيث نجد أن:

التثبيات العينية والمعنوية: نلاحظ أنها تدرج بتكلفتها المنسوبة إليها، ثم تقييم لاحقاً بـ"

- التكلفة منقوصاً منها الاهتلاكات ومجموع خسائر القيمة؛

- بالقيمة الحقيقية في تاريخ إعادة تقييمه منقوصاً منها مجموع الاهتلاكات ومجموع خسائر القيمة اللاحقة. وهذا ما يتوافق مع المعيارين IAS 16 و IAS 38، غير أن (SCF) لم يتطرق إلى تفاصيل حالات اقتناء الأصل التي ذكرت في المعايير المحاسبية من شراء منفصل، إدماج، تبادل أصل بأصل مشابه أو حالة التطوير الداخلي، وبالتالي كيفية تقييم هذه الحالات وفق (SCF) .

التثبيات المالية: تدرج بتكلفتها التاريخية، أما لاحقاً فتقيم بالقيمة الحقيقية بالنسبة للسندات المساهمة والحسابات الدائنة حيث تقيم بالسعر المتوسط للشهر الأخير، وهذا ما لم يتطرق له المعيار IAS 39، وبالتكلفة المهلكة بالنسبة للتوظيفات المالية والقروض والحسابات الدائنة التي يصدرها الكيان.

مما سبق، نجد أن هناك تشابه في متطلبات قياس الأصول المالية وفقاً ل SCF والمعيار IAS39، فيما عدا بعض النقاط أهمها:

- أصناف الأصول المالية أكثر وضوحاً في المعيار IAS39 مقارنة ب(SCF)؛

- (SCF) يشترط استخدام السعر المتوسط في الشهر الأخير من السنة المالية عند القياس اللاحق للأصول المتاحة للبيع المسعرة، بينما المعيار (IAS39) لم يشير لذلك؛

- شرح متطلبات القياس بالقيمة العادلة وفق المعيار (IAS39) أكثر وضوحاً منه في (SCF)

¹ نفس المرجع السابق، ص 16

المخزونات : تدرج في الحسابات بتكلفة الشراء أو الإنتاج، ثم تقيم لاحقة بتكلفتها أو بقيمة الإنجاز الصافية (القيمة القابلة للتحويل) أيهما أقل، مع استعمال "FIFO أو التكلفة المتوسطة المرجحة. من خلال هذا البند، هناك توافق بين النظام المحاسبي المالي والمعياري (IAS2) .

مؤونات المخاطر والأعباء : في هذا العنصر (SCF) تطرق إلى نفس المعالجة التي ذكرت في المعيار (IAS37)، وبالتالي هناك توافق بين النظامين.

القروض والخصوم المالية الأخرى : حيث تدرج القروض بالقيمة الحقيقية ثم تعالج لاحقا وفق التكلفة المهلكة، كما تدرج تكاليف فوائد القروض في الحسابات كأعباء مالية للسنة المترتبة فيها إلا إذا أدمجت في كافة الأصل طبقا للمعالجة المحاسبية المرخص بها، وهذا ما يتوافق مع المعيار (IAS23) أما الخصوم المالية الأخرى فهي مدرجة في (SCF) بنفس التقييم الذي ذكر في المعيار (IAS39).

الإعانات والأعباء والمنتجات المالية: بالنسبة للإعانات (SCF) ركز على إدراج الإعانات والمنتجات الإيرادات)، أما (SCF) تطرق إلى الأعباء والمنتجات المالية فقط دون التطرق إلى الأعباء والمنتجات الناتجة عن بيع السلع أو تقديم الخدمات.

مما سبق نستنتج أن هناك توافق بين ما جاء في المعايير الدولية المحاسبية وبين ما تضمنه النظام المحاسبي المالي في كثير من البنود، مع وجود بعض الاختلافات في بعض طرق التقييم، وعدم ذكر بعض العناصر ضمن النظام المحاسبي المالي على خلاف ما ذكر في معايير المحاسبة الدولية، كما أن هناك اختلاف في المصطلحات المستخدمة وذلك راجع إلى المصادر التي أخذ منها النظام المحاسبي المالي.¹

المطلب الثالث: العلاقة بين القيمة العادلة والقيمة السوقية

إن السياسات المحاسبية التي تختارها الشركات تؤثر على نوعية المعلومات المحاسبية المنشورة في قوائمها المالية وفعاليتها وكميتها، فكما هو معلوم أن مبادئ المحاسبة تعطي الحرية للشركات للمفاضلة والاختيار من بين الطرق والسياسات المحاسبية البديلة المتعلقة بالقياس وتحديد قيم العديد من البنود المالية، كما إن اختيار سياسة ما يؤثر على الأرقام المحاسبية التي تظهر بالتقارير المالية، مثل صافي الربح وبالتالي ربح الأسهم بالإضافة على المؤشرات المالية المعتمدة على القوائم المالية².

¹ مسعود درولى وضيف الله محمد الهادي، مقارنة النظام المحاسبي المالي SCF بالمعايير الدولية المحاسبية (IAS/IFRS) قياس وتقييم بنود القوائم المالية)، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية المحلية والمعايير الدولية للمراجعة يومي 13-14 ديسمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم السير، جامعة سد شطب البليدة الجزائر، ص 15-16

² طارق عبد العال حماد، التحليل الفني والأساسي للأوراق المالية، جامعة عين شمس، كلية التجارة، مصر، 1998، ص 81

إن القيمة العادلة يشار إليها بالقيمة الحقيقية وهي القيمة التي تعطي نظرية فهما كاملا عن خصائص الاستثمار بالموجودات المالية¹ فالقيمة الحقيقية هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي وتسمى القيمة الحقيقية أيضا بالقيمة المنطقية أو المعقولة والتي تتحقق في السوق الكفو كما تنص عليه فرضية السوق المالية الكفو² وأن فكرة للأوراق المالية قيمة حقيقية تجذب المستثمرين لاعتقادهم أنه من خلال استخراج القيمة الحقيقية بأنهم يستطيعون تحقيق ثروات كبيرة وذلك عن طريق شراء الأوراق المالية ذات الأسعار المنخفضة وبيع الأوراق ذات الأسعار المرتفعة والمقيمة بأعلى من قيمتها الحقيقية،³ ويتم استخراج القيمة الحقيقية للسهم من خلال المقارنة بين قيمة السهم الاسمية وقيمة السهم في السوق والنسبة من الأرباح التي يحصل عليها المستثمر،⁴ كما وعد القيمة العادلة أمر استثماري تؤسس عليه فكرة تحليل الاستثمارات بصورة عامة فهي تعد مقاييس معينة ومحددة للقيمة وذلك ليتمكن المستثمر أو محلل الاستثمارات من الحكم على سعر لأي شركة فيما إذا كان مرتفعة أو منخفضة عادلا لذلك أطلق على القيمة العادلة بالقيمة المركزية على اعتبارها المركز الذي تدور حوله الأسعار السوقية⁵.

كما أن القيمة السوقية للسهم تعبر عن سعر السهم خلال التداول في السوق الثانوية، الذي يخضع الظروف العرض والطلب، علما بأن هذه الظروف كثيرا ماتعكس البيئة الاقتصادية والاجتماعية المحيطة وخاصة بالنسبة للظروف التبادل الدولية والداخلية، وانعكاس التقلبات الاقتصادية السوقية، واختناقات الاقتصاد المحلي، هذا فضلا عن واقع الشركة المعنية من حيث مستويات ربحيتها، وسياسات توزيع المساهمين من الأرباح الخاضعة للتوزيع، والدور الذي تمارسه إدارة السوق المالية في تكريس الاستقرار وتجاوز الاختناقات ونشر المعلومات.

¹John D, thomas.R and others, Analysis of equity investments : Valuation, published by the Association for Investment Management and Research (AIMR), USA, 2002, p14

²V. Gangadhar and Ramesh babu . G. Invesment management, anmol publications PVT.LTD, new delhi – India, 2006, p28

³J.Madura, Financial Institution and Markets, published by Thomson Corporation, 8 th Edition, china, 82008,p

⁴Mark hirschey, Investmants analysis and behavior , McGraw-Hill Irwin, 2nd ed, 2010, p337.

⁵Enria, Andere, Lorenzo Cappiello and others, fair value accounting and financial stability, occasional paper series, European Central bank, No.13, Germany, 2004, p6

وفي سوق رأس المال لا تمثل كلا من القيمة السوقية والقيمة الدفترية التقييم الحقيقي للسهم، ذلك أن القيمة الحقيقية للسهم العادي والذي سيتم التعامل على أساسها في السوق تتوقف على العائد الذي يتوقع توليده، أي تتوقف على الأرباح الرأسمالية والتوزيعات التي يتوقع أن يجنيها المستثمر.¹

أسباب اختلاف القيمة السوقية للسهم عن القيمة الحقيقية:

في المدى البعيد تمثل القيمة السوقية للسهم القيمة التوازنية أو القيمة الحقيقية، و تتساوى هاتان القيمتان أيضا في السوق الكفوء، ولكن هاتين القيمتين تختلفان في المدى القصير للأسباب التالية:

- المضاربات والتلاعب في أسعار الأسهم بالبورصة؛
- عدم توافر معلومات كافية عن أداء الشركة ؛
- ضعف الإفصاح عن المعلومات من قبل الشركات؛
- تحليل المعلومات بشكل غير سليم من قبل المستثمرين؛
- عدم الاستجابة الفورية للسعر السوقي للسهم للمعلومات الواردة؛
- الاستثمار بالسوق بطريقة عشوائية؛

من فوائد الاختلاف بين القيمة السوقية والقيمة الحقيقية للسهم إتاحة الفرصة للمستثمر بتغيير موقعه الاستثماري وخلق فرصة للربح والاستفادة من عمليات شراء أو بيع الأسهم في المدى القصير وأيضا إتاحة الفرصة للدخول إلى السوق أو الخروج منه.

¹سميحة بنمحيوي، دور الأسواق المالية العربية في تمويل التجارة الخارجية دراسة حالة بعض الدول العربية ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) في العلوم التجارية تخصص: تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014/2015،

خاتمة الفصل

يظهر جلية بعد التطرق في هذا الفصل للقيمة العادلة أن استخدام القيمة العادلة يرجع إلى مراحل عرفها التاريخ بداية من ظهور معايير قيد استخدام القيمة العادلة لقياس بعض العناصر إلى أن شمل الأمر جل المعايير وإدخالها كأساس لاعتمادها في القياس والإفصاح، كما أنها ليست بجديدة في الاستخدام فقد عرف التاريخ سابق استعمالها في بعض الدول، أما من الملاحظ في الوقت الحالي يعد استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس أمر حتمي جاء نتيجة مبررات وقصور في مبدأ التكلفة التاريخية، كما أنه أكثر وضوح ودقة وقناعة في التطبيق، إلا أن هذا الأمر فتح مجالاً جدلية في أدبيات المحاسبة، ورغم الاختلافات حول تقديم مفهوم موحد للقيمة العادلة بين الهيئات المحاسبية إلا أن جوهر المفهوم يبين أن القيمة العادلة هي السعر أو المبلغ المتفق عليه في عملية شراء أو البيع أو تحويل ملكية أصل بين أطراف راغبة وقابلة ومتراضية فيما بينها دون وجود ضغوط تتفع الطرفين للقيام بالعملية وتوضيح فهي القيمة التي تعبر عن سعر التوازن بين العرض والطلب في سوق فعالة وهذا في تاريخ معين ومكان معين، وباختصار السعر في السوق الكفو يعكس القيمة العادلة للأصل بتاريخ التقييم.

وأيضاً من خلال التطرق لتطبيق القيمة العادلة ومشاكل تطبيقها، اتضح أن استخدام القيمة العادلة في التقييم داخل المؤسسة أمراً ليس تلقائية، فالانتقال من استخدام التكلفة التاريخية نحو القيمة العادلة هو انتقال جذري يتطلب العديد من الأسس، ومع تطبيق القيمة العادلة في الاستخدام قد تظهر بعض الآثار على المؤسسة لوحدها وآثار أخرى على الاقتصاد ككل، وعليه لابد من الوقوف على تقديم حلول جذرية للحد والتقليص من الآثار السلبية جراء التطبيق.

كما أن تسارع الهيئات المحاسبية الدولية في تطوير معايير المحاسبة يخلق تفاوت بين دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية في استخدام هاته المعايير لما تتطلبه من تعديلات تشريعية تأخذ بمفهوم المعايير الجديدة نحو الاستخدام والتطبيق، وهذا ليس بالأمر السهل إلا أن الجزائر كدولة من العالم واكبت التطورات الدولية المتلاحقة بالمجال المحاسبي وهذا بالسماح بالقياس واستخدام القيمة العادلة، هذا لما توفرت الشروط اللازمة بهدف إعطاء صورة واضحة عن وضعية المؤسسة وتقديم معلومات أكثر دقة وذات جودة عالية، وهذا من خلال القرار المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة .

الفصل الثاني

الأصول المالية - ماهيتها وأنواعها

مقدمة الفصل

معظم الاقتصاديين المعاصرين يعرفون أنه لا يوجد سوى الاقتصاد العيني الذي يتعامل في الموارد المادية قادر على إشباع الحاجات البشرية، وأن ما يسمى بالاقتصاد المالي ما هو إلا أدوات مالية وسيطة كالنقود الغرض منها خدمة الاقتصادي العيني، إلا أنهم لا يجدون حرجا في القول بوجود أصول مالية، فالأصول المالية ليس لها قيمة في حد ذاتها ولكنها انعكاس لما عبر عنه في الاقتصاد العيني، كما أنها لا تولد دخوله بذاتها، ولكنها وسيلة مساعدة لتسهيل توليد دخول من الأصول العينية، ومع هذا يتعامل بها الاقتصاد العالمي باعتبارها قادرة على توليد قيمة بذاتها في انقسام تام بينها وبين الاقتصاد العيني، فمعظم الاستثمارات الحالية توجهت للمراهنة في الأصول المالية على حساب إنتاج الأصول العينية.

ومن الملاحظ أيضا تعدد واختلاف الأصول المالية الموجودة داخل المؤسسة والمتداولة في السوق المالي، بحيث يعبر كل أصل مالي على أنه صك أو مستند إصدار يرتب حقا ماليا يستحق الأداء لصالح من يملكه يحوزه في تاريخ لاحق لإصداره، وبالتالي يمثل في ذات الوقت التزاما مالية على من أصدره، وبعبارة أخرى فالأصل المالي هو كل أدوات الائتمان أو بمعنى أدق هو المديونية ذاتها، إذن الأصول المالية شكل زخم هائل من الأنواع.

وعلى الرغم من المفهوم الواسع لمصطلح الأصول المالية والذي قد يتضمن العملة، الودائع المصرفية.. ، في دراستنا هاته سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى أهم أنواع الأصول المالية والمتداولة بكثرة، والمتمثلة في الأسهم والسندات والمشتقات المالية، ولأن المعايير المحاسبية الدولية هي أيضا ركزت على الأنواع السابقة الذكر (الأسهم، السندات، المشتقات المالية)، باستخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي لها، وعليه لإنجاز هذا الفصل تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث وهي كالاتي:

المبحث الأول: الأسهم؛

المبحث الثاني: السندات؛

المبحث الثالث: المشتقات المالية.

المبحث الأول: الأسهم

يرى الاقتصاديون الأسهم على أنها وسيلة مثالية لاستثمار الأفراد على المدى الطويل، وهذا باعتبار الأسهم أداة تمويل أساسية لتكوين رأس المال في الشركات المساهمة، إذ تطرح للاكتتاب العام ضمن مهلة محددة وضوابط معينة وعليه نحاول من خلال هذا المبحث التطرق لماهية الأسهم.

المطلب الأول: الأسهم تعريفها وخصائصها

1- تعريف السهم: يختلف تعريف السهم لغة عنه اصطلاحاً (اقتصادي)، وفيما يلي توضيح لكل مفهوم على حدا:

السهم لغة: النصيب، وفي المصطلح الفقهي: هو الحصة الشائعة في الشيء المشترك. أما التعريف الدارج للسهم في السوق المالية فهو الوثيقة التي تصدرها شركة المساهمة والتي تمثل حق المساهم في مقدار ما يملكه من الشركة.¹

ويعرف السهم بأنه صك يثبت لصاحبه الحق في حصة شائعة في ملكية صافي أصول شركة مساهمة أو توصية بالأسهم بحسب الأحوال، باعتباره كأساس لحقوق الملكية على التدفقات النقدية وأصول الشركة² ويضمن الحق في الحصول على حصة من أرباح الشركة تناسب ما يملكه من أسهم، وتكون مسؤولية المساهم بمقدار ما يملكه من أسهم.³

2- خصائص السهم: تتميز الأسهم عن غيرها من الأوراق المالية بمجموعة من الخصائص أهمها:⁴

- السهم يمثل حصة شائعة في صافي موجودات المؤسسة العينية والنقدية وحقوق المالية؛
- تتساوي قيمة الأسهم، ويترتب على ميزة تساوي القيمة لكل سهم من الأسهم المساواة في الحقوق التي يمنحها السهم لصاحبه وهو الحق في الأرباح والتصويت وناتج التصفية عند الإفلاس وكذلك الالتزامات الناشئة عن ملكية السهم؛
- يتميز السهم بقابلية للتداول بالطرق التجارية ويهدى ويرهن كما يحق لمالكة التنازل عنه لغيره بعوض أو بغير عوض؟

¹ يوسف حسن يوسف، الصكوك المالية وأنواعها، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية مصر، 2014، ص 150-149

² AnjanThakor, International Financial Markets: A Diverse System Is the Key to Commerce, center for capital markets competitiveness, winter 2015, p 3, Available on the following link:

http://www.bcci.bg/projects/latvia/pdf/7_Financial_markets.pdf

³ طارق عبد العال حماد، دليل التعامل في البورصة الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2007، ص 11

⁴ يوسف حسن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 149

- تكون مسؤولية الشركاء موزعة بحسب قيمة السهم فلا يسأل أحد منهم عن ديون الشركة إلا بمقدار أسهمه التي يملكها؛

- عدم قابلية السهم للمجزئة فإذا توفي أحد من الشركاء عن سهم واحد وورثه متعددون أصبحت ملكية السهم مشاعة بين الورثة ويجب عليهم أن يختاروا ممثلاً عنهم في الجمعية العمومية للمساهمين ليباشر الحقوق المتصلة بالسهم الموروث.

3- حقوق مالك السهم : تتمثل حقوق مالك السهم فيما يلي:

- حق الحصول على الأرباح المتحققة؛
- حق الحصول على ما يوازي القيمة الحقيقية للسهم من موجودات الشركة عند حلها؛
- حق التصويت في الجمعية العامة؛
- حق أولوية الاكتتاب إذا طرحت الشركة أسهماً جديدة.

4- مزايا وعيوب الاستثمار بالأسهم:

من أهم مزايا الاستثمار بالسهم سهولة تسيير الاستثمارات خلال فترة وجيزة، وارتفاع معدل العوائد الاستثمارية، وربما نمو الأموال وسرعة جني العوائد الاستثمارية، ومن عيوبه التذبذبات الكبيرة، وتأثره بالعوامل الداخلية والخارجية، كما يرافق الاستثمار بالأسهم مخاطر استثمارية مرتفعة واحتمالية الخسائر الكبيرة مقارنة بالأنواع الاستثمارية الأخرى، وارتفاع مستوى الشفافية مقارنة بالاستثمارات الأخرى.¹

المطلب الثاني: أنواع الأسهم

تنقسم الأسهم إلى أنواع مختلفة بحسب طبيعة كل نوع، وبيان ذلك فيما يلي:

1- من حيث الحصة التي يدفعها الشريك : فقد تكون أسهماً نقدية وهو أن يدفع قيمة الأسهم التي يرغب تملكها نقداً، أو قد تكون أسهماً عينية وذلك بأن يكون ما يقدم عينية من العقار أو منقول شريطة قبول الشركة حيث يتم تقييمه وتكون ملكيته في أسهم الشركة بالمبلغ الذي تم تقييم العقار به.²

2- من حيث الشكل الذي تظهر به: تنقسم إلى:³

1-2 الأسهم الاسمية: وهي الأسهم التي يسجل في صكها اسم مالكيها وتنتقل ملكية هذه الأسهم من شخص الآخر بالقيود في سجلات الشركة.

¹ سهيل مقابلة، كيف تستثمر بسوق الأسهم - حالة سلطنة عمان -، دار الرأية النشر والتوزيع، عمان الأردن، 2012، ص 119-120

² يوسف حسن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 149-150

³ نفس المرجع السابق، ص 150.

2-2 الأسهم لحاملها: وهي الأسهم التي لا يسجل على صكوكها اسم صاحبها، بل يكون مالکها من يحملها.

كما قد نصت جميع القوانين التجارية العربية على أن تكون جميع الأسهم اسمية ولا يجوز أن تكون أسهما لحاملها.

2-3 السهم الإذني أو لأمر: وهو ما يسبق اسم صاحبه بعبارة لإذن أو لأمر، ويتم تداولها ونقل ملكيتها عن طريق التظهير كما هو الحال في الأوراق التجارية.

3- من حيث الحقوق التي تعطى لصاحبها: تنقسم إلى قسمين:

3-1 الأسهم العادية: هي أوراق مالية تمثل حق ملكية كامل، فهى حصة في رأس مال شركة المساهمة ولحاملها الحق في إدارة الشركة من خلال التصويت في الهيئة العامة وله حق الحصول على أرباح الشركة وعليه خسائرها، وله الحق في ما يتبقى عند التصفية بعد دفع التزامات الشركة، يحصل حامل السهم العادي على نوعين من العائد: العائد الجاري والعائد الرأسمالي، أما العائد الجاري فهو على شكل أرباح موزعة إذا تحققت هذه الأرباح وبعد قرار مجلس الإدارة، أي أن الشركة لا تتعرض لمخاطر الإفلاس (التصفية) إذا عجزت عن دفع توزيعات الأرباح لأن الأمر يتعلق بقرار يتخذه مجلس الإدارة وليس بعقد ملزم كما في حالة السندات، وأما العائد الرأسمالي فهو الفرق في السعر وقد تكون خسارة رأسمالية.¹

3-2 الأسهم الممتازة: وهي الأسهم التي تختص بمزايا لا تتمتع بها الأسهم العادية وذلك أن الشركة قد ترغب في زيادة رأس مالها فتعطي الأسهم الجديدة امتيازات لا تتمتع بها الأسهم القديمة لترغب الجمهور للاكتتاب بها، ومن هذه المزايا حق الأولوية في الحصول على الأرباح ك أن تختص الأسهم الممتازة بحصة في الربح لا تقل عن خمسة بالمائة من قيمتها، وتوزع باقي الأرباح على الأسهم جميعا بالتساوي، أو استيفاء فائدة سنوية ثابتة، سواء ربحت الشركة أم خسرت ومنها حق استعادة قيمة المساهمين، ومنها أن يكون للسهم الممتاز أكثر من صوت واحد في الجمعية العامة، والأسهم بنوعها قابلة للبيع والشراء ولصاحب السهم حق اقتسام موجودات الشركة عند حلها، وذلك لأنه صاحب حصة في رأس المال، فإذا صفت الشركة كان حقه متعلقة بموجوداتها لأنه نماء المال.²

إلا أن غالبية الأسهم في الأسواق المالية هي أسهم عادية، حيث أن معظم الشركات تحتوي على أسهم عادية فقط، كما أن وجود الأسهم الممتازة بدأ يتلاشى مع مرور الزمن من كافة الأسواق المالية في العالم.

¹ عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، الطبعة الخامسة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان - الأردن،

2014، ص 218

² يوسف حسن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 150

وتلجأ الشركات إلى إصدار أسهم ممتازة لتحفيز المستثمرين للاكتتاب فيها بهدف زيادة رأسمال الشركة أو التمويل مشاريعها، لاسيما عند عدم إقبال الجمهور على عملية الاكتتاب أو تصدرها كوسيلة لتقدير حملة الأسهم من المؤسسين تقديرا لهم لجهودهم المبذولة في تحقيق أهداف الشركة.

3-2-1 الحوافز التي تمنح لحاملي الأسهم الممتازة: لغرض تحفيز المستثمر على شراء الأسهم

الممتازة تعتمد بعض الشركات إلى تضمين شروط الإصدار بعض أو كل من الحوافز التالية:¹

- **الأسهم مجمعة الأرباح:** يتم منح حامل السهم الممتاز الحق في الحصول على الأرباح حتى وإن لم يتم توزيعها في نفس السنة المالية التي تتحقق بها، أي يتم ترحيل أو تجميع نصيب حملة الأسهم الممتازة من الأرباح المتحققة وغير المدفوعة في سنوات سابقة وتسديدها في سنوات لاحقة عند اتخاذ القرار بتوزيع الأرباح حتى وإن أدى ذلك إلى عدم حصول حملة الأسهم العادية على حصتهم من هذه الأرباح.

- **الأسهم الممتازة متقاسمة الأرباح:** ويقصد بها أن يحصل حامل الأسهم الممتازة على حصته من الأرباح المقررة في شروط الإصدار، بالإضافة إلى المشاركة في الأرباح الباقية مع حملة الأسهم العادية ضمن شروط يتفق عليها.

- **الأسهم القابلة للاستبدال:** ويقصد بها أنه يتم منح حق الاستبدال للأسهم الممتازة بالأسهم العادية، وهذا يعني أن حامل السهم الممتاز يستفيد من هذا الحق بتغطية درجة المخاطر التي قد يتعرض لها، ونقصد بذلك أن حامل السهم الممتاز يستفيد في حالة وجود كساد من النسبة الثابتة المحددة من الأرباح للسهم الممتاز، وهو لا يتعرض لمخاطر انخفاض الأرباح، أما في حالة الراجح الاقتصادي فيقوم بتحويل الأسهم الممتازة إلى أسهم عادية للاستفادة من ارتفاع الأرباح كنتيجة للراجح الاقتصادي.

- **الأسهم القابلة للاستدعاء:** في هذا النوع من الأسهم تقوم الشركات المصدرة للأسهم الممتازة، بفرض شرط الاستدعاء بغرض شراء الأسهم الممتازة التي قامت بإصدارها أي يتم استدعاء الأسهم الممتازة مقابل دفع قيمة السهم نقدا إلى حامله وعادة يتم منح علاوة عند استدعاء السهم الممتاز، فمثلا إذا كانت قيمة السهم الممتاز 15 دينار وقيمة الاستدعاء 18 دينار فالفرق بين السهم الممتاز وقيمة الاستدعاء هو 3 دينار تعتبر علاوة لتغطية الخسارة التي قد يتحملها مستثمر الأسهم الممتازة جراء التنازل عن حقه بالاحتفاظ بها.

4- تصنيف الأسهم تبعا لأدائها وسلوكها في مختلف الظروف الاقتصادية:

4-1 **الأسهم المدافعة:** وهي الأسهم التي يتوقع بقاء أسعارها مستقرة ومأمونة، متزايدة خلال الركود الاقتصادي وتدهور الأعمال، أو خلال التقلبات الحادة لأسواق المال، بمعنى أنها تبقى غير متأثرة نسبيا

¹ دريد كامل ال شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان الأردن، 2007، ص 210

بمدة الانكماش في دورات الأعمال، ولهذا توصف بأنها مقاومة للركود ويعد هذا النوع من الأسهم جذاب للمستثمرين الراغبين في الحصول على عائد مؤكد وأمن.¹

وتعود هاته الأسهم في الغالب الشركات التي لا تتأثر بشكل دوري بالركود الاقتصادي وتنتج سلع وخدمات لا يمكن الاستغناء عنها كشركات تسويق النفط والاتصالات والكهرباء والماء وشركات الأدوية وشركات المواد الاستهلاكية، وشركات المطاعم وشركات التجزئة الكبيرة، إلا أن المستثمر يجب أن يدرك أن بعض الشركات قد تلجأ إلى توزيع أرباح تفوق المعدل كوسيلة لجذب المساهمين نحوها، أو لتغطية مشاكلها الحالية التي قد تؤثر على أرباحها المستقبلية.²

4-2 الأسهم الدورية: الأسهم التي يرتبط مستوى أرباحها وأسعارها تماما مع الحالة الاقتصادية العامة تدعى بالأسهم الدورية، أي أنها أسهم تعود لشركات سريعة التأثير بتغير الاقتصاد وأسعارها تتقلب مباشرة وبدرجة أكبر من معظم الأسهم بتحريك الاقتصاد بين الازدهار والتدهور، وعندما تكون الظروف الاقتصادية جيدة تكون أرباح هذه الشركات عالية وترتفع أسعار أسهمها، وبتدهور الظروف الاقتصادية تتدني مبيعات الشركة الدورية بحدّة وتناقص أرباحها كثيرة، وبعبارة أخرى ف إن هذا النوع من الأسهم ينتفع أكثر خلال الازدهار ويتضرر أكثر خلال الكساد والركود ولذلك يقترح على المستثمرين في هذه الأسهم شراءها في مدة الركود الاقتصادي وبيعها خلال الازدهار، ويشار لهذه الأسهم بالأسهم المجازفة وتتصف بأن عوائدها أكثر تقلبه من كل السوق، أي لها مخاطرة (معامل بيتا) عالية.³

4-3 أسهم المضاربة: تشتري أسهم المضاربة على أمل تزايد أسعارها مستقبلا وبدلا من استناد قرارات المستثمرين على البيانات التاريخية الخاصة بالشركة ف إن مشتري أسهم المضاربة يراهنون على أن ما قد يستجد من المعلومات أو اكتشافات أو وسائل إنتاج سوف يؤثر إيجابية على نمو الشركة ويزيد من سعر السهم، وتميل قيم هذه الأسهم ومضاعفات أرباحها للتقلب كثيرا عند استلام معلومات جديدة وعلى المستثمرين فيها الاستعداد لاحتمال تحقق الخسائر إذ انه لا ينتظر تحقق الأرباح على الدوام.⁴

ويتصف هذا النوع من الاستثمار بالمخاطر العالية، ويعتبر دخول صغار المستثمرين إلى هذا المضمار بدون دراية أكثر الأخطاء المرتكبة وسبب رئيسي في خسارة أموالهم، ومن الأمثلة عليها شركات التنقيب عن المعادن.⁵

¹ محمد علي إبراهيم العامري، إدارة محافظ الاستثمار، إثناء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013، ص362

² سهيل مقابلة، مرجع سبق ذكره، ص76

³ محمد علي إبراهيم العامري، مرجع سبق ذكره، ص362

⁴ نفس المرجع السابق، ص363

⁵ سهيل مقابلة، مرجع سبق ذكره، ص77

4-4 الأسهم الناجحة أو الرباحة: تعود هذه الأسهم الشركات توصف بأنها شركات كبيرة وقديمة ومعروفة، وتصدر هذه الأسهم عادة شركات قائمة في صناعتها، وكثيرا ما تضع المعايير أو المؤشرات التي تقيم بها الشركات الأخرى، وتتسم بكفاءة الإدارة وتقديم منتجات مختلفة وذات جودة عالية ومميزة، وتمتاز هذه الأسهم بسعرها العالي وبعائد مقسومها القليل، وبالقدرة على دفع مقسوم مستقر لسنوات الأداء الجيد و السيئ ولمدة طويلة، ويعد هذا مؤشرا مهمة على الاستقرار المالي، وبفضل مجالاتها المؤكدة للأرباح والمقسوم والتوقعات الجيدة لها بالنمو في الأمد الطويل بالإضافة للثقة العالية التي يوليها المستثمرون، تعد الأسهم الناجحة استثمارات جذابة خاصة للمستثمرين الباحثين عن عوائد مستقرة وقابلة للتنبؤ كما أنها تباع بمضاعف أرباح عالية ولها (بيتا) مقارنة للواحد، وينصح المستثمر بالبحث عن الانخفاضات الحادة و الكبيرة في أداء السوق المالي لشراء هذه الأسهم لأن أسعارها ترتفع بعد الانخفاض، وتستعيد الخسائر في كثير من الحالات.¹

4-5 أسهم الدخل: يسعى بعض المستثمرون لشراء أسهم الدخل أساسا بهدف الحصول على المقسوم النقدي من الأرباح وهذا الدخل قد يمثل للبعض الحافز الأساس للاستثمار في الأوراق المالية، والأفراد الذين يستثمرون للحصول على الدخل يبحثون عن أوراق مالية تعطي شكلا منتظمة من توزيعات الدخل وقابلا للتنبؤ، ويهتم المستثمرون بتقليل مخاطر أصل الاستثمار لذا عليهم أن يركزوا على تلك الأسهم التي تكون عرضة لتقلبات أقل في أسعارها.²

4-6 أسهم النمو: وهي أسهم شركات قابلة للنمو والتوسع بمعدل يفوق النمو الاقتصادي بشكل عام، حيث تنمو مبيعاتها و أرباحها بمعدل يفوق نمو الصناعة التي تنتمي إليها، كما تتميز بارتفاع الإيرادات والقيمة الدفترية والتدفق النقدي والأرباح وغالبا ما تتصرف دلالة أسهم النمو إلى أسهم الشركات التي تكون القيمة الاسمية لرأسمالها أعلى من متوسط السوق، كما يمكن القول أنها هي أسهم الشركات التي تجني الكثير من المال (عادة 15 % أو أكثر في السنة) ومن المتوقع أن تنمو بصورة أسرع من الأسهم المنافسة كما أنه غالبية توجد هذه الأسهم في شركات الصناعة المتقدمة.³

وبالرغم من أن ازدياد قيمة أسهم هذه الشركات كبيرة وسريعة وتعوض المستثمر أحيانا أكثر مما فاتته من توزيع الأرباح، إلا أن هذه الأسهم تتصف بالتقلب الكبير، فإذا ارتفعت سبقت أكثر الأسهم ارتفاعا وإذا انخفضت كان انخفاضها حادا.⁴

¹ محمد علي إبراهيم العامري، مرجع سبق ذكره، ص 363

² نفس المرجع السابق، ص 363-364

³ صابرين جمال جلال الزلزلي، تأثير اختيار أسهم النمو في أداء محافظ الأسهم العادية، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة القادسية، 2016، م 5

مقال موجود على الموقع التالي: <http://au.edu.iq/repository/?p9054> تاريخ التصفح 2017/02/13، الساعة 14:00

⁴ سهيل مقابلة، مرجع سبق ذكره، ص 77

5-أنواع أخرى:

5-1 أسهم قيادية: ويطلق عليها أحيانا أسهم الأمان والاستقرار أو الأسهم المتميزة وهي تلك الشركات القوية التي تملك أصول ثابتة وهي تمثل كبرى الشركات، وتكون فيها السوقية عالية ونشطة وتحقق أرباح مجدية وتوزع قسم منها بشكل منتظم على مر السنوات الماضية، كما أنها هي التي تحدد مسار المؤشر العام للسوق. وتتميز هذه الأسهم بالاستقرار النسبي بالظروف العادية لأن سعرها السوقي يتحرك ببطء، وقد لا يرتفع إلى درجات كبيرة، وهذا النوع من الأسهم يناسب المستثمر المحافظ الذي يبحث عن الأمان والاستقرار لاستثماراته ولا يتقبل درجة عالية من المخاطر¹.

ومن المفيد هنا أن نستعرض تصنيفات الشركات المدرجة التي تقوم بها بعض الشركات المالية المتخصصة حول العالم استنادا إلى تحليل وتقييم المؤشرات المالية للشركات، وذلك حسب الجدول التالي²:

جدول (01-02) تصنيفات الأسهم العادية استنادا إلى تحليل وتقييم المؤشرات المالية للمؤسسة

C	CC	CCC	B	BB	BBB	A	AA	AAA
اسهم رديئة وغير مصنفة						اسهم متميزة		

المصدر: سهيل مقابلة، مرجع سبق ذكره ، ص 77

فالشركات الحاصلة على تقييم AAA تعتبر الأفضل وأسهمها سمي بالأسهم المتميزة، والشركات الحاصلة على تقييم C تعتبر شركات ضعيفة وأسهمها رديئة وغير مصنفة.

وهناك بعض المسميات الأخرى للأسهم سمي بأسماء مختلفة تبعا للغرض التي أنشئت من أجلها أو للغاية من التعامل معها أو استخدامها، ومنها الأسهم الذهبية، والأسهم المجانية، و أسهم الخزينة، والأسهم المقيدة وغير المقيدة، ويمكن تعريف بعضها بإيجاز كما يلي:

5-2 الأسهم الذهبية: هي مجموعة الأسهم التي تمتلكها الحكومة في الشركات والمشاريع المخصصة والتي تعطي الحكومة حقوقا خاصة تفوق حقوق حملة الأسهم العادية، وتحفظ الحكومات عادة بهذا النوع من الأسهم في المشاريع البنية التحتية والمرافق العامة والموارد الطبيعية وقطاعات التعدين والنفط والغاز والدفاع والطيران، ومن الحقوق التي تتمتع بها الحكومة لتملكها الأسهم الذهبية، حق التصويت، حق التصويت المضاعف، حيث يتراوح أهمية السهم الذهبي الواحد في التصويت من (2-20) صوت من

¹ نفس المرجع السابق، ص 75

² نفس المرجع السابق، ص 75

حملة الأسهم العادية، واستخدام حق الفيتو في بعض القرارات الإستراتيجية ، وحق التمثيل في مجلس إدارة الشركة بهدف ضمان تزويد الحكومة بمعلومات شاملة عن وضعية الشركة المخصصة، وبذلك تشكل الأسهم الذهبية حافزة للحكومة نحو تخصيص المزيد من المشاريع الحيوية مادامت قادرة على السيطرة على القرارات الجوهرية المتعلقة بها.¹

3-5 الأسهم المجانية: هي تلك الأسهم التي يتم توزيعها على المساهمين مجاناً بنسبة معينة من عدد الأسهم العادية التي يملكوها وهذه هي عملية توزيع الأرباح السهمية، وتعد الأسهم المجانية بمثابة زيادة في رأس مال الشركة (رسمة الأرباح المحتجزة أو الاحتياطات) لأنها ناتجة عن احتجاز جزء من أرباح الشركة أو الاحتياطات، وتلجأ الشركات لهذه الوسيلة للاستفادة من السيولة المتوفرة لديها وتعزيز راس المال ، وقد تقوم الشركة بتوزيع أرباح نقدية أو أسهم مجانية.²

يتضح مما سبق أن شروط توزيع الأسهم المجانية هي:³

وجود احتياطات كافية لتغطية قيمة الأسهم المجانية؛

اتخاذ قرار بهذا الشأن من الجمعية العامة للشركة بناء على اقتراح من الإدارة ويترتب على توزيع الأسهم المجانية زيادة في رأس المال المصدر وفي نفس الوقت تقص بنفس القيمة في الاحتياطات المحتجزة لدى الشركة، أي أن الأمر ينصب فقط على تغيير تركيبة حق الملكية.

4-5 أسهم الخزينة: هي الأسهم التي تقوم الشركة المصدرة بإعادة شرائها من السوق عن طريق

البورصة رغبة منها في تخفيض رأسمال الشركة، ومن الجدير بالذكر ب أن أسهم الخزينة لا يحق لها توزيعات أو التصويت خلال فترة ملكية الشركة لها، وقد تنامت هذه الظاهرة بشكل واضح في البورصات الخليجية خلال الأزمة المالية العالمية في العام 2008، وتؤدي هذه الظاهرة عادة إلى زيادة الطلب على أسهم الشركة وارتفاع أسعار أسهمها.⁴

كما أنه يتم إنشاء أسهم الخزانة عندما تقوم الشركة بشراء جزء من أسهمها ويحدث ذلك في بعض الحالات مثل:⁵

في حالة تخفيض رأس المال؛ و شراء هذه الأسهم بغرض توزيعها على العاملين، سواء كنصيب في الأرباح أو لزيادة نسبة مشاركتهم؛

¹ سهيل مقابلة، مرجع سبق ذكره ، ص 75

² نفس المرجع السابق، ص 75

³ طارق عبد العال حماد، دليل التعامل في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، 2007، ص 17

⁴ سهيل مقابلة، مرجع سبق ذكره، ص 75

⁵ طارق عبد العال حماد، دليل التعامل في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، 2007، ص 17

وتدعيم موقف سهم الشركة في السوق عندما يهبط إلى أقل بكثير من قيمته الحقيقية. وعند شراء هذه الأسهم وخلال فترة احتفاظ الشركة بها، فإنه لا يكون لها أي حقوق في التصويت أو الأرباح وتستتزل من النصاب اللازم للتصويت في الجمعية العمومية.

المطلب الثالث: مداخل قياس القيمة للأسهم

1- ماهية قياس القيمة السهم: يشير مصطلح القياس في الفكر المحاسبي إلى أنه عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيتعرف بها في البيانات المالية والتي ستظهر في بيان المركز المالي وبيان الدخل،¹ وبشكل عام توجد العديد من أسس القياس لقيمة السهم داخل المنشأة سنحاول التطرق للبعض منها، وهذا بعد تقديم لمفهوم كل من القيمة والتقييم.

- تعريف القيمة: القيمة تعتبر الميزة أو الخاصية التي بتوافرها تعطي قيمة للشيء وتجعله مرغوباً فيه،² كما أن قيمة أي أصل هي عبارة عن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية التي سيتم الحصول عليها طيلة عمر الأصل وفي أغلب الأحيان يمكن أن تطول الفترة الزمنية إلى ما لا نهاية ولهذا فإن قيمة الأصل تتحدد بخصم التدفقات النقدية عن سعر خصم يتناسب مع خطورة هذا الأصل.³

- مفهوم التقييم: "يعني التحليل والمراجعة المستند إلى منهج علمي متسلسل يكون الهدف منه تقديم تصور عن الحالة التي يتم دراستها لمعرفة إن كانت التغيرات إيجابية أو سلبية فيها"،⁴ كما تعرف عملية التقييم على أنها "ذلك الإجراء المنظم الذي يتحدد عن طريقه السعر السوقي للورقة المالية، وذلك باستخدام مجموعة من النماذج الرياضية التي تقوم أساس على وجود علاقة طردية بين المخاطرة والعائد المتوقع".⁵

2- مفاهيم القيمة للأسهم العادية:

تعتبر مشكلة التقييم من أصعب المشاكل في ميدان تمويل الشركات المساهمة، ويزيد من صعوبة التمييز بين القيمة الاسمية للسهم، وقيمه الدفترية وقيمه السوقية.⁶

1-2 القيمة السوقية: تتمثل في القيمة التي يباع بها السهم في سوق الأوراق المالية، وهذه القيمة قد تكون أكبر أو أقل من القيمة الاسمية أو القيمة الدفترية، فإذا كان أداء الوحدة الاقتصادية جيدة وتحقق

¹ احمد حلمي جمعة، معايير التقارير المالية الدولية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان - الأردن، بدون سنة نشر، ص121

² غادة الحلايقة، مفهوم القيمة، مقال على الانترنت، موجود على الرابط: تاريخ التصفح 14/09/2017 الساعة 21:08

³ فايز سليم حداد، الإدارة المالية، الطبعة الثالثة، دار حاسد للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 173

⁴ مؤيد الفضل، تقييم وإدارة المشروعات المتوسطة والكبيرة - منهج كمي مع دراسة الحالة-، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع،

عمان - الأردن، 2009، ص 13

⁵ طارق عبد العال حماد، دليل التعامل في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2007، ص34

⁶ جميل أحمد توفيق، على شريف، الإدارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1980، ص385

أرباح فمن المتوقع أن السعر السوقي للسهم سيكون أعلى من القيمة الدفترية أو الاسمية، وإذا كان أداء الوحدة الاقتصادية ضعيف فمن المتوقع أن ينخفض سعر سهمها في السوق وربما يصل إلى أقل من القيمة الدفترية أو القيمة الاسمية.

2-2 القيمة الاسمية: هي القيمة المدونة في قسيمة السهم وهي سعر اعتباري تضعه الشركة للسهم عند إصداره لأول مرة ولا يرتبط بسعر السهم في السوق، وهي قيمة نظرية لتغطية رأس المال المدفوع ومنصوص عليها في عقد التأسيس لكل شركة.

2-3 القيمة التصفوية: تمثل قيمة السهم الخاص بالوحدة الاقتصادية عند الشروع بتصفيتهما وتساوي القيمة السوقية لموجوداتها مطروحة منها ديونها وقسمة النتيجة على عدد الأسهم.

2-4 القيمة الدفترية: هي عبارة عن حصة السهم الواحد من صافي موجودات الوحدة الاقتصادية وليس لها تأثير كبير على أسعار الأسهم في السوق.

2-5 القيمة العادلة: تمثل القيمة العادلة للسهم ما ينبغي أن تكون عليه قيمة السهم في سوق الأوراق المالية النشطة، ولكن غالباً ما تختلف عن القيمة السوقية الحالية للسهم.¹

2-6 قيمة إصدار السهم: هي تلك القيمة التي تتحدد عند اتخاذ قرار إصدار الأسهم، يتم بيعها في السوق وفق هذه القيمة، وتختلف عادة قيمة إصدار الأسهم خاصة بالشركات القائمة عن قيمة الأسهم الاسمية لهذه الشركات، فتكون قيمة الإصدار أكثر من القيمة الاسمية وأقل من قيمة السهم في السوق، خاصة إذا كان تداول الأسهم لهذه الشركة بأسعار مرتفعة في هذه السوق مقارنة بالقيمة الاسمية، ويسمى الفرق بين القيمة الاسمية وسعر الإصدار علاوة الإصدار وتدفع مباشرة إلى الشركة المصدرة وتضاف محاسبية إلى حقوق الملكية.²

2-7 قيمة السهم حسب العائد: وهي قيمة السهم التي يقبل المستثمر دفعها مقابل شراء السهم، ومعدل العائد هو سعر الخصم الذي يحدد على أساسه كلفة رأس المال ويأخذ بنظر الاعتبار العوائد في السوق ودرجة الخطر التي يتعرض لها المبلغ المستثمر.³

¹ كزار سليم عبد الزهرة وآخرون، قياس القيمة العادلة للاسهم العادية باستعمال نموذج مضاعف الربحية دراسة تطبيقية في المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية - مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة العراق، المجلد 09: العدد 29، ص 193-194 بتصرف.

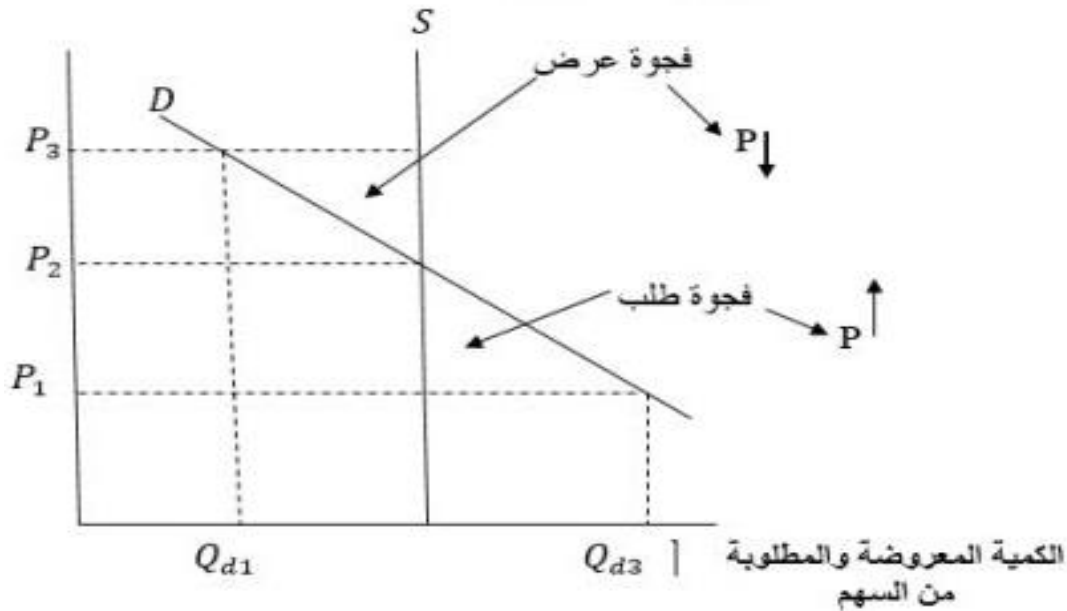
² دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة عمان - الأردن، 2007، ص 392

³ نفس المرجع السابق، ص 393

3- آلية تحديد قيمة السهم:

تحدد قيمة السهم بناء على قوى العرض والطلب في السوق، وعليه نحاول تحديد القيمة التوازنية للسهم في زمن معين بتقاطع منحنى العرض والطلب، بحيث يمكن التعبير عن عرض الأسهم المؤسسة بعد لحظة زمنية معينة بمنحنى ذو مرونة صفرية (الاستجابة النسبية للكمية المعروضة من الأسهم في هذا الفاصل الزمني للتغيرات النسبية في السعر وبالتالي يأخذ شكل خط مستقيم عمودي على المحور السيني كما في الشكل.¹

الشكل رقم (01-02) آلية تحديد السهم



المصدر: محمود محمد الداغر، الأسواق المالية مؤسسات - اوراق بورصات، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2005، ص163

أما الطلب على الأسهم فيستجيب للتغيرات في السعر عكسياً، فعند ارتفاع سعر السهم، في إن المستثمرين المقبولون على الشراء هم من المتفائلين بهذا السهم والذي يتوقعون زيادته، ومن المؤكد أنهم قلة في ظل السعر

المتوقع كما يلاحظ عند السعر 3م بحيث يكون الطالب بمستوى Qd1 أما عند السعر المنخفض للسهم مثل p1 فإن الطلب يزداد ويصل Qd3 علاقة عكسية بين سعر السهم والكمية المطلوبة منه. ويمكن

¹محمود محمد الداغر، الأسواق المالية مؤسسات أوراق بورصات، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2005، ص 162-163

توضيح آلية تحديد السعر التوازني النسبي من خلال التقاء تيار العرض وتيار الطلب له عند السعر p_2 حيث تتعادل الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة (ثابتة).

وعند سعر أعلى مثل p_3 فإن رغبة المستثمرين في الإقبال تكون أقل من الكمية المعروضة للإصدار والتداول) وفي ظل سوق كفؤ يمكن انخفاض السعر باتجاه التوازن p_2 ، بينما عند السعر p_1 فإن إقبال المستثمرين يزيد على العرض ويمكن أن ينعكس ذلك في ارتفاع السعر نحو التوازن¹.

وعلى الرغم من الصورة التبسيطية السابقة للآلية تحديد السعر فلا بد للإشارة إلى بعض الملاحظات الاستقامية تحليل الآلية مع خصائص السوق المالية:

إن القيمة التوازنية لا تعكس الزمن المتحقق بل الزمن المتوقع، وبالتالي فهي تتضمن موجات توقع متباينة للمستثمرين حسب تدفق المعلومات، وتقديراتهم لحركة السهم والسوق والاعتبارات الأخرى، لذلك يمكن عد القيمة التوازنية هي القيمة الحالية للإيرادات المتوقعة المخصومة بمعدل مناسب يتوقف على البديل الفرصى و عند تحقيق السعر التوازني في أي لحظة زمنية، فإن ذلك ينحرف على القيمة الحالية المتوقعة بل يمثل رأي آخر إقبال المستثمر في الطلب المستثمر الحدي).

إن اختلاف التوقعات للمستثمرين ينعكس في ميل منحنى الطلب ، إذ أن تباين التوقعات تدفع إلى انحدار أشد (مرونة اقل) بينما تؤدي سواء التوقعات (تماثلها النسبي) إلى مرونة لانهائية لمنحنى طلب السهم (تسطح)، وهذا ما يجعل تدفق المعلومات وشموليتها هي الأساس في توفير سوق كفؤ تنعدم فيها الفجوات المخلة، والتي تخلق الانحراف ما بين القيمة الحالية للتدفقات المتوقعة التي يقدرها المستثمر مقارنة بقيمة السهم عند المتاجرة (السوق).

¹محمود محمد الداغر، مرجع سبق ذكره، ص 162-163

المبحث الثاني: السندات

تعتبر السندات إحدى أهم وسائل التمويل المالي المتاحة للشركات والحكومات، التي عن طريقها تستطيع هذه الجهات الحصول على رأس المال اللازم للنمو والتطوير والمنافسة، فبالنسبة للمؤسسات والحكومات قد تلجأ إلى السندات لتغطية ما عليها من ديون قصيرة الأجل أو لتنفيذ ما لديها من مشاريع تنموية (جمع الأموال وتمويل مشاريعهم)، وللتعرف أكثر على هذا النوع من الأوراق المالية نجد فيما يلي مفاهيم مفسرة لطبيعة السندات ومعلومات مفصلة حول آلية العمل بها.

المطلب الأول: تعريف السندات

1- تعريف السندات: يعرف السند بأنه بمثابة عقد بين المنشأة والمستثمر، وبمقتضى هذا الاتفاق يقوم الطرف الثاني بإقراض الطرف الأول (المنشأة والتي تتعهد بدورها برد المبالغ والفوائد المتفق عليها في تواريخ محددة.¹

كما تعرف بأنها صك مديونية وليس صك مشاركة أو ملكية في رأس المال، كما أنه يدر عائد أو فائدة سنوية ولا يرتبط بما تحققه الجهة المصدرة له من أرباح أو خسائر، ولها أجال استحقاق محددة تلتزم الجهة المصدرة بسداد قيمتها خلالها، وتعتبر السندات وسيلة من وسائل الحصول على التمويل الخارجي طويل الأجل وذلك في حالة عدم لجوء الجهة المصدرة إلى زيادة رأس المال بإصدار أسهم جديدة.²

السند وثيقة قابلة للتداول تصدره الشركات يمثل قرضاً طويل الأجل، ويعقد عادة عن طريق الاكتتاب العام، ويحول مالكة الحصول على فوائد ثابتة تؤدي قبل توزيع الأرباح على المساهمين، فضلا عن استيفاء قيمة السند عند حلول الأجل، أو عند التصفية قبل الأسهم أيضا أن ليس لصاحب السند التصويت، وتعد السندات بمثابة اتفاق للإقراض بفائدة بين جهة الإصدار وبين من يملك السند، وقد يتضمن الاتفاق رهن بعض الأصول الثابتة ضمانا للسداد.³

2- أنواع السندات: هناك طرق مختلفة لتصنيف السندات، وكل طريقة منها تعتمد على مميزات هامة معينة، ومن هذه التصنيفات ما يلي:⁴

¹ عبد الغفار حنفي، سمية قرياق، اسواق المال وتمويل المشروعات، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 21

² حمدي عبد العظيم، اقتصاديات البورصة في ضوء الأزمات والجرائم، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2002، ص 51

³ يوسف حسن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 149-150

⁴ نفس المرجع السابق، ص 149-150

2-1 حسب الجهة المصدرة للسند:

2-1-1-1 سندات الحكومة : يقصد بالسندات الحكومية صكوك المديونية متوسطة الأجل التي تصدرها المؤسسات العامة بهدف الحصول على موارد إضافية إما لتغطية العجز في موازنتها أو التمويل بعض المشاريع أو للتأثير في عرض النقد بهدف مواجهة التضخم،¹ فمنها ما هو قصير الأجل ومنها ما هو طويل الأجل ومنها ما يوزع فوائد دورية ومنها ما لا يوزع فوائد وإنما يباع عند الإصدار بخصم يعادل الفوائد، وهي في العادة قابلة للتداول بالبيع ، وتصدر من طرف البنوك المركزية ، وأهم ما يؤثر على سعرها في السوق عاملان هما مقدار الفائدة التي تلتزم الحكومة بدفعها في السند، وسعر الفائدة السائد في السوق، إضافة إلى القيمة الاسمية للسند، وتاريخ استحقاقه.²

كما تتخذ السندات أسماء متعددة فمنها ما يسمى بالسندات الحكومية، ومنها ما يسمى بأذونات الخزنة ومنها ما يسمى بسندات البلديات أو سندات الحكومات المحلية حسب الجهة المصدرة لها، وغالبا ما تطرح السندات باسم شهادات الاستثمار، أو شهادات الادخار، ويكون الإعلان عن عوائدها بأحد الأشكال التالية:³

- ✓ شهادات استثمار ذات طبيعة متزايدة: وهي الشهادات التي يبقى المال فيها لدى المصرف لمدة طويلة تصل إلى عشر سنوات، وتكون الزيادة تصاعدية على المال والفائدة، حتى يصبح أصل المال بعد سنوات أضعافا مما دفعه صاحب الشهادة؛
- ✓ شهادات استثمار ذات عائد جار بفوائد سنوية؛
- ✓ شهادات استثمار ذات قيمة متزايدة ويجري عليها إعطاء جوائز لحملة الشهادات؛
- ✓ الشهادات ذات العائد المتغير،
- ✓ أن تكون في السنة الأولى بعائد، ثم السنة أشهر التالية بمزايا أخرى، ثم بعد ذلك تتقلب سندات إلى أسهم.

وهكذا يبتكر مروجوا السندات حوافز ب أساليب متجددة ومتنوعة وعديدة لترغيب الجهات للإقبال على شراء السندات، وذلك قد يكون لتوفير سيولة مالية تسد عجز لفترة ما، أو تلبية لسياسة مالية يراها البنك المركزي أو للتوسع في نشاطات الجهة المصدرة للسندات أو نحو ذلك.

¹ سهيل مقابلة، مرجع سبق ذكره، ص75

² اندراوس عاطف وليم، أسواق الأوراق المالية بين ضرورات التحول الاقتصادي والتحرير المالي ومتطلبات تطويرها ، الطبعة الأولى، دار

الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 72

³ يوسف حسن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 155

2-1-2 سندات الشركات: تسمح القوانين عادة للشركات بإصدار سندات مقابل قروض تحصل عليه من الناس، ولها أنواع عديدة حسب طريقة دفع الفوائد، و أجل القرض وغير ذلك،¹ فسندات الشركات هي تلك التي تصدرها المؤسسات المالية أو الشركات المساهمة العامة لتمويل مشاريعها المختلفة، كما تحمل سندات الشركات مخاطر أعلى من السندات الحكومية وبالتالي تعطي عوائد أعلى من سندات الخزينة فائقة الأمان،² كما يعرف آخرون سندات الشركات بأنها أدوات دين طويلة المدى تصدرها الشركات تتراوح فترة استحقاقها بين 10-30 سنة، ويكون الحد الأدنى لقيمة السند الواحد 1000 دولار وتدفع الفوائد لحملة السندات مرتين سنوية كما أن بعض الشركات كشركة كوكا كولا أصدرت سندات لمدة 100 عام.³

2-2 تبعاً للحقوق الناشئة عنها: تنقسم إلى ما يلي:⁴

- ❖ سند العلاوة: وهي السندات التي تخفض عند شرائها عن قيمتها الأصلية للتشجيع مع دفع قيمتها عند الاستهلاك، أي عند تصفيته وانتهائه.
- ❖ **سند النصيب بفائدة:** وهذا السند الذي يصدر بقيمة اسمية وتحدد له فائدة ثابتة، ومع إجراء القرعة كل عام لإخراج عدد من السندات لتدفع لأصحابها مع قيمتها مكافأة جزيلة، وتجري القرعة لتعيين السندات التي تستهلك بدون فائدة، وهذا النوع من أنواع البراصيب قد منعه من بعض القوانين.
- ❖ **سند النصيب بدون فائدة:** وهو السند الذي يسترد صاحبه قيمته إن لم يفز بالقرعة، والعائد الذي يكسبه هو الفرق بين المبلغ المدفوع أي المبلغ المخصوم والقيمة الاسمية للسند.⁵
- ❖ **السند المضمون:** وهو السند الذي تقترح الشركة أو المؤسسة المصدر له ضماناً عينياً للوفاء به.
- ❖ **السند العادي:** هو السيد ذو الاستحقاق الثابت الصادر الذي ترد قيمته الاسمية عند استهلاكه.
- ❖ **السندات القابلة للتحويل إلى أسهم:** هي أنواع خاصة من سندات الشركات حيث يسمح بتحويلها إلى عدد محدد من الأسهم للجهة المصدرة، ميزة التحويل تستخدم لجعل هاته السندات أكثر جاذبية

للمستثمرين.

¹ نفس المرجع السابق، ص 155

² نفس المرجع السابق، ص 149-150

³ Dirhami, road map to investing , Abu Dhabi council for economic developement wisely, p:67.available

on: <https://www.dirhami.ae/Documents/pdf/Bonds.pdf>

⁴ يوسف حسن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 156

⁵ AP Faure, Bond Market :An introduction, Quoin Institute (pty) Limited, 1st edition ,2013, p:102. available

on the following link: [http://thuvienso.bvu.edu.vn/bitstream/TVDHBRVT/15296/1/Bond Market An Introduction.pdf](http://thuvienso.bvu.edu.vn/bitstream/TVDHBRVT/15296/1/Bond%20Market%20Introduction.pdf)

2-3 على أساس الضمان: ينقسم السندات على أساس الضمان إلى نوعين الأول مضمون بأصول معينة، والثاني غير مضمون بأصول معينة.¹

السندات المضمونة برهن أصول معينة: قد تقدم الشركة المساهمة بعض أصولها ضمانا لحقوق حملة السندات وفي هذه الحالة تعتبر السندات مضمونة وإذا فشلت الشركة في مقابلة التزاماتها نحو حملة هذه السندات من دفع الفائدة أو سداد قيمة الأصل عند الاستحقاق، يمكن نظرية على الأقل لحملة السندات كمجموعة الاستيلاء على هذه الأصول المعنية وبيعها بالمزاد وتقسيم ما يتحصلون عليه بينهم، فإذا كانت حصيلة البيع تزيد عن مقدار الفرض أرجعت الزيادة للشركة، أما إذا كان سعر البيع اقل من قيمة السندات، فإن حملة السندات يشاركون الدائنون العاديين بقيمة الرصيد المتبقي لهم، وهذه السندات قد تكون مضمونة برهن بعض الأصول الثابتة مثل الأراضي والمباني والماكينات والأصول المقدمة كضمان قد تكون خاصة بالإصدار المعين فقط، بمعنى أن الشركة لا يمكنها إصدار أي سندات أخرى جديدة بضمان نفس الأصل، وفي هذه الحالة يسمى الضمان بالرهن المغلق، أما في حالة إمكان الشركة إصدار سندات إضافية في المستقبل بضمان نفس الأصل فإن الضمان يعرف بالرهن المفتوح وأحيانا قد تكون السندات مضمونة برهن أوراق مالية تقدمها الشركة المصدرة للسندات، وغالبا ما تكون هذه الأوراق المالية عبارة عن الاستثمارات الدائمة التي تحفظ بها الشركة المدينة ولا ترغب ببيعها.

- **السندات غير المضمونة بأصول معينة:** وهذا النوع من السندات قد يطلق عليه اسم السندات البسيطة نظرا لأنه غير مضمون بأية رهانات، وليس صحيحا أن هذه السندات غير مضمونة بالمرّة، بل هناك ضمان يقف خلفها ألا وهو المركز الائتماني والقوة الإرادية للشركة المصدرة، ومثل هذه السندات قد تستخدمها الشركات ذات المركز المالي القوي الممتاز، فمثل هذا المركز يجعل وجود رهن معين أمرا غير ضروري الاجتذاب للمستثمرين، كما قد تستخدم بواسطة الشركات الفقيرة التي سبق و أن رعت معظم أصولها ضمانا السندات أو قروض أخرى.

ولكن في الكثير من الحالات نجد أن الشركات المصدرة لهذا النوع من السندات لا تنتمي إلى أي من الطبقتين السابق ذكرهما ، فالشركات التجارية والصناعية يهتمها جدا المحافظة على مركزها الائتماني مع البنوك والموردين، وبالتالي لو رهنّت أصولها الثابتة لضمان السندات المصدرة فلن يبقى للبنوك والموردين في حالة فشل الشركة سوى الأصول المتداولة التي قد يشاركونهم فيها حملة السندات في حالة عدم كفاية الأصول الثابتة لمقابلة التزامات الشركة نحوهم، وهذا الموقف لا يشجع البنوك أو الموردين على التوسع في منح الائتمان لهذه الشركات، أما إذا أصدرت مثل هذه الشركات سندات غير مضمونة فإن أصولها الثابتة تظل حرة وبذلك تستطيع بسهولة الحصول على حاجاتها من الائتمان المصرفي التجاري.

¹ جميل أحمد توفيق، علي شريف، الإدارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت لبنان، 1980، ص 397

وعلى وجه العموم لا تعتبر السندات غير المضمونة بالضرورة أضعف من السندات المضمونة لأن العبرة ليست بالضمان بل بقوة الشركة الإرادية ومقدرتها على تحقيق إيرادات كافية لمقابلة التزاماتها نحو حملة السندات من دفع الفائدة السنوية وسداد الأصل عند حلول ميعاد الاستحقاق.

2-4 تصنيف السندات حسب درجة جودتها: المقصود بجودة الأوراق المالية هو مدى اطمئنان المستثمر إلى أنه سوف يحصل على العائد الدوري للأوراق المالية، وكذلك مدى اطمئنانه إلى استرداد قيمة الأوراق المالية نفسها (القيمة الاسمية للأوراق المالية)، ويبدو ذلك واضحا بالنسبة للسندات بصفة خاصة، حيث أن لها تاريخ استحقاق محدد يسترد فيه المستثمر القيمة الاسمية للسند، ويمكن التعرف على درجة جودة الأوراق المالية من المؤسسات المتخصصة في تقييم المراكز المالية للشركات المصدرة لهذه الأوراق، ثم تحديد درجة الجودة بناء على نتائج هذا التقييم، ومن أهم هذه المؤسسات مؤسسة ستاندراد وبور Standard and Poor ومؤسسة مودي Moody's Investor Service في الولايات المتحدة الأمريكية.¹

وتقوم هذه المؤسسة بتصنيف الأوراق المالية طبقا لدرجة جودتها، حيث يكون العنصر الحاكم هو مدى إمكانية توقف الشركة المصدرة لهذه الأوراق عن دفع مستحقات المستثمرين، وبعد تحديد درجة جودة الأوراق المالية في شكل ترتيب تنازلي.

- تقوم كل من مؤسسات الخدمات المالية بطباعة التصنيف الخاص بها فيشكل دليل يباع للمستثمرين المشتركين في خدماتها، ومن أجل تسهيل مهمة المستثمر فإن هذه المؤسسات تقوم بوضع رموز معينة تدل على درجة جودة الأوراق المالية، وهنا يجب ملاحظة أن الأوراق المالية لشركة معينة لا توضع في تصنيف واحد طوال الوقت، ولكن يمكن أن يختلف تصنيف الأوراق المالية لأي شركة من فترة لأخرى طبقا لقوة المركز المالي للشركة، وضعف أو قوة احتمال توقفها عن دفع مستحقات المستثمرين (وخاصة الفوائد الدورية والقيمة الاسمية للسندات).

2-5 أنواع أخرى: ومن الجدير بالذكر أن هناك العديد من أنواع السندات تتخذ مسميات متنوعة، فهناك السندات ذات الفائدة المتغيرة وهي تتغير وفقا لتغير أسعار الفائدة بالسوق، والكثير من المصدرين يربطوا أسعار الفائدة على السيدات بأسعار الفائدة بين البنوك،² وكذلك هناك السندات الفاسدة أو السيئة وهي سندات عالية المخاطر وغير مصنفة وعادة تستخدم بحالة الاستحواذ، ويكون العائد عليها مرتفعا.³

¹ محروس حسن، الأسواق المالية والاستثمارات المالية، كتب عربية للنشر والتوزيع الإلكتروني، ص 60، 61

²Gitman Lawrence, Joehnk Michael, Investissement et marchés financiers, Edition Pearson Education, geme édition, Paris, 2005, P12

³ سهيل مقابلة، مرجع سبق ذكره، ص 75

المطلب الثاني: خصائص السندات

1- خصائص السندات: تتسم السندات بمجموعة من الخصائص وهي كالآتي:¹

لها قيمة اسمية : وهي السند القانونية، وتثبت على وجه السند بحيث لا يمكن تغييرها مهما تبدلت الظروف الاقتصادية وهي في العادة القيمة التي تعد الجهة المصدرة بدفعها في المستقبل لحامل السند ردة الأصل الدين.

تحمل معدل فائدة اسمي: الفائدة الدورية تحدد كنسبة مئوية من القيمة الاسمية للسند مقابل استخدام المدين (الجهة المصدرة) المال المدفوع من قبل الدائن (حامل السند) في وحدة الزمن تحسب تلك الفائدة بضرب معدل الفائدة الاسمي في القيمة الاسمية، وقد جاءت تسمية الكوبونية نسبة إلى زمن كانت تصدر فيه السندات مع كوبونات بعدد الفترات (مدة القرض) فمثلا سند قيمته الاسمية 1000 دينار يستحق بعد 15 عام ويحمل معدل فائدة اسمي 15 بالمئة سنويا، يصدر مع هذا السند 15 كوبون كل واحد منها قيمته 150 دينار ويحمل كل كوبون تاريخ محددة نهاية كل سنة من عمر السند، لاستبداله بقيمة 150 دينارا في تاريخ استحقاقه، وكان المستثمر يقطع هذا الكوبون ويستلم قيمته من الجهة المصدرة وبرغم أن السندات أصبحت مسجلة بأسماء مالكيها وتقوم الشركة المصدرة بتحويل قيمة الفائدة تلقائياً لحسابات المستفيدين، إلا أن التسمية (الكوبون) التصقت بالسندات.

لها تاريخ استحقاق: وهو التاريخ الذي تعد الجهة المصدرة برد القيمة الاسمية للسند فيه، وهناك استحقاق أصلي وهي المدة الواقعة بين تاريخ الإصدار وتاريخ الرد (السداد)، وتنخفض هذه المدة بانقضاء الوقت، وعادة ما تصنف السندات ذات فترات استحقاق تتراوح من 1 إلى 5 سنوات على أنها قصيرة الأجل، أما التي تتراوح فترات استحقاقها بين 5-12 سنة كمتوسط الأجل وتلك التي تزيد آجال استحقاقها عن 12 سنة على المدى الطويل، ويصدر عدد قليل من السندات ذات آجال استحقاق تتجاوز 30 عاما.²

القابلية للاستدعاء: هناك بعض السندات تصدر بحيث يتضمن عقد الإصدار شرطة يعطي للمصدر حق رد السندات (دفع القيمة الاسمية للسندات) في تاريخ قبل تاريخ الاستحقاق الأصلي، وذلك ضمن شروط معينة، ويستفيد المصدر من هذا الشرط في حالة انخفاض أسعار الفائدة السوقية، فمثلا لو أصدرت شركة سندات تحمل معدل فائدة اسمي 15 بالمائة سنويا، ثم بعد سنة انخفضت أسعار الفائدة إلى

¹ عدنان تابه النعيمي واخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، الطبعة الخامسة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2014، عمان الأردن، ص

² Marc Levinson, GUIDE TO FINANCIAL MARKETS, Profile Books Ltd 3A Exmouth House, fourth edition, Pine Street, London, 2005, p:72. Available on the following link: [http://web.eca.edu/~bri2097936/Economics20211%20Fall96202011/Th=2\[Economist%20%20Guide%20to%20the%20Financial%20Markets.pdf](http://web.eca.edu/~bri2097936/Economics20211%20Fall96202011/Th=2[Economist%20%20Guide%20to%20the%20Financial%20Markets.pdf)

7 بالمائة تقوم الشركة بإصدار سندات جديدة تحمل معدل 7 بالمائة وتستدعي الإصدار القديم قبل تاريخ استحقاقه.

الإصدارات الجديدة و الإصدارات القديمة: عند إصدار السند لأول مرة (إصداراً أولياً) يسمى إصداراً جديدة ويحدد سعره بالقيمة الاسمية ويكون معدل الفائدة الذي يحمله محددة بحيث يمكن للشركة المصدرة بيع هذا الإصدار بالقيمة الاسمية (المعدل الاسمي يساوي المعدل السوقي) ولكن إذا حصل أن أصدر السند بمعدل اسمي أقل من السوقي فإن المستثمرين لن يدفعوا القيمة الاسمية وسيباع السند بخصم، والعكس إذا كان المعدل الاسمي أعلى، فإن السند سيباع بعلاوة أما الإصدارات القائمة التي مضى على إصدارها شهر (حسب تصنيف الـ وولستيت جورنال) فهي إصدارات غير أولية ويمكن القول بعد انتهاء عملية الإصدار الأولى وبدء المستثمرين تداول هذه السندات فيما بينهم (لا تكون الشركة المصدرة احد أطراف التعامل: تعامل في السوق الثانوي) يصبح إصداراً قائمة وليس بالضرورة أن تبقى القيمة السوقية مساوية للقيمة الاسمية حيث تتغير القيمة السوقية له حسب الحالة الاقتصادية.¹

2- مميزات خصائص السندات: للسند مميزات وهي كالتالي:²

- يمثل السند ديناً على الشركة فإذا أفلسَت الشركة سقط أجل الدين واشتراك حامل السند مع باقي الدائنين.
- لحامل السند الحق في الأولوية في استيفاء قيمة السند عند التصفية، قبل السهم.
- يستوفي حامل السند فائدة ثابتة سواء ربحَت الشركة أم خسرت.
- يجوز أن يشترط حامل السند نسبة مئوية في الأرباح، ولا يعتبر مساهمة لأنه لا يحق له التدخل في إدارة الشركة.
- يشترك حامل السند في الجمعية العامة للمساهمين ولا يجوز للجمعية العامة أن تعدل التعاقد، ولا أنتغير معاد استحقاق الفوائد.
- يكون السند قابلاً للتداول كالسهم.
- يحق لحامل السند المطالبة بإشهار إفلاس الشركة إذا توقفت عن دفع الدين مع فائدته في موعد الوفاء المحدد.

¹عدنان تابه النعيمي وأخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، الطبعة الخامسة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2014، عمان - الأردن، ص

3- مقارنة بين السندات والأسهم:

يمكن ذكر الخصائص العادية التي تميز السندات عن الأسهم فيما يلي¹:

- ✓ يعتبر حملة السندات من دائني الشركة، أما حملة الأسهم فهم ملاكها لا يحصل حملة السندات على فائدة مقابل استخدام الشركة لأموالهم، بينما يحصل حملة الأسهم على الأرباح الموزعة².
- ✓ تعتبر حقوق حملة السندات مع حقوق غيرهم من الدائنين من الحقوق الأولى الممتازة التي يتعين على الشركة مقابلتها قبل دفع أي شيء بالمرّة لحملة الأسهم.
- ✓ يستحق حملة السندات فائدة محددة وثابتة تلتزم الشركة بدفعها في مواعيدها المعينة بانتظام وبغض النظر عن حالتها المالية واما إذا كانت الإيرادات كافية، بينما أرباح حملة الأسهم لا يمكن إعلانها إلا عند تحقيق الشركة لأرباح وأيضا عند رغبتها في التوزيع وبالتالي فإن عائد الأسهم لا يتصف بالثبات وفي حالة الأسهم العادية على الأخص يتقلب العائد صعوده ونزوله تبعاً لربحية الشركة وأيضا لسياسة توزيع الأرباح التي تتبعها.
- ✓ للسندات أجل معين محدود ويتعين على الشركة سداد قيمة السندات في نهاية هذه المدة، بينما الأسهم لا أجل لها.
- ✓ لاحق لحملة السندات في التصويت أو في إدارة الشركة طالما أنها لا تتأخر في مقابلة التزاماتها نحوهم، بينما حملة الأسهم باستثناء أنواع معينة لهم حق إدارة الشركة عن طريق انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.
- ✓ قد تقدم الشركة بعض أصولها ضمانا لحقوق حملة بعض الأنواع من السندات، بينما هذا الضمان لا يمكن حدوثه بالنسبة للأسهم لأن حملة الأسهم هم ملاك الشركة المساهمة التي تملك بدورها كل أصولها.

4- مزايا السندات: تتعدد مميزات السندات وتختلف من المقترض (مصدر السند) والمستثمر ونذكر

من بين هاته المزايا ما يلي:

- دخل دوري: السندات لها دخل يمكن توقعه عبارة عن العائد الدوري، بالإضافة للقيمة الاسمية للسند في تاريخ الاستحقاق، لذلك العديد من المستثمرين يستثمرون في السندات للحفاظ على أموالهم المستثمرة أو زيادتها، ولتلقّي تدفقات نقدية دورية يعتمد عليها.

¹جميل احمد توفيق، علي شريف، مرجع سبق ذكره، ص393

²Investmentindustry association of canada, Bonds an introduction to bond basics, January 2008, p:01.

available on the following link: <http://iiac.ca/wp-content/themes/I1AC/resources/146/original/BondsEN.pdf>

-أداة استثمار آمنة: يتم قياس جودة السندات وفقاً للقدرة الائتمانية للشركة المصدرة، وتعرف القدرة الائتمانية بقدرة الشركة مصدرة السندات على الوفاء بالتزاماتها المالية، كلما كانت القدرة الائتمانية أعلى كلما كانت أكثر آمناً وأقل في العائد.

-عائد مناسب: يمكن أن يختار البعض الاستثمار في سندات الشركات نظراً لما تقدمه من عائد أكبر بالمقارنة مع السندات الحكومية، وعادة ما يصاحب العائد الأكبر مخاطر أكثر.

-تخفيض المخاطر بالتنوع: يفضل أغلبية المستثمرين أن يكون لديهم محفظة استثمار متنوعة لتقليل نسبة المخاطر، بحيث أن السندات هي أقل خطراً من الأسهم حيث تتميز معظمها بتوفير عائد دوري ثابت بعكس الأسهم، خاصة السندات الحكومية التي تتميز بأنها مضمونة من قبل الحكومة، أما بقية السندات فهي أقل خطراً من الأسهم فيما عدا سندات الدخل " التي تعتبر أكثر خطراً حيث أنها مثلاً لسهم ولا يوجد إلزام من قبل الشركة في صرف عوائد دورية أو حتى الحق في إعلان إفلاس الشركة.¹

المطلب الثالث: أنواع السداد للسندات

1- سداد السندات عند حلول ميعاد استحقاقها: إن السندات بوصفها قروض طويلة الأجل يكون له أجل معين محدد ويتعين على الشركة المدينة أن ترسم الخطط المالية الخاصة بسداد هذه السندات عند حلول ميعاد استحقاقها وغالباً لا تملك الشركة نقدية كافية القيام بعملية السداد، لأنها تفضل استثمار النقدية الزائدة في اقتناء أصول جديدة وعلى كل حال فإن مقدرة الشركة على السداد مما لديها من نقود تتوقف إلى حد كبير على حجم السندات الواجب سدادها فإن كان الحجم صغيراً أمكن الشركة السداد مما تملكه من نقدية أما إذا كان الحجم كبيراً فعلى الشركة أن تبحث عن موارد خارجية حتى يمكنها الوفاء بالتزاماتها.

2- سداد السندات قبل حلول ميعاد استحقاقها: يحدث في الكثير من الحالات أن تقوم الشركات المساهمة بسداد كل أو جزء من سندات المصدرة وذلك قبل حلول ميعاد الاستحقاق المحدد وينبغي عند دراسة مثل هذا النوع من السداد التمييز بين طريقتين رئيسيتين من طرق السداد وهما السداد حسب اختيار الشركة والسداد الإجباري.²

1-2 السداد حسب اختيار الشركة: الطريقة الاختيارية الأولى هي قيام الشركة بشراء سندات من السوق ثم بعد ذلك إلى إلغائها، ولا شك أن هذه الطريقة لن تستخدم إلا إذا تمكنت الشركة من الشراء

¹ اشرف مصطفى توفيق، كيف تتعلم استثمار الأموال؟، الطبعة الأولى، دار ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة مصر، 2006، ص 23 سيد سالم عرفه، إدارة المخاطر الاستثمارية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2009، ص 23

² جميل أحمد توفيق، علي شريف، مرجع سبق ذكره، ص 399

بسعر يقل كثيرا عن القيمة الاسمية، ولكن الشركة التي تباع سنداتها في سوق بخصم كبير (أي بسعر يقل بكثير عن القيمة الاسمية) تكون عادة في مركز مالي ضعيف، ومن ثم لا تملك النقدية ما يمكنها من القيام بعملية شراء السندات لغرض استهلاكها.

أما الطريقة الثانية وهي الأكثر شيوعا واستخداما فهي السداد عن طريق الاستدعاء، ولكن استخدام هذه الطريقة يستلزم وجود شرط في عقد الإصدار ينص على حق الشركة في استدعاء السندات قبل تاريخ الاستحقاق المعين، لأنه في حالة غياب هذا النص يمكن للشركة أن جبر حامل السند على تقديم سنده وقبض قيمته، أي أن السندات تبعا لهذا الكلام تكون قابلة للاستدعاء أو غير قابلة للاستدعاء

وعادة نجد أن الشركة التي تستدعي سنداتها للسداد تقوم بدفع علاوة فوق القيمة الاسمية وهذه العلاوة تمثل تعويضا للمستثمر عن الفائدة التي تضيع عليه خلال فترة البحث استثمار جديد، والأسعار التي يحدث على أساسها الدفع يجب أن لونها منقوصا عليها في عقد إصدار السندات كما يجب أن يتم الاستدعاء عن طريق السحب بالقرعة (اليانصيب) حتى لا يجابي واحد من حملة السندات على حساب الأخر.¹

2-2 السداد الإجباري - احتياطي استهلاك السندات - :

هناك اتجاه نحو وضع شروط تكوين احتياطي الاستهلاك في اغلب عقود إصدار السندات، وهذا الاحتياطي يختلف عن السداد الاختياري لأن الشركة تحت النظام الأول تكون مجبرة على استهلاك جزء من السندات على فترات زمنية، بينما في النوع الثاني نجد أن الاستهلاك يكون متروكة حسب اختيار الشركة.

ولكن النتيجة النهائية واحدة بالنسبة للإجرائين إلا وهي تخفيض حجم السندات المصدرة ووجود شرط الاستهلاك الاختياري في العقد يكون لمصلحة الشركة بينما الاستهلاك الإجباري ينص عليه لفائدة حملة السندات، ويمكن تكوين احتياطي استهلاك السندات بأحد الطرق الآتية:

- مبلغ ثابت معين ينص عليه العقد؛
- مبلغ يكفي لاستهلاك نسبة مئوية معينة من السندات المصدرة؟
- مبلغ يزداد سنة بعد أخرى لتحقيق نوع التوازن بين الطاقة الاستغلالية للأصول وبين الأعباء الواقعة على الشركة؛
- مبلغ يمثل نسبة معينة من الأرباح السنوية التي تحققها الشركة وهذه أفضل الطرق من وجهة نظر الشركة لأنها تقوم على أساس القدرة الفعلية للشركة على استهلاك سنداتها.

¹ جميل أحمد توفيق، علي شريف، مرجع سبق ذكره، ص 400

ومعظم عقود السندات تطلب استخدام الأموال المخصصة للاحتياطي في الحال لشراء السندات المصدرة، ولكن في أحوال أخرى قد ينص على استثمار الاحتياطي في أوراق مالية غالباً ما تكون سندات حكومية، والمهم أن هذه الأموال لا تبقى عاطلة، بل ينبغي استثمارها بصورة أو أخرى استثماراً فعالاً، ويعود احتياطي استهلاك السندات بفائدتين على الشركة، أولها أنه بوجود هذا الشرط تتمكن الشركة من إصدار السندات بسعر فائدة أقل، وثانية يؤدي تكوين احتياطي الاستهلاك إلى تقوية مركز حملة الأسهم العادية لتأكدهم من مقدرة الشركة على مقابلة التزاماتها نحو حملة الأسهم.

ولكن لو فشلت الشركة في تخصيص الأموال اللازمة للاحتياطي الاستهلاك فإن هناك من العقوبات ما قد يقع على الشركة ويقف حجر عثرة أمامها ومن أهم ذلك الآتي:

قد يعتبر فشل الشركة توفيقاً عن مقابلة التزاماتها نحو حملة السندات وبالتالي تصبح كل السندات مستحقة الدفع في الحال.

قد يمنح حملة السندات الحق في انتخاب بعض أعضاء مجلس الإدارة، وهذا الحق المؤقت ينتهي بقيام الشركة بتخصيص الأموال اللازمة للاحتياطي.

لا يمكن للشركة توزيع أي أرباح على حملة الأسهم العادية والممتازة وتستمر هذه العقوبة طالما أن الشركة لم تقم بإضافة الأموال اللازمة إلى الاحتياطي.

3- السداد التدريجي: تصدر بعض الشركات نوعاً من السندات يمكن أن نطلق عليه اسم السندات وذات مواعيد الاستحقاق المتسلسلة ومعنى ذلك أن السندات المصدرة لا تستحق السداد دفعة واحدة بل تسدد في تواريخ استحقاق متوالية، وحسب هذه الطريقة يقسم الإصدار إلى مجموعات مرتبة بحيث يستحق سداد كل مجموعة في السنة التالية للاستحقاق المجموعة التي تسبقها ويؤدي هذا النوع إلى سداد السندات المصدرة تدريجياً وبطريقة منتظمة معروفة لجميع الأطراف.

ونظراً لأن هذا النوع من السندات يسدد بالتدريج فإن متوسط سعر الفائدة على الأموال المقترضة يكون أقل مما لو كان الإصدار كله يستحق السداد في ميعاد واحد وتعتبر هذه الميزة السبب الرئيسي في استخدام هذه السندات وذلك من وجهة نظر الشركة، أما من وجهة نظر المستثمرين فإن العامل الأساسي لقبول هذا النوع من السندات هو تنوع مواعيد استحقاق الإصدار الواحد بطريقة تجعله أكثر قدرة على مقابلة رغباتهم المختلفة، فالبنوك وشركات التأمين تقبل على شراء السندات قصيرة الأمد، بينما يفضل الأفراد شراء سندات طويلة الأجل.¹

¹ جميل أحمد توفيق، علي شريف، مرجع سبق ذكره، ص 405

المبحث الثالث: المشتقات المالية

أدركت العديد من المؤسسات المالية بأن الأساليب القديمة في التعامل المالي لم تعد مربحة، كما أن بعض المنتجات لم تعد تلقى قبولا، فضلا عن تدني كفاءة الوسطاء الماليين في تعبئة الإدخارات بالأدوات المالية التقليدية، كما أن التقدم التكنولوجي المتمثل بالتطور الهائل في خزن واسترجاع المعلومات وإنجاز الحسابات المعقدة والدقيقة، حفز نحو اللجوء إلى تحديثات عظم الربح المتحقق في الصناعة المالية، وثقل من المخاطر التي طالما كانت صفة للأسواق المالية، وتعد شريحة المستثمرون المتحوظون من أكثر المهتمين بالمشتقات المالية، بل وأصبح تحليل أساليب التحوط ركنا مهما في تحليل الاستثمار،¹ وعليه تم ابتكار مشتقات مالية جديدة في الأسواق المالية للاستجابة إلى حاجات السوق المتعددة، لذا نحاول في هذا المبحث التطرق إلى ماهية المشتقات المالية، أهم خصائصها وأهميتها.

المطلب الأول: ماهية المشتقات المالية

1- تعريف المشتقات المالية:

تعتبر المشتقات المالية إحدى أدوات التعامل الحديثة التي أسفرت عنها الصناعة المالية في سبعينيات القرن العشرين على نحو لم يسبق له مثيل، حيث أدى الميل نحو تعظيم القيمة المضافة والاستجابة السريعة للتأثيرات التقدم التكنولوجي والتغيرات الاقتصادية التي صاحبت المؤشرات المالية، كمعدلات الفائدة، أسعار الصرف ومؤشرات البورصة دورا بارزا في ظهور هذه الإبداعات، ومن بين العوامل الهامة التي ساهمت في نجاح أسواق عقود المشتقات ورواجها وقدرتها على تحسين كفاءة السوق بتخفيض تكلفة المعاملات، فضلا عن إتاحة الفرصة للمضاربيين والمستثمرين للتغطية ضد المخاطر وتحقيق المكاسب الرأسمالية.²

تعرف هاته المشتقات بأنها عقود تشتق قيمتها من قيمة الأصول المعنية (أي الأصول التي تمثل موضوع العقد)³ والأصول التي تكون موضوع العقد تتنوع ما بين أسهم والسندات والسلع والعملات الأجنبية... الخ، وتسمح المشتقات للمستثمر بتحقيق مكاسب أو خسائر اعتمادا على أداء الأصل موضوع العقد.⁴ كما تعرف أيضا بأنها أدوات مالية تعتمد قيمتها على قيمة الأصول محل التعاقد، وأصل وجودها هو التحوط وإدارة المخاطر.

¹ محمود محمد الداغر، مرجع سبق ذكره، ص 119-120

² Simon Gray, Joanna Place, Financial Derivatives, Center for Central Banking Studies, Bank of England,

London, N°17, March 1999, p:5

³ طارق عبد العال حساد، المشتقات المالية المفاهيم - إدارة المخاطر المحاسبية، دار الجامعة، الإسكندرية مصر، 2001، ص 1-8

⁴ عبد الكريم احمد قندوز، حقيقة المشتقات الائتمانية أداة لتعزيز مكانة النظام المالي ام لهشاشته؟، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، مخبر

التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، جامعة البلدية 2، المجلد 04، العدد 01، ص 240-241

وعرف بنك التسويات الدولية المشتقات المالية بأنها عقود تتوقف قيمتها على أسعار الأصول المالية محل التعاقد ولكنها لا تقتضي أو تتطلب استثمار الأصل المالي، وكعقد بين طرفين على تبادل المدفوعات على أساس الأسعار أو العوائد فإن أي انتقال الملكية الأصل محل التعاقد والتدفقات النقدية يصبح أمراً غير ضروري.¹

ولفهم كيف تعمل المشتقات، ويفترض أننا اشترينا عقد اختيار يتيح لنا شراء سهم معين في المستقبل وبسعر يحدد الآن (ربما يختلف عن السعر الحالي) فإذا ارتفع سعر السهم السوقي الموجود في العقد الذي اشتريناه، فإن قيمة العقد الذي معنا سوف تزيد أيضاً لأنها سترتق أو تعتمد على قيمة الأصل محل العقد، وبالطبع إذا هبطت أسعار السهم السوقية إلى أدنى من السعر المحدد في العقد للتنفيذ، فإن قيمة عقدنا تنتهي وتصبح عديمة القيمة.

ولكي تدخل في عقد اختيار شراء أو أي مشتقة أخرى، فإن الطرف الثاني المقابل لنا يجب أن يكون راغبة في أن يبيع لك، ولذلك فإن توقعات أطراف العقود المشتقة تكون دائماً عكسية.

ولتقريب فكرة المشتقات إلى الذهن، نفترض أنك تملك منزلاً وترغب في بيعه، وسعر المنزل السوقي الآن هو 75000 دج، ويوجد شخص يرغب في شراء المنزل ولكنه لا يملك النقدية الكافية لسداد قيمة المنزل، بحيث تقدم هذا الشخص بعرض يتلخص في أنه سوف يدفع لك فوراً مبلغ 2000 دج مقابل أن تعطيه الحق في شراء المنزل بنفس السعر أي 75000 دج لمدة ستين يوم ويفرض أنك وافقت على الاتفاق، لذلك فإنك سوف تعطي المشتري الحق في أن يختار بين شراء المنزل بهذا السعر أو عدم الشراء، ومقابل ذلك تحصل على مبلغ 2000 دج السابق الإشارة إليها، ولاحظ أنك بمجرد التعاقد لا تستطيع بيع المنزل لأي شخص آخر لمدة ستين يوماً، وإذا لم يختار المشتري تنفيذ شراء المنزل حتى نهاية هذه المدة فإنه يكون من حقه بعدها بيع المنزل.

فإذا ارتفعت أسعار العقارات خلال المدة المحددة وأصبح السعر السوقي للمنزل فرضاً 80000 دج فإن المشتري سوف يختار بديل التنفيذ لأنه يشتري منزل بمبلغ محدد في العقد وهو 75000 دج في حين أن قيمته السوقية 80000 دج ويحقق مكسب من وراء ذلك قدره 5000 دج وإذا طرحنا منه المبلغ المدفوع بداية وقدره 2000 فإن الربح الصافي سوف يكون 3000 دج، ولكن إذا وجد المشتري خلال الفترة المحددة منزل أفضل أو مماثل بسعر منخفض وليكن 72000 دج فإنه لن يشتري منزلك وفي هذه الحالة يخسر المشتري 2000 دج التي دفعها بداية وتكسبهم أنت وبإمكانك بعد انتهاء المهلة المحددة أن تبحث عن شخص آخر ليشتري منزلك. ولاحظ أيضاً أنه بقيامك ببيع عقد اختيار الشراء منزلك لمدة 60 يوماً

¹ سمير عبد الحميد رضوان، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسية العالية في صناعة الواهب، دار النشر للجامعات،

فإنك تفقد فرصة بيع المنزل لمدة 60 يوما وإذا لم يمارس المشتري حق الاختيار فإنك سوف تبحث عن فرصة أخرى لبيع المنزل لشخص آخره.

وهكذا فإن مفهوم المشتقات يتلخص بأنها عقود تتم تسويتها في تاريخ مستقبلي لا تتطلب استثمارات مبدئية أو تتطلب مبلغ مبدئي صغير مقارنة بقيمة العقود تعتمد قيمتها (أي المكاسب أو الخسائر) على الأصل المعني أي الأصل موضوع العقد (أي تشتق قيمتها من قيمة الأصل محل العقد ولذلك سميت بالمشتقات)؛ ويتضمن العقد:

- تحديد سعر معين للتنفيذ في المستقبل.
- تحديد الكمية التي يطبق عليها السعر.
- تحديد الزمن الذي يسري فيه العقد.
- تحديد الشيء محل العقد والذي قد يكون سعر فائدة محدد؛ سعر ورقة مالية؛ سعر سلعة؛ سعر صرف أجنبي؛ مؤشر أسعار؛ تقييم أو مؤشر ائتماني؛ تغيرات مماثلة.

2- خصائص المشتقات المالية: تتميز المشتقات المالية بالعديد من الخصائص من بينها ما يلي¹:

أنها ذات طبيعة خارج الميزانية : يتم إثبات قيم الأدوات المالية التقليدية (مثل الأسهم والسندات) داخل الميزانية كأصول وخصوم بحيث يكون من السهل التعرف على أرصدها المثبتة وتتبع أية تغييرات فيها، فإن الوضع يختلف بالنسبة للأدوات المالية المشتقة حيث لا لإثباتها داخل الميزانية مما يجعل المجال مفتوحة للتعرض لمخاطر عدم الإفصاح عن تلك القيم بالإضافة إلى مخاطر ضعف الرقابة عليها.

التعقيد: إن عقود المشتقات قد يتم تصميمها لمقابلة الحاجات الخاصة للمستخدمين النهائيين، لذلك قد لا يكون استخدام بعض تلك الأدوات واضحة، كما قد لا يكون واضحة أيضا كيفية تقويمها أو المحاسبة عنها وكيفية تحقيق الأهداف الاقتصادية المرغوبة- وهذا قد يترتب عليه مشاكل أساسية نتيجة لعدم فهم شروط وأثار عقد مشتقات معين.

السيولة: أحيانا تتصف بعض أسواق المشتقات بعدم السيولة، مما يترتب عليه صعوبة تسوية بعض أنواع عقود المشتقات، بالإضافة إلى مشاكل أخرى تتعلق بعمليات تقييمها أو تصفية وإزالة المراكز المفتوحة المرتبطة بها، وبعض عقود المشتقات تتسم بدرجة سيولة عالية حيث يسهل تسويتها إما عن طريق البيع أو الشراء في تاريخ الاستحقاق المحدد، أو عن طريق إبرام صفقة عكسية بواسطة بيوت التسوية.

¹ هبة محمود الطنطاوي الباز، التطورات الحديثة في الصناعة المصرفية واستراتيجية عمل البنوك في مواجهتها ، القصر للطباعة والدعاية

عدم وضوح القواعد المحاسبية المرتبطة: حيث لا يزال هناك نوع من الغموض المحيط بالمعالجة المحاسبية للآثار المترتبة على الدخول في عمليات المشتقات، ويرجع ذلك أساساً إلى التقدم السريع والنمو المتلاحق في مجال إنتاج الأدوات المالية.

المطلب الثاني: أنواع عقود المشتقات المالية

يمكن تقسيم المشتقات المالية إلى قسمين أساسيين، عقود مشتقات رئيسية؛ عقود مشتقات هجينة وعقود مشتقات غريبة:¹

عقود مشتقات رئيسية:

1-1 العقود المستقبلية: يشير مصطلح العقود المستقبلية إلى تعاقد يتم بين طرفين احدهما بائع والآخر مشتري بغرض تسليم سلعة أو أصل ما في تاريخ لاحق بسعر معين، على أن يتم تسليم السلعة أو الأصل المتفق عليه ويفع الثمن في هذا التاريخ اللاحق، ويعد التغلب على عدم التأكد أو تخفيض المخاطر من أهم الأسباب التي تدفع الأفراد إلى تحرير مثل تلك العقود.²

1-2 العقود الآجلة: تعرف بأنها اتفاق بين طرفين لتبادل أصل بسعر محدد في تاريخ محدد، وفي ظل هذا العقد فإن المشتري يلتزم بشراء أصل ويلتزم البائع بهذا السعر في التاريخ المحدد للتنفيذ.³

وكل عقد اجل هو عقد قانوني ملزم مفصل حسب متطلبات المشترين في العقد، أي أن العقود الآجلة ليست موحدة التفاصيل كما أنها غير قابلة للتحويل إلا بموافقة الطرفين، وتكون العقود الآجلة عادة بين مؤسستين ماليتين أو بين مؤسسة مالية وأحد عملائها، كما أنها عقود غير قابلة للتداول بالبورصة،⁴ ويتخذ احد الطرفين في العقد الأجل مركزاً طويلاً ويوافق على شراء الأصل محل العقد في تاريخ مستقبلي محدد مقابل سعر محدد اتفق عليه، أما الطرف الثاني فيتخذ مركزاً قصيرة ويوافق على بيع الأصل في التاريخ نفسه مقابل السعر نفسه ويشار للسعر المحدد في العقد الأجل باسم سعر التسليم.⁵

¹بزاز حليلة، المشتقات المالية (المفهوم، الأهمية، المخاطر)، مجلة كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة، العدد الأول، ص 137

²محمد صالح الحناوي وآخرون، تحليل وتقييم الأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية - مصر، 2001-2002، ص 429

³طارق عبد العال حماد، المدخل الحديث في المحاسبة عن القيمة العادلة-، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2003، ص

⁴السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان 2010، ص 258

⁵عيساوي سهام، مخاطر المشتقات المالية وإدارتها، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة المنية، العدد 2 جانفي

بحيث تتم تسوية العقد عند استحقاقه، حيث يقوم صاحب المركز القصير (البائع) بتسليم الأصل إلى صاحب المركز الطويل (المشتري) مقابل مبلغ يساوي سعر التسليم، علماً أن الأساس في بناء السعر هو السعر السوقي للأصل.

وتكون قيمة العقد الأجل صفراً عند إبرامه، ثم يمكن أن تكون له قيمة موجبة أو سالبة حسب تحركات سعر الأصل، فإذا ارتفع سعر الأصل بعد إبرام العقد تصبح قيمة المركز الطويل موجبة وقيمة المركز القصير سالبة، لذلك إذا ارتفع سعر السوق أعلى من سعر التنفيذ فإن المشتري يحقق مكاسب، بينما يتكبد البائع خسارة لأن الأصل في هذه الحالة يباع بأقل من قيمته الجارية، بينما يعني هبوط السعر إلى أقل من سعر التنفيذ الوارد في العقد (سعر التسليم فإن المشتري سوف يخسر بينما يكسب البائع لأن الأصل سوف يباع بسعر أعلى من قيمته الجارية¹).

في العقود الآجلة يتخذ كل أحد من الطرفين أحد المركزين المركز الطويل أو المركز القصير ويقصد بهما:

- **المركز الطويل:** وهو الطرف الأول الذي يوافق على شراء الأصل محل العقد في تاريخ مستقبلي محدد مقابل سعر محدد سلفاً، وهذا في حالة ما توقع ارتفاع في سعر هذا الأصل في المستقبل.
- **المركز القصير:** وهو الطرف الثاني الذي يوافق على بيع أو تسليم الأصل في التاريخ المستقبل بنفسه مقابل السعر المحدد.

مما سبق نلاحظ أنه يوجد اختلافان بين العقود الآجلة والعقود المستقبلية وهي:²

تتمتع العقود المستقبلية بمخاطر سيولة أقل وذلك لأنها تتداول في بورصات عقود مستقبلية رئيسية، وتتمتع العقود المستقبلية بشروط وخواص نمطية مثل جودة وكمية الأصل محل العقد وتواريخ انتهاء صلاحية العقد، وهذه النمطية أو المعيارية تسمح للعقود المستقبلية بأن تتداول في الأسواق الثانوية (أي البورصات) مثلها مثل الأسهم العادية، فإن أي شخص يشتري (أو يبيع) عقد مستقبلي يستطيعان يصفى موقفه أو يقابل التزاماته ببيع (أو شراء) نوع مطابق لهذا العقد.

¹ محمود محمد الداغر، مرجع سبق ذكره، ص 133

² طارق عبد العال حماد، المدخل الحديث في المحاسبة عن القيمة العادلة - الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2003، ص

تتمتع العقود المستقبلية بمخاطر ائتمان أو مخاطر عجز عن الوفاء بالالتزامات أقل وذلك مقارنة بالعقود الآجلة، ويرجع ذلك إلى أن العقود المستقبلية تتطلب من الطرفين إيداع أموال تسمى الهامش المبدئي كضمان وإيداع لحسن النية وذلك لدى السماسرة والذين يقومون بدورهم بإيداع هامش لغرفة المقاصة.¹

ويمكن التمييز بين العقود الآجلة والعقود المستقبلية على النحو التالي:²

- العقود المستقبلية يتم تداولها في أسواق منظمة؛
- العقود المستقبلية ذات شروط وبنود نمطية لا تختلف من عقد لآخر؛
- تتضمن أسواق العقود المستقبلية بيوت للتسوية (المقاصة) وذلك لضمان تنفيذ الصفقات؛
- يتطلب التعامل في العقود المستقبلية القيام بإيداع هامش مبدئي لدى السماسرة وكذلك إجراء تسوية يومية للسعر؛

1-3 عقود الخيار: عقد الاختيار هو اتفاق للتعامل في تاريخ مستقبلي محدد وبسعر محدد ولكن فقط إذا رغب مشتري العقد في حدوث هذا التعامل³

كما تعرف بأنها عقود يحق بموجبها تنفيذ أو عدم تنفيذ عملية ما بيعة أو شراء لأصل مالي في تاريخ لاحق وبسعر محدد وقت التعاقد، وذلك نظير دفع علاوة للبائع عند تحديد العقد لا تكون قابلة للرد سواء تم تنفيذ العقد أو لم يتم تنفيذه، ويلتزم بائع حق الخيار بإيداع هامش لدى بيت السمسرة التي يتم التعامل معه في حالة عدم الحياة الفعلية للأصل محل التعاقد أو في حالة عدم وجود رصيد له لدى بيت السمسرة بما يعادل قيمة تنفيذ الصفقة،⁴ كما أن العقد الذي يتضمن منح حق الشراء يدعى خيار الشراء، بينما يدعى العقد المتضمن منح حق البيع خيار البيع، ويدعى السعر المحدد لأغراض تنفيذ العقد في مواعده بسعر التنفيذ.

أما بالنسبة لموعد التنفيذ العقد المبرم فيأخذ شكلين: عند الإلزام بممارسة الحق في تاريخ معين فإن ذلك يتبع لعقد الخيار الأوروبية، بينما إعطاء حق التنفيذ العقد الخيار خلال المدة المحصورة ما بين الاتفاق و حتى انتهاء صلاحية العقد، فإن ذلك يتبع نموذج عقود الخيار الأمريكية.

¹ للمزيد انظر إلى : طارق عبد العال حماد، المدخل الحديث في المحاسبة المحاسبية عن القيمة العادلة- ، الطبعة الأولى، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2003، ص ص 61-62-63

² محمد صالح الحناوي وآخرون، تحليل وتقييم الأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية - مصر، 2001-2002، ص 431

³ طارق عبد العال حماد، المدخل الحديث في المحاسبة - المحاسبة عن القيمة العادلة- ، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية،

مصر، 2003، ص 47

⁴ عادل محمد رزق، الاستثمار في البنوك والمؤسسات المالية، دار طيبة، مصر 2004، ص 103

إن قيمة عقد الخيار (سعر التنفيذ) سوف تشتق أو تتوقف على الورقة المالية الأصلية التي تكون موضع حق الشراء أو البيع، وعملية فإن مالك عقد الخيار يختار بين الشراء (في حالة عقود خيار الشراء أو البيع في حالة عقود خيار البيع) فقط إذا كان ذلك يحقق مصلحته التي دفع تكلفه مقابلها.

فمالك خيار الشراء ينفذ إذا ما ارتفع سعر الأصل المتعاقد عليه عن سعر التنفيذ في تاريخ صلاحية العقد، وبخلافه فهو غير مجبر على التنفيذ، وبالتالي فهو يستطيع تحقيق مكاسب غير محددة في حالة ارتفاع السعر في حين تكون خسارته القصوى مقدار العلاوة المدفوعة لشراء الحق من محررة، على عكس محرر حق الشراء فخسارته غير محدودة عند ارتفاع السعر في حين أن مكسبه محدد بمقدار العلاوة المدفوعة له عند انخفاض الأسعار.

أما مالك خيار البيع فإنه ينفذ إذا ما انخفض سعر الأصل المتعاقد عليه عن سعر التنفيذ في تاريخ صلاحية العقد، ويحقق مالك الخيار أرباحه غير محدودة عند الانخفاض المستمر في سعر الأصل، بينما يتكبد خسارة مساوية لعلامة شراء الحق عند الارتفاع بعكس محرر العقد.¹

1-4 عقود المبادلة: تعود التجارب الأولى لهذه العملية إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث اعتبر عنصر جديد لإيجاد تسهيلات للإقراض على الصعيد الدولي، ومارستها البنوك المركزية التي تعاني من صعوبات مالية وذلك لضمان أصولها ضد تقلبات أسعار الصرف.²

تعرف عقود المبادلة بأنها التزام تعاقدى بين طرفين يتضمن مبادلة نوع معين من تدفق نقدي أو أصل معين مقابل تدفق أصل آخر وبموجب شروط يتفق عليها عند التعاقد، وتحديد عقود المبادلة طبيعة الأصل وقيمة المدفوعات والسعر الأجل المبادلة العملة المتفق عليها وفترة العقد،³ وعقود المبادلة تستخدم في الغالب التغطية المخاطر وخاصة مخاطر تغير سعر الفائدة والأطراف التي توافق على عقد المبادلة تسمى Counter parties وغالبا ما تكون أدوات الدين محل التعاقد، وعلى الرغم من توسع عقود المبادلة لتشمل أنواع عديدة من الأصول، إلا أنها غالبا ما تتركز في أدوات دين وتدعى بمبادلة أسعار الفائدة ومبادلة العملات، ففي عقود مبادلة أسعار الفائدة مثلا، فإن أحد الأطراف سوف يدفع فائدة تعتمد على متغير (عائم) بينما الطرف الآخر يقوم بدفع معدل فائدة ثابت. بينما في عقود مبادلة العملات فإن أحد الأطراف سوف يدفع على الدولار (مثلا) بمعدل عائم، بينما الطرف الآخر يقوم بدفع معدل فائدة ثابتة، لذلك فالتغيرات في أسعار الفائدة تحدد مركز الخسارة والربح للأطراف المتعاقدة بمبادلة أسعار الفائدة، بينما تغيرات سعر الصرف تحدد الرابع والخاسر في عقود مبادلة العملات.

¹ محمود محمد الداغر، مرجع سبق ذكره، ص 126-127

² جاب الله عادل رياض، المشتقات المالية ودورها في تكريس الأزمات المالية العالمية، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية، مخبر الصناعات التقليدية، جامعة الجزائر 3، المجلد 5، العدد 01، 2016، ص 142

³ دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري، عمان، 2009، ص 417

يدعي الطرف الدافع للفائدة الثابتة مقابل الحصول على المتغيرة بالبائع الثابت بينما يدعي الطرف الدافع للفائدة المتغيرة مقابل الحصول على الثابتة بالدافع المتغير.

والأصل الرأسمالي هو فقط لحساب معدل الفائدة ولا يجري مبادلتته لذلك بأصل وهمي، والمبادلة تتحدد بالفائدة فقط دون رأس المال.¹

2-2 عقود مشتقات هجينة وعقود مشتقات غريبة:

مع نمو حجم المشتقات المالية وتعدد احتياجات المستثمرين لم تعد الأنواع السابقة للمشتقات كافية لتلبية هذه الاحتياجات، لذا ظهرت الحاجة إلى استحداث أدوات جديدة تتمثل في:²

1-2 عقود المشتقات الهجينة: وهي عبارة عن مزيج لعدد من عقود المشتقات في نفس الأصل؛

2-2 عقود المشتقات الغريبة: تعتبر هذه العقود ثمار التجديدات المالية الموجهة لرفع عدد العملاء المحتملين، ومن بين أهم هذه المنتجات؛ الخيارات على المتوسط، الخيارات بحاجز.

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية لعقود المشتقات المالية وأهداف استخدامها

تتمتع عقود المشتقات المالية بأهمية كبيرة وتستخدم لأغراض عديدة يمكن توضيح أهمها في ما يلي:³

تعتبر المشتقات المالية أداة هامة من أدوات إدارة المخاطر، أي التحوط ضد مخاطر التغير المتوقع في أسعار الأصول محل التعاقد، وذلك بنقل تلك المخاطر من الأطراف التي لا ترغب بتحمل المخاطر إلى الوحدات الراغبة والقادرة على تحملها دون الحاجة إلى شراء مسبق للأصل محل التعاقد، ونتيجة لذلك، تجعل من الأسواق الكامنة أسواقاً أكثر كفاءة وبالتالي زيادة إنتاجية الاقتصاد وارتفاع مستوى الرفاهية؛⁴

توفر المشتقات المالية للمستثمرين فرصة كبيرة لجني الأرباح من خلال الاستفادة من مزايا الرفع المالي،

والذي يقوم على إمكانية تحقيق مكاسب كبيرة مقابل استخدام مبالغ محدودة، ويرتبط مفهوم الرفع باستخدام

المشتقات المالية ارتباطاً وثيقاً، حيث يمكن لمستخدم المشتقات المالية أن يحقق أرباحاً عالية مقابل

استخدام مبالغ محدودة، مما يشجع الكثير من المستثمرين على التعامل بها؛ و تتميز بعض عقود

¹ محمود محمد الداعر، مرجع سبق ذكره، ص 138

² بزاز حليلة، المشتقات المالية (المفهوم، الأهمية، المخاطر)، مجلة كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية -

قسنطينة، العدد الأول، ص 146

³ شافية كتاف وذهبية لمارش، عقود المشتقات المالية بين الأهمية الاقتصادية والرؤية الشرعية، مجلة آفاق للعلوم، جامعة الجلفة، العدد

السابع - مارس 2017، ص 384

⁴ Rene M. Stulz, should we fear derivatives, Journal of economic perspectives, Vol. 18, No.3, Cambridge,

summer 2004, p 16: .available on the following link: <http://www.nber.org/papers/w10574.pdf>

المشتقات المالية بدرجة عالية من السيولة، حيث يسهل تسويتها إما من خلال البيع والشراء في تاريخ الاستحقاق أو من خلال إبرام صفقة عكسية بواسطة بيوت السمسرة؛ تعمل المشتقات المالية كغطاء التأمين من حيث تقليل المخاطر وذلك من خلال توفير الحماية منها، حيث تهدف معظم أنظمة التأمين على الودائع إلى تحقيق هدفين اثنين، هما:

- حماية حقوق المودعين وتجنب حدوث زعر مالي بينهم؛
- الحفاظ على سلامة المراكز المالية للبنوك وتفاذي تعرضها للإعسار المالي.
- تعتبر عقود المشتقات المالية أداة للتنبؤ بالأسعار المتوقعة، حيث تقوم بتزويد المتعاملين بها بالمعلومات حول أسعار الأصول المتعاقد عليها في السوق الحاضر في تاريخ التسليم؛
- تتيح عقود المشتقات المالية لطرفي العقد أفضل الفرص لتخطيط التدفقات النقدية المستقبلية بدقة، عند العمل ظروف التأكد التام؛
- تمتاز عقود المشتقات المالية بسرعة تنفيذ الاستراتيجيات الاستثمارية، وذلك نظرا لمرونتها وسيولتها الكبيرة؛ و تسمح عقود المشتقات المالية بتأمين أفضل الفرص للمضاربة والاستفادة من تقلبات أسعار السوق لهذه المشتقات؛
- يتم استخدام المشتقات المالية بهدف الاستثمار طويل الأجل المتمثل في الاحتفاظ بهذه المشتقات لفترة زمنية طويلة أو حتى تاريخ استحقاق العقد؛
- تساهم عقود المشتقات المالية في تسيير وتنشيط التعامل على الأصول محل التعاقد؛
- تستخدم المشتقات المالية لقياس مدى كفاءة السوق وهذا من خلال انعكاس الأسعار لتلك العقود على الواقع لحظة التنفيذ؛ و تشجيع الحكومات المحلية لأسواق المشتقات كعنصر جذب لرؤوس الأموال الأجنبية.¹

¹ شافية كتاف وذهبية لطرش، مرجع سبق ذكره، ص384

خاتمة الفصل

ارتأينا من خلال هذا الفصل الذي طغى عليه الجانب الوصفي، وذلك سعياً منا للإلمام بماهية الأصول المالية وهذا عبر ما تمليه علينا الأدبيات الاقتصادية في مجال الأصول المالية بصفة عامة والأسهم والسندات والمشتقات المالية بصفة خاصة، بحيث تم من خلال هذا الفصل التطرق إلى ماهية الأسهم والسندات والمشتقات المالية هذا بعرض مجموعة من التعاريف لها وتقديم أنواعها وأهميتها، كذلك أوجه التشابه والاختلاف بينها، وذلك بهدف تذليل المفاهيم الأساسية من أجل تأصيل نظري معمق تبيين من خلاله أن الاستثمار في الأصول المالية يعود بعوائد مجزية وأيضاً سهولة في بيعها، لتحويلها لسيولة، خاصة الأصول ذات العائد الثابت، مقارنة بالأصول الحقيقية التي تعاني من تراجع في قيمتها السوقية بفعل انخفاض الطلب عليها.

كما بات واضحاً أن الأصول المالية التي يتم تداولها في العالم ما هي إلا أوراق ومستندات وهمية بشروط تعاقدية، يتم بيعها وشراؤها في سبيل المراهنات الشكلية دون تسليم أو تملك فعلي للأصول العينية، كما أن الأصول المالية تهدف إلى تحقيق التوازن بين عرض الأموال والطلب عليها، حيث تساعد على تحويل جانب من مدخرات المجتمع إلى استثمارات مفيدة.

الفصل الثالث

دراسة استطلاعية لمجموعة من

الأكاديميين والمهنيين

تمهيد الفصل :

بعد أن تطرقنا في الفصل الأول والثاني إلى دراسة الإطار المفاهيمي للقيمة العادلة والأصول المالية سنتطرق في هذا الفصل إلى الدراسة التطبيقية وذلك من خلال دراسة استطلاعية لعينة من المهنيين الأكاديميين من خلال الاستبيان وذلك للإجابة عن فرضيات الدراسة وتحقيق أهداف الدراسة وقد قمنا بتقسيم هذا الفصل كالآتي :

المبحث الأول : مكونات ومنهجية الدراسة التطبيقية .

المبحث الثاني : إعداد الاستبيان وتفرغ بياناته.

المبحث الثالث : تحليل النتائج.

المبحث الأول : مكونات ومنهجية الدراسة التطبيقية

سننظر في هذا الفصل إلى مكونات ومنهجية الدراسة ، وذلك من خلال توضيح العينة التي ستم عليها الدراسة وكذلك حدود الدراسة المختلفة.

المطلب الأول : مجتمع الدراسة

تم حصر مجتمع الدراسة على فئة من الأكاديميين و المهنيين متمثلة في الأساتذة المتخصصين في مجال المحاسبة والتدقيق و احترام في اختيار مجتمع الدراسة الميدانية أن تكون مفرداتها من بين الأشخاص الذين تتوفر لديهم الخبرة العلمية والعملية.

المطلب الثاني : عينة الدراسة

لم يتم تحديد حجم العينة مسبقا وذلك بسبب عدم تجاوب عدد كبير من أهل الاختصاص في الإجابة بسبب انشغالهم الكبير ، فحاولنا التماسي مع عدد الاستثمارات الموزعة والمسترجعة ، حيث قمنا بتوزيع 60 استمارة للحصول على عينة مقبولة ومعقولة ، ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

الجدول(3-1) إحصائيات متعلقة باستمارات الاستبيان.

النسب	التكرار	الاستمارات
100%	60	الاستمارات الموزعة
95%	57	الاستمارات المسترجعة
5%	3	الاستمارات المهملة
5%	3	الاستمارات الملغاة
85%	51	الاستمارات الصحيحة

يبين هذا الجدول الإحصائيات المتعلقة باستمارة الاستبيان حين نلاحظ من خلال الجدول نسبة الاستثمارات الموزعة هي 100% ثم تليها نسبة الاستثمارات المسترجعة 95% بينما عدد الاستثمارات المفقودة أو المهملة هي 5% ونفس النسبة للاستمارات الملغاة أما الاستثمارات الصحيحة فهي تمثل نسبة 85%.

المطلب الثالث : حدود الدراسة

تتمثل هذه الحدود في الحدود المكانية والزمنية والبشرية.

- الحدود المكانية : تمت هذه الدراسة في مدينة الوادي وذلك لدراسة تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على تقييم الأصول المالية .
- الحدود الزمنية : مضمون ونتائج الدراسة الميدانية مرتبطان بالزمن الذي أجريت فيه الدراسة، حيث امتد هذه الدراسة للفترة ما بين 08 إلى 19 ماي 2022.
- الحدود البشرية : شملت هذه الدراسة مجموعة من الأكاديميين و المهنيين الحائزين على شهادات علمية وخبرة عملية.

المبحث الثاني : إعداد الاستبيان وتفرغ البيانات

سنتطرق في هذا المبحث إعداد الاستبيان وكذلك الهياكل وكيفية تفرغ البيانات للحصول على النتائج .

المطلب الأول : إعداد الاستبيان

حتى تكون الاستمارة منظمة في شكلها العلمي من حيث البساطة والشكل والمحتوى لابد وأن تمر بمراحل:

- في إعداد أسئلة الاستبيان اعتمدنا على الأسلوب البسيط واللغة المفهومة ، كونه قد لا يستطيع في بعض الأحيان توضيح الالتباسات التي قد تنشأ نتيجة ترك الاستبيان لدى المستقضي منه لإجابة عليها.
- توافق في الترتيب والتدرج في الأسئلة.
- محاولة طرح أكبر قدر ممكن من الأسئلة دون الخروج عن الموضوع.
- إحداث بعض التعديلات في الاستبيان (إضافة ، حذف ، تغيير) بعد استشارة أساتذة في التخصص.
- أن تحتوي على أسئلة متدرجة يقوم الأفراد باختيار بديل من خمسة بدائل .
- عرض الاستبيان الأولي على لجنة متكونة من أساتذة مختصة في مجال المحاسبة والتدقيق.
- ربط الأسئلة بالأهداف المراد الوصول إليها مع مراعاة تدرجها وتسلسلها في ضوء الإشكالية محل الدراسة.

المطلب الثاني : هيكل ومقياس الدراسة

سنتناول في هذا المبحث هيكل ومقياس الاستبيان

الفرع الأول : هيكل الاستبيان : تم تقسيم الاستبيان إلى جزئين على النحو التالي:

الجزء الأول :شمل هذا الجزء المعلومات الشخصية للعينة محل الدراسة (الجنس ، العمر ، المؤهل العلمي ، الوظيفة ، الخبرة المهنية ...).

الجزء الثاني: تم تقسيمه إلى محورين وذلك مع طبيعة الموضوع ، حيث ضم المحورين 20 سؤال:

- المحور الأول: 08 سؤال حول محاسبة القيمة العادلة.
- المحور الثاني : 12 سؤال حول أساسيات وتقنيات تقييم الأصول المالية باستخدام محاسبة القيمة العادلة.

الفرع الثاني : مقياس الاستبيان

لقد أعدنا أسئلة الجزء الثاني من الاستبيان وفق مقياس لكارث الخماسي بغية معرفة الاتجاه العام لآراء أفراد العينة حول كل محور من محاور الجزء الثاني من الاستبيان. وبما أن المتغير الذي يعبر عن الخيارات: (معارض بشدة، معارض، محايد، موافق، موافق بشدة) مقياس ترتيبي، والأرقام التي تدخل في البرنامج تعبر عن الأوزان وهي: معارض بشدة = 1 ، معارض = 2، محايد=3، موافق=4، موافق بشدة=5، تم حساب بعد ذلك المتوسط الحسابي (المتوسط المرجح)، ويتم ذلك بحساب طول الفترة أولاً وهي حساب الاستبيان محل الدراسة عبارة عن حاصل القسمة على 5، حيث 4 تمثل عدد المسافات، و5 تمثل عدد الاختيارات، وعليه عند قسمة عدد المسافات على عدد الاختيارات (4/5) ينتج طول الفترة و تساوي 0.8 ويصبح التوزيع حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (3-2): مقياس لكارث الخماسي

الإجابة	الزمن	المتوسط الحسابي
معارض بشدة	1	[1.8 - 1]
معارض	2	[2.6 - 1.8]
محايد	3	[3.4 - 2.6]
موافق	4	[4.2 - 3.4]
موافق بشدة	5	[5 - 4.2]

المصدر : من إعداد الطلبة على ضوء نتائج الاستبيان

المطلب الثالث : تفرغ نتائج الاستبيان

الفرع الأول : معالجة نتائج الاستبيان

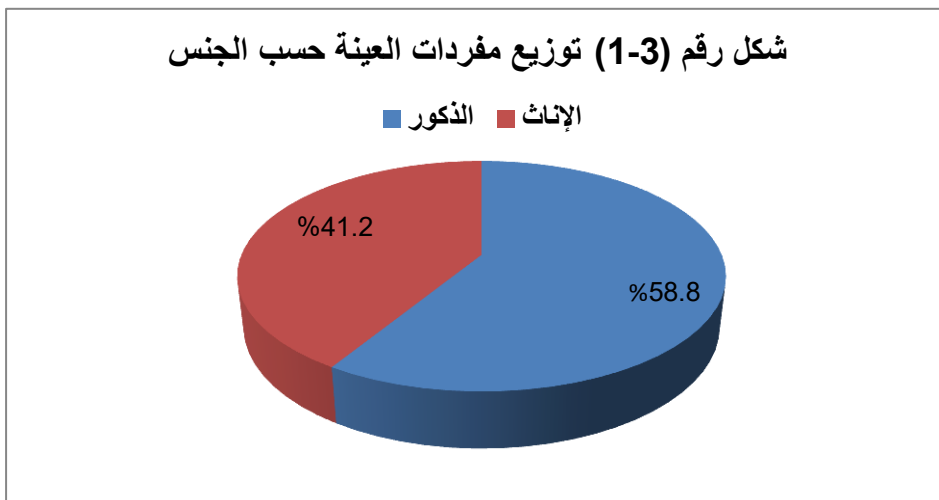
لقد تم تفرغ البيانات من خلال جمع الأجوبة المتحصل عليها من المستقصيين في استمارة واحدة حيث تم جمعها و تبويب المعلومات التي تخص عينة الدراسة في جدول بسيط بهدف تسهيل عملية تحليل وتفسير هذه البيانات تم استخلاصها بالاعتماد على برنامج Excel ، بالنسبة لمحاور الاستبيان تم تجميع وتبويب إجابات أفراد العينة في برنامج Spss الذي يتيح جملة من الأساليب الإحصائية المساعدة على التحليل الجيد والموضوعي لمخرجات الاستبيان ، ومن بين هذه الأساليب نجد : التكرارات ، النسب المؤوية ، المتوسطات الحسابية ، والانحرافات المعيارية ، لإعطاء صورة دقيقة عن مضمون الجداول وبالتالي تحليل النتائج الموصل إليها .

الفرع الثاني: عرض خصائص عينة الدراسة

يحتوي هذا الجزء على مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالبيانات الشخصية لأفراد العينة ، حيث يمكن تلخيص هذه البيانات في الجداول التالية:

جدول رقم (3 - 3) توزيع مفردات العينة حسب الجنس

الإناث		الذكور	
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
41.2	21	58.8	30

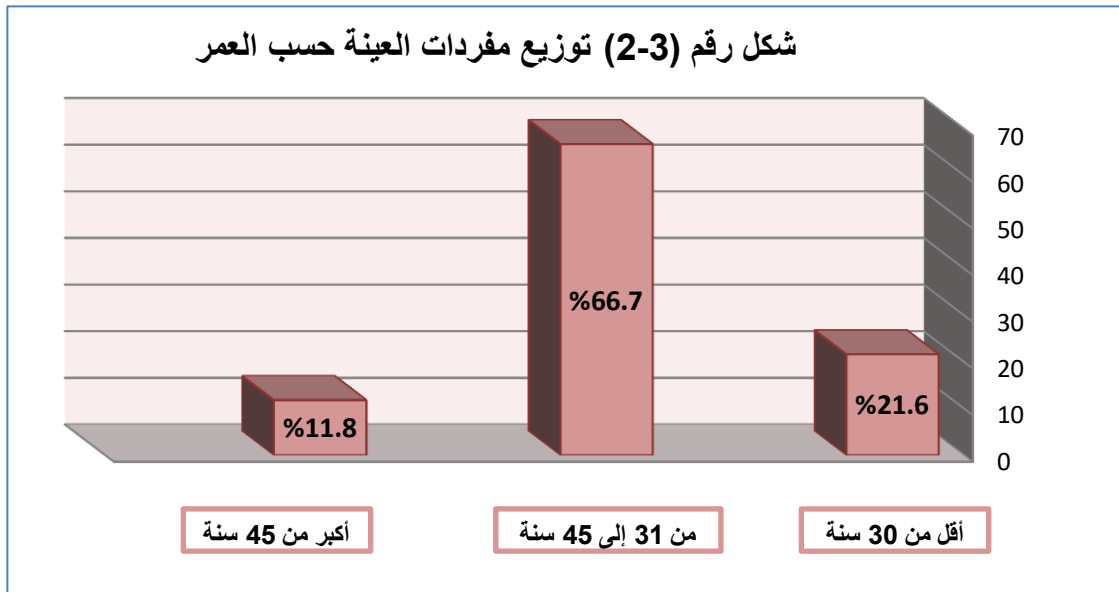


المصدر : من إعداد الطلبة على ضوء نتائج الاستبيان

يبين الجدول السابق والدائرة النسبية توزيع عينة الدراسة حسب الجنس (ذكر ، أنثى) حيث يتضح أن 58.8% عين الدراسة ذكور ، في حين بلغت نسبة مشاركة الإناث 41.2%.

جدول رقم (3 - 4) توزيع مفردات العينة حسب العمر

أقل من 30 سنة		من 31 إلى 45 سنة		أكبر من 45 سنة	
التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
11	21.6	34	66.7	6	11.8



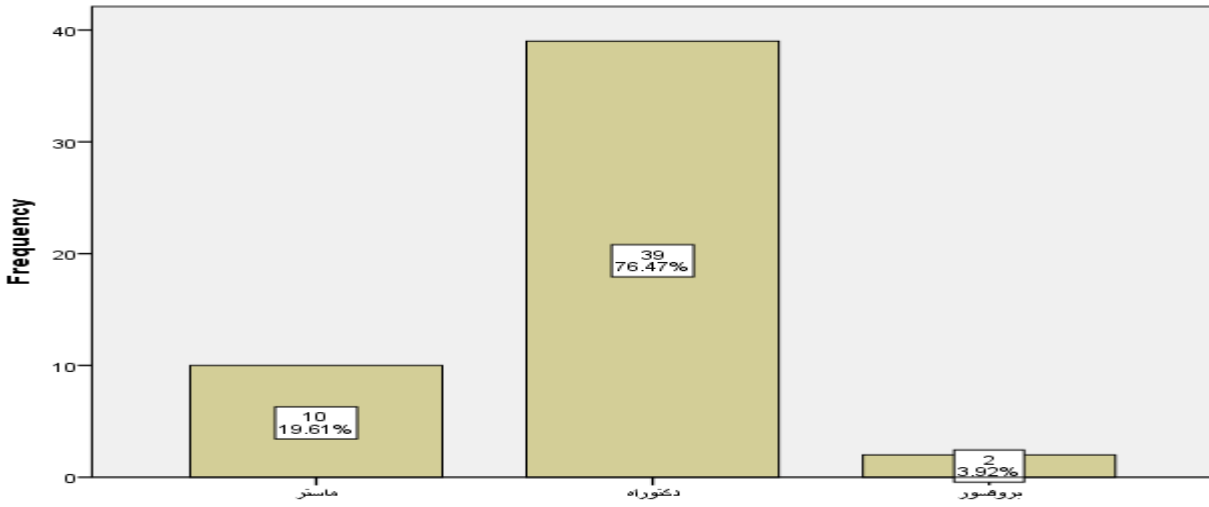
المصدر : من إعداد الطلبة على ضوء نتائج الاستبيان

يبين الجدول السابق والأعمدة البيانية توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر حيث يتبين أن 66.7% من عينة الدراسة بلغت أعمارهم من 31 إلى 45 سنة وهي تمثل أعلى نسبة ، و 21.6% بلغت أعمارهم أقل من 30 سنة، تليها أكبر من 45 سنة بلغت نسبتها من عينة الدراسة 11.8% .

جدول رقم (3 - 5) توزيع مفردات العينة حسب المؤهل العلمي

ماستر		دكتوراه		بروفسور	
التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
10	19.6	39	76.5	2	3.9

شكل رقم (3-3) توزيع مفردات العينة حسب المؤهل العلمي



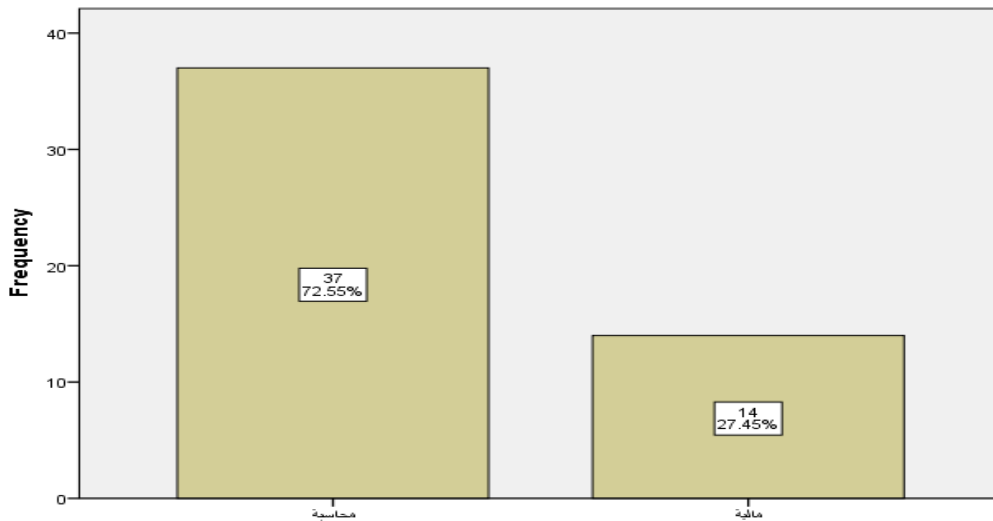
المصدر : من إعداد الطلبة على ضوء نتائج الاستبيان

يتضح من خلال الجدول السابق والتمثيل البياني أن 76.5% من عينة الدراسة مستواهم دكتوراه، أما الماجستير فوصلت نسبتهم إلى 19.6%، وفي الأخير البروفسور بنسبة 3.9%.

جدول رقم (3 - 6) توزيع مفردات العينة حسب التخصص

مالية		محاسبة	
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
27.5	14	72.5	37

شكل رقم (3-4) توزيع مفردات العينة حسب التخصص



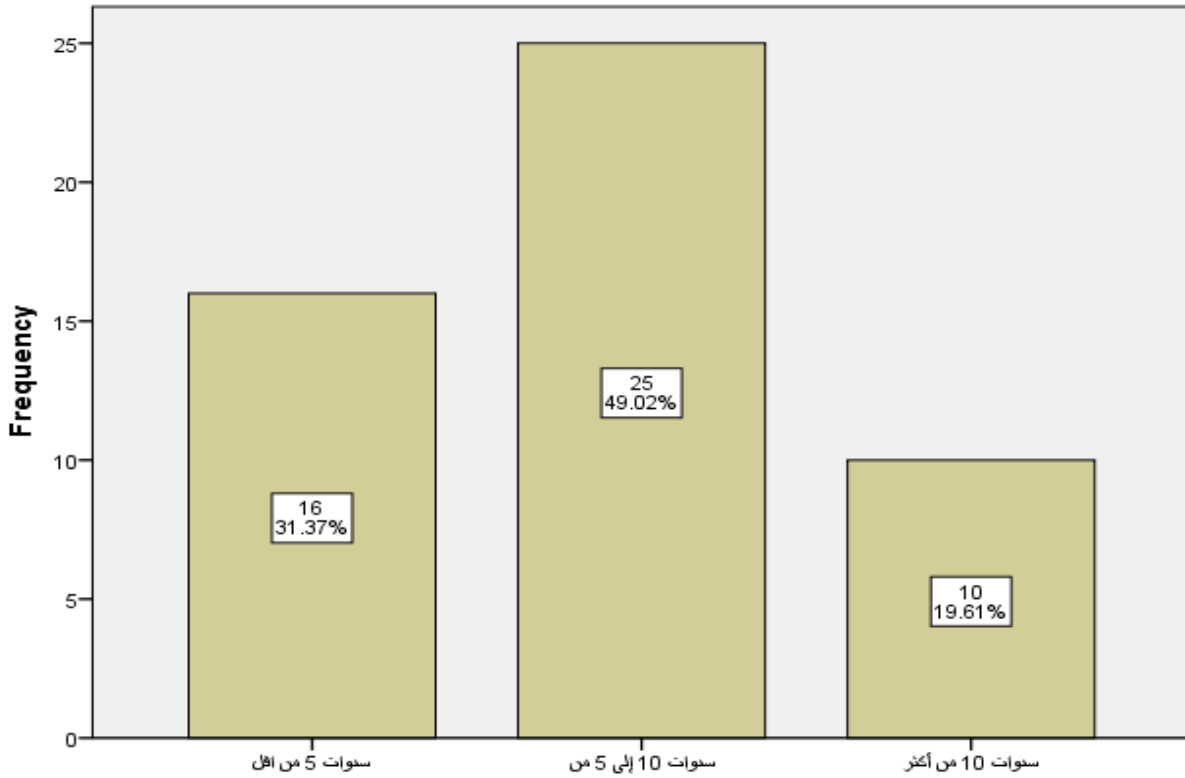
المصدر : من إعداد الطلبة على ضوء نتائج الاستبيان

من خلال الجدول والتمثيل البياني يتضح أن أعلى نسبة من عينة الدراسة تتمثل في تخصص المحاسبة بنسبة 72.5% ، ونسبة 27.5% لتخصص المالية.

جدول رقم (3 - 7) توزيع مفردات العينة حسب الخبرة المهنية

أقل من 5 سنوات		من 5 إلى 10 سنوات		أكثر من 10 سنوات	
التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
16	31.4	25	49	10	19.6

شكل رقم (3-5) توزيع مفردات العينة حسب الخبرة المهنية



المصدر : من إعداد الطلبة على ضوء نتائج الاستبيان

من خلال الجدول والتمثيل البياني يتضح أن أعلى نسبة من عينة الدراسة حسب الخبرة تقدر بـ 49% من 5 إلى 10 سنوات، ثم تليها نسبة 31.4% من لديهم خبرة أقل من 5 سنوات ، وأخيرا من لديهم خبرة أكثر من 10 سنوات بنسبة تقدر بـ 19.6%.

المبحث الثالث : تحليل نتائج الاستبيان

سنتطرق في هذا المبحث إلى معامل الثبات وصدق محاور الدراسة بالإضافة إلى تحليلها.

المطلب الأول : معامل ثبات والصدق لمحاور الدراسة

شكل (3-8) معامل الثبات والصدق لتأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على تقييم الأصول المالية

معامل الصدق	معامل الثبات	عدد الفقرات	المحور
0.588307	0.608512	8	محاسبة القيمة العادلة
0.614972	0.607576	12	أساسيات وتقنيات تقييم الأصول المالية باستخدام محاسبة القيمة العادلة
0.713637	0.724708	25	الاستبيان ككل

المصدر : من إعداد الطلبة على ضوء نتائج الاستبيان

معامل ألفا كرومباخ هو رقم او مقياس واحد يقيس درجة ثبات وصدق أسئلة الاستبيان، يأخذ قيم تتراوح بين الصفر والواحد ، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فان قيمة المعامل تكون مساوية للصفر وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فان قيمة معامل ألفا كرومباخ التي تساوي 60% مقبولة للحكم على ثبات الاستبانة ، كلما زادت قيمة معامل ألم كرومباخ زادت درجة الثبات و الصدق من أسئلة الاستبيان، كما يمّكن معامل الصدق عن طريق حساب جذر معامل الثبات (ألفا كرومباخ) ، هذا المعامل يقيس فيما إذا كان مقياس الاستبيان الدراسة يقيس فعلا ما وضعتة الدراسة.

المطلب الثاني : تحليل فقرات المحور الأول (محاسبة القيمة العادلة)

الشكل (3-9) الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الأول

الرقم	العدد و النسبة	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	العدد	4	13	10	23	1	3.078431	1.055332	موافق
	النسبة %	7.8	25.5	19.6	45.1	2			
2	العدد	1	1	8	34	7	3.882353	0.738839	موافق
	النسبة %	2	2	15.7	66.7	13.7			
3	العدد	1	2	9	34	5	3.784314	0.75667	موافق
	النسبة %	2	3.9	17.6	66.7	8.9			
4	العدد	1	9	9	24	8	3.568627	1.024791	موافق
	النسبة %	2	17.6	17.6	47.1	15.7			
5	العدد	0	3	8	31	9	3.901961	0.755113	موافق
	النسبة %	0	5.9	15.7	60.8	17.6			
6	العدد	1	2	6	30	12	3.980392	0.836426	موافق
	النسبة %	2	3.9	11.8	58.8	23.5			
7	العدد	1	4	9	33	4	3.686275	0.812162	موافق
	النسبة %	2	7.8	17.6	64.7	7.8			
8	العدد	0	3	9	32	7	3.843137	0.73137	موافق
	النسبة %	0	5.9	17.6	62.7	13.5			
							3.715686	0.430173	موافق

محاسبة القيمة العادلة

المصدر : من إعداد الطلبة على ضوء مخرجات الاستبيان

الفقرة 01: تضمن النظام المحاسبي المالي محاسبة القيمة العادلة بشكل أوضح ودقيق : نلاحظ أن عدد المستجوبين الموافقين بشدة على هذه العبارة هو شخص واحد ما يعادل نسبة 2 % من أصل 51 مستجوب، في حين نجد 23 مستجوب موافقون أي بنسبة 45.1%، في حين بلغ عدد المحايدين 10 مستجوبين بنسبة 19.6%، بالمقابل نجد 13 معارض بنسبة 25.5% ، و 4 أشخاص معارضين بشدة بنسبة 7.8% وبالتالي نجد أن معظمهم موافقين وذلك ما يعبر عن قيمة المتوسط المرتفعة التي تقدر ب 3.07 مع انحراف معياري قدره 1.05 وهو أمر مقبول نسبيا مما يدل على رضا الأغلبية.

الفقرة 02 : تساهم القيمة العادلة في تحسين المعلومات المحاسبية : نلاحظ أن هناك 7 مستجوبين موافقين بشدة على هذه العبارة ما يعادل نسبة 13.7% من أصل 51 مستجوب، في حين نجد 34 مستجوب موافقون أي بنسبة 66.7%، في حين بلغ عدد المحايدين 8 مستجوبين بنسبة 15.7%، بالمقابل نجد شخص واحد فقط معارض وآخر معارض بشدة بنسبة 2%، وبالتالي نجد أن معظمهم موافقين وذلك ما يعبر عن قيمة المتوسط المرتفعة التي تقدر ب 3.88 مع انحراف معياري قدره 0.738 وهو أمر مقبول نسبيا مما يدل على رضا الأغلبية.

الفقرة 03 : تطبيق القيمة العادلة في المؤسسات يسمح بتجاوز مشاكل القياس بالتكلفة التاريخية: نلاحظ أن هناك 5 مستجوبين موافقين بشدة على هذه العبارة ما يعادل نسبة 8.9% من أصل 51 مستجوب، في حين نجد 34 مستجوب موافقون أي بنسبة 66.7% في حين بلغ عدد المحايدين 9 مستجوب بنسبة 17.6% بالمقابل نجد 2 معارضين بنسبة 3.9%، وشخص واحد فقط معارض بشدة بنسبة 2%، وبالتالي نجد أن معظمهم موافقين وذلك ما يعبر عن قيمة المتوسط التي تقدر ب 3.78 مع انحراف معياري قدره 0.756 وهو أمر مقبول نسبيا مما يدل على رضا الأغلبية.

الفقرة 04 : ضعف إلمام ووعي أفراد المجتمع المالي الجزائري بأسس تطبيق محاسبة القيمة العادلة مما يصعب من إجراءات تطبيقها: نلاحظ أن هناك 8 مستجوبين موافقين بشدة على هذه العبارة ما يعادل نسبة 15.7% من أصل 51 مستجوب، في حين نجد 24 مستجوب موافقون أي بنسبة 47.1% في حين بلغ عدد المحايدين 9 مستجوب بنسبة 17.6% بالمقابل نجد 9 معارضين بنسبة 17.6%، وشخص واحد فقط معارض بشدة بنسبة 2%، وبالتالي نجد أن معظمهم موافقين وذلك ما يعبر عن قيمة المتوسط التي تقدر ب 3.56 مع انحراف معياري قدره 1.02 وهو أمر مقبول نسبيا مما يدل على رضا الأغلبية.

الفقرة 05: يحتاج المحاسبون خصوصا وباقي الفئات ذات العلاقة إلى تعميق وتطوير فهمها للقيمة العادلة: نلاحظ أن هناك 9 مستجوبين موافقين بشدة على هذه العبارة ما يعادل نسبة 17.6% من أصل 51 مستجوب، في حين نجد 31 مستجوب موافقون أي بنسبة 60.8% في حين بلغ عدد المحايدين 8 مستجوب بنسبة 15.7% بالمقابل نجد 3 معارضين بنسبة 5.9%، وبالتالي نجد أن معظمهم موافقين

وذلك ما يعبر عن قيمة المتوسط التي تقدر ب3.90 مع انحراف معياري قدره 0.755 وهو أمر مقبول نسبيا مما يدل على رضا الأغلبية.

الفقرة 06: غياب أسواق فعالة في الجزائر أثر سلبا على تطبيق القيمة العادلة: نلاحظ أن هناك 12 مستجوبين موافقين بشدة على هذه العبارة ما يعادل نسبة 23.5% من أصل 51 مستجوب، في حين نجد 30 مستجوب موافقون أي بنسبة 58.8% في حين بلغ عدد المحايدين 6 مستجوب بنسبة 11.8% بالمقابل نجد 2 معارضين بنسبة 3.9%، وشخص واحد فقط معارض بشدة بنسبة 2%، وبالتالي نجد أن معظمهم موافقين وذلك ما يعبر عن قيمة المتوسط التي تقدر ب3.98 مع انحراف معياري قدره 0.83 وهو أمر مقبول نسبيا مما يدل على رضا الأغلبية.

الفقرة 07: عدم وجود كفاءات لاستعمال القيمة العادلة يعرقل تطبيقها: نلاحظ أن هناك 4 مستجوبين موافقين بشدة على هذه العبارة ما يعادل نسبة 7.8% من أصل 51 مستجوب، في حين نجد 33 مستجوب موافقون أي بنسبة 64.7% في حين بلغ عدد المحايدين 9 مستجوب بنسبة 17.6% بالمقابل نجد 4 معارضين بنسبة 7.8%، وشخص واحد فقط معارض بشدة بنسبة 2%، وبالتالي نجد أن معظمهم موافقين وذلك ما يعبر عن قيمة المتوسط التي تقدر ب3.68 مع انحراف معياري قدره 0.81 وهو أمر مقبول نسبيا مما يدل على رضا الأغلبية.

الفقرة 08: تلعب التشريعات المحلية دورا هاما في استخدام أو عدم استخدام القيمة العادلة: نلاحظ أن هناك 7 مستجوبين موافقين بشدة على هذه العبارة ما يعادل نسبة 13.5% من أصل 51 مستجوب، في حين نجد 32 مستجوب موافقون أي بنسبة 62.7% في حين بلغ عدد المحايدين 9 مستجوب بنسبة 17.6% بالمقابل نجد 3 معارضين بنسبة 5.9%، وبالتالي نجد أن معظمهم موافقين وذلك ما يعبر عن قيمة المتوسط التي تقدر ب3.98 مع انحراف معياري قدره 0.83 وهو أمر مقبول نسبيا مما يدل على رضا الأغلبية.

ومما سبق نجد أن قيمة المتوسط الإجمالي للمحور الأول تقدر ب 3.71 وانحراف معياري 0.430 ما يثبت صحة الفرضية الأولى بأن تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية يحقق نتائج أفضل مقارنة بالتكلفة التاريخية.

المطلب الثالث : تحليل فقرات المحور الثاني (أساسيات وتقنيات تقييم الأصول المالية باستخدام محاسبة القيمة العادلة)

الشكل (3- 10) الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الثاني

الرقم	العدد و النسبة	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	العدد	2	4	12	28	5	3.588235	0.920358	موافق
	النسبة %	3.9	7.8	23.5	54.9	9.8			
2	العدد	0	7	5	39	0	3.627451	0.720022	موافق
	النسبة %	0	13.7	9.8	76.5	0			
3	العدد	0	4	13	31	3	3.647059	0.716199	موافق
	النسبة %	0	7.8	25.5	60.8	5.9			
4	العدد	0	2	12	30	7	3.823529	0.712906	موافق
	النسبة %	0	3.9	23.5	58.8	13.7			
5	العدد	0	2	6	37	6	3.921569	0.627475	موافق
	النسبة %	0	3.9	11.8	72.5	11.8			
6	العدد	0	1	10	34	6	3.882353	0.621194	موافق
	النسبة %	0	2	19.6	66.7	11.8			
7	العدد	1	2	9	30	9	3.862745	0.825097	موافق
	النسبة %	2	3.9	17.6	58.8	17.6			
8	العدد	0	8	7	33	3	3.607843	0.826521	موافق
	النسبة %	0	15.7	13.7	64.7	5.9			
9	العدد	0	2	7	37	5	3.882353	0.621194	موافق
	النسبة %	0	3.9	13.7	72.5	9.8			
10	العدد	0	1	7	38	5	3.921569	0.560112	موافق
	النسبة %	0	2	13.7	74.5	9.8			

موافق	0.82889	3.588235	3	31	11	5	1	العدد	11
			5.9	60.8	21.6	9.8	2	النسبة %	
موافق	0.663916	3.862745	5	36	9	0	1	العدد	12
			9.8	70.6	17.6	0	2	النسبة %	
موافق	0.318117	3.767974	أساسيات وتقنيات تقييم الأصول المالية باستخدام محاسبة القيمة العادلة						

المصدر : من إعداد الطلبة على ضوء مخرجات الاستبيان

الفقرة 01: توافر البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات تتصف بقيمة تنبؤية عالية: نلاحظ أن عدد المستجوبين الموافقين بشدة على هذه العبارة هو 5 ما يعادل نسبة 9.8 % من أصل 51 مستجوب، في حين نجد 28 مستجوب موافقون أي بنسبة 54.9%، في حين بلغ عدد المحايدون 12 مستجوبين بنسبة 23.5%، بالمقابل نجد 4 معارضين بنسبة 7.8% ، و 2 أشخاص معارضين بشدة بنسبة 3.9% وبالتالي نجد أن معظمهم موافقين وذلك ما يعبر عن قيمة المتوسط المرتفعة التي تقدر ب3.58 مع انحراف معياري قدره 0.92 وهو أمر مقبول نسبيا مما يدل على رضا الأغلبية.

الفقرة 02 : توفر الأدوات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات محايدة: نلاحظ أن هناك 39 مستجوب موافقون أي بنسبة 76.5% من أصل 51 مستجوب ، في حين بلغ عدد المحايدون 5 مستجوبين بنسبة 9.8%، بالمقابل نجد 7 معارضين بنسبة 13.7%، وبالتالي نجد أن معظمهم موافقين وذلك ما يعبر عن قيمة المتوسط المرتفعة التي تقدر ب 3.62 مع انحراف معياري قدره 0.72 وهو أمر مقبول نسبيا مما يدل على رضا الأغلبية.

الفقرة 03 : يوفر قياس الأصول المالية بالقيمة العادلة معلومات ذوات موثوقية عالية: نلاحظ أن هناك 3 مستجوبين موافقين بشدة على هذه العبارة ما يعادل نسبة 5.9% من أصل 51 مستجوب، في حين نجد 31 مستجوب موافقون أي بنسبة 60.8% في حين بلغ عدد المحايدون 13 مستجوب بنسبة 23.5% بالمقابل نجد 4 معارضين بنسبة 7.8%، وبالتالي نجد أن معظمهم موافقين وذلك ما يعبر عن قيمة المتوسط التي تقدر ب3.64 مع انحراف معياري قدره 0.71 وهو أمر مقبول نسبيا مما يدل على رضا الأغلبية.

الفقرة 04 : تراعي إجراءات تطبيق محاسبة القيمة العادلة تغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد: نلاحظ أن هناك 7 مستجوبين موافقين بشدة على هذه العبارة ما يعادل نسبة 13.7% من أصل 51 مستجوب، في حين نجد 30 مستجوب موافقون أي بنسبة 58.8% في حين بلغ عدد المحايدون 12 مستجوب بنسبة 17.6% بالمقابل نجد 2 معارضين بنسبة 3.9%، وبالتالي نجد أن معظمهم موافقين وذلك ما يعبر عن

قيمة المتوسط التي تقدر ب3.82 مع انحراف معياري قدره 0.71 وهو أمر مقبول نسبيا مما يدل على رضا الأغلبية.

الفقرة 05: توافر البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة لمعلومات محاسبية ذات فائدة لعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية: نلاحظ أن هناك 6 مستجوبين موافقين بشدة على هذه العبارة ما يعادل نسبة 11.8% من أصل 51 مستجوب، في حين نجد 37 مستجوب موافقون أي بنسبة 72.5% في حين بلغ عدد المحايدين 6 مستجوب بنسبة 11.8% بالمقابل نجد 2 معارضين بنسبة 3.9%، وبالتالي نجد أن معظمهم موافقين وذلك ما يعبر عن قيمة المتوسط التي تقدر ب3.92 مع انحراف معياري قدره 0.627 وهو أمر مقبول نسبيا مما يدل على رضا الأغلبية.

الفقرة 06: تزود القيمة العادلة للمستثمرين بوعي و نظرة تنبؤية مستقبلية لقيمة المنشأة: نلاحظ أن هناك 6 مستجوبين موافقين بشدة على هذه العبارة ما يعادل نسبة 11.8% من أصل 51 مستجوب، في حين نجد 34 مستجوب موافقون أي بنسبة 66.7% في حين بلغ عدد المحايدين 10 مستجوب بنسبة 19.6% بالمقابل نجد شخص واحد معارض بنسبة 2%، وبالتالي نجد أن معظمهم موافقين وذلك ما يعبر عن قيمة المتوسط التي تقدر ب3.88 مع انحراف معياري قدره 0.62 وهو أمر مقبول نسبيا مما يدل على رضا الأغلبية.

الفقرة 07: تساعد البيانات المالية التي يتم إعدادها على أساس القيمة العادلة الدائنين والبنوك في اتخاذ قرارات الائتمان: نلاحظ أن هناك 9 مستجوبين موافقين بشدة على هذه العبارة ما يعادل نسبة 17.6% من أصل 51 مستجوب، في حين نجد 30 مستجوب موافقون أي بنسبة 58.8% في حين بلغ عدد المحايدين 9 مستجوب بنسبة 17.6% بالمقابل نجد 2 معارضين بنسبة 3.9%، وشخص واحد فقط معارض بشدة بنسبة 2%، وبالتالي نجد أن معظمهم موافقين وذلك ما يعبر عن قيمة المتوسط التي تقدر ب3.86 مع انحراف معياري قدره 0.82 وهو أمر مقبول نسبيا مما يدل على رضا الأغلبية.

الفقرة 08 : يؤثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية إيجابا على عائد السهم من صافي الربح للشركات: نلاحظ أن هناك 3 مستجوبين موافقين بشدة على هذه العبارة ما يعادل نسبة 5.9% من أصل 51 مستجوب، في حين نجد 33 مستجوب موافقون أي بنسبة 64.7% في حين بلغ عدد المحايدين 7 مستجوب بنسبة 13.6% بالمقابل نجد 8 معارضين بنسبة 15.7%، وبالتالي نجد أن معظمهم موافقين وذلك ما يعبر عن قيمة المتوسط التي تقدر ب3.60 مع انحراف معياري قدره 0.82 وهو أمر مقبول نسبيا مما يدل على رضا الأغلبية.

الفقرة 09 : معرفة القيمة العادلة للسهم يساعد في اتخاذ قرار شراء أو بيع للأسهم: نلاحظ أن هناك 5 مستجوبين موافقين بشدة على هذه العبارة ما يعادل نسبة 9.8% من أصل 51 مستجوب، في حين

نجد 37 مستجوب موافقون أي بنسبة 72.5% في حين بلغ عدد المحايدين 7 مستجوب بنسبة 13.7% بالمقابل نجد 2 معارضين بنسبة 3.9%، وبالتالي نجد أن معظمهم موافقين وذلك ما يعبر عن قيمة المتوسط التي تقدر ب 3.88 مع انحراف معياري قدره 0.62 وهو أمر مقبول نسبيا مما يدل على رضا الأغلبية.

الفقرة 10: تعد عملية تقييم الأسهم من التحديات التي تواجه المستثمرين في اتخاذ القرارات: نلاحظ أن هناك 5 مستجوبين موافقين بشدة على هذه العبارة ما يعادل نسبة 9.8% من أصل 51 مستجوب، في حين نجد 38 مستجوب موافقون أي بنسبة 74.5% في حين بلغ عدد المحايدين 7 مستجوب بنسبة 13.7% بالمقابل نجد شخص واحد معارض 2%، وبالتالي نجد أن معظمهم موافقين وذلك ما يعبر عن قيمة المتوسط التي تقدر ب 3.92 مع انحراف معياري قدره 0.56 وهو أمر مقبول نسبيا مما يدل على رضا الأغلبية.

الفقرة 11: عدم وجود كفاءات لاستعمال القيمة العادلة يعرقل تطبيقها: نلاحظ أن هناك 3 مستجوبين موافقين بشدة على هذه العبارة ما يعادل نسبة 5.9% من أصل 51 مستجوب، في حين نجد 31 مستجوب موافقون أي بنسبة 60.8% في حين بلغ عدد المحايدين 11 مستجوب بنسبة 21.6% بالمقابل نجد 5 معارضين بنسبة 5.9%، وشخص واحد فقط معارض بشدة بنسبة 2%، وبالتالي نجد أن معظمهم موافقين وذلك ما يعبر عن قيمة المتوسط التي تقدر ب 3.58 مع انحراف معياري قدره 0.82 وهو أمر مقبول نسبيا مما يدل على رضا الأغلبية.

الفقرة 12: يتعرض المستثمر في السندات متوسطة وطويلة الأجل إلى مخاطر انخفاض القوة الشرائية: نلاحظ أن هناك 5 مستجوبين موافقين بشدة على هذه العبارة ما يعادل نسبة 9.8% من أصل 51 مستجوب، في حين نجد 36 مستجوب موافقون أي بنسبة 70.6% في حين بلغ عدد المحايدين 9 مستجوب بنسبة 17.6%، وشخص واحد فقط معارض بشدة بنسبة 2%، وبالتالي نجد أن معظمهم موافقين وذلك ما يعبر عن قيمة المتوسط التي تقدر ب 3.86 مع انحراف معياري قدره 0.66 وهو أمر مقبول نسبيا مما يدل على رضا الأغلبية.

ومما سبق نجد أن قيمة المتوسط الإجمالي للمحور الأول تقدر ب 3.76 وانحراف معياري 0.318 ما يثبت صحة الفرضية الثانية بأن تساهم محاسبة القيمة العادلة في توفير معلومات ذات فائدة لكافة مستخدمي الأدوات المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية .

صدق الاستبيان

صدق البيانات جدول (3 - 11)

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.725	25

المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على برنامج الاستبيان

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة ألفا كرونباخ التي تقدر بـ 72.5% أكبر من 70% ومنه الاستبانة تتميز بالصدق والثبات .

خلاصة:

- بعد عرض وتحليل الدراسة الميدانية نستطيع القول بان أهم النقاط التي خصصت للدراسة تم التوصل إليها والتي نوجزها في محاور الاستبيان كالآتي :
- أن القيمة العادلة انسب بديل للقياس المحاسبي لأنها تتم في سوق نشط تسوده المنافسة التامة حيث تتم المبادلة على أساس تجاري بحت .
 - المعلومة المالية والمحاسبية تحتاج إلى أن تكون أكثر إفصاحا وذات جودة ونوعية عالية لتكون ذات فائدة لمستعملها.
 - أكد أغلبية أفراد العينة المستجوبة على أن القيمة العادلة لها تأثير كبير على المعلومة المحاسبية والمالية بحيث توفر المعلومات المحاسبية والمالية المبنية على أساس القيمة العادلة ذات قيمة تنبؤية عالية وكذلك معلومات صادقة تعطي خاصية المقارنة وتقييم الأداء وهذا يضيف جودة بما تساهم في ترشيد القرارات المستعملة لها.

الخاتمة العامة

خاتمة

من خلال ما تناوله موضوع تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على تقييم الأصول المالية، أهميتها من دورها في توعية المستثمرين والمسيرين الماليين في اتخاذ أفضل القرارات الاستثمارية ، والتي من شأنها أن تحد من بعض المخاطر الاستثمارية وتحقيق أقصى العوائد إلى الفرد المستثمر أو المنشأة، لذلك ومن أجل الوصول إلى أهداف الدراسة كان لزاما علينا من جهة أولى دراسة للإطار المفاهيمي للقيمة العادلة ، ومن جهة ثانية التطرق إلى ماهية الأصول المالية أيضا الإشارة إلى أساسيات وتقنيات الاستثمار المالي .

وعلى هذا الأساس جاء بحثنا في ثلاث فصول يمكن استنتاج خاتمة لأهم ما جاء في كل فصل منها ' ثم التطرق إلى النتائج العامة أخيرا التوصيات و آفاق الدراسة.

اهتم الفصل الأول بإبراز الحقائق والمفاهيم الأساسية حول القيمة العادلة ومشكلات تطبيقها والآثار المترتبة من استخدامها وأيضا مقارنة بين واقع معايير المحاسبة الدولية والبيئة المحاسبية الجزائرية وأيضا التطرق إلى كيفية المعالجة المحاسبية للقيمة العادلة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد.

أما الفصل الثاني حاولنا الإشارة إلى الأصول المالية وهذا بالتركيز على كل من السهم والسندات والمشتقات المالية ، بحيث تم توضيح المفاهيم الأساسية والأنواع والخصائص لكل نوع. ولتناول إشكالية البحث بتحليل علمي ارتأينا في الفصل الثالث إجراء دراسة تطبيقية تمثل في دراسة إحصائية على شكل استبيان لمجموعة من الأكاديميين و المهنيين.

النتائج:

- لا تتوفر البيئة المحاسبية الجزائرية على متطلبات تطبيق القيمة العادلة.
- ضعف التكوين والكوادر في مجال القيمة العادلة.
- يؤثر القياس المستند بالقيمة العادلة على خاصيتي الموثوقية والملائمة.
- عدم توفر البيئة المحاسبية الجزائرية على سوق مالي فعال أثر سلبا على تطبيق القيمة العادلة.
- يؤدي استخدام القيمة العادلة إلى معلومات تمكن مستخدميها من التنبؤ بمختلف الأحداث في المؤسسة.
- يعطي استخدام القيمة العادلة معلومات قابلة للمقارنة مع نتائج الدورات السابقة.
- توفر المعلومات المحاسبية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات محايدة.
- توفر المعلومات المحاسبية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات ملائمة عن أداء

المؤسسة والمخاطر المستقبلية للمستخدمين.

التوصيات:

- تفعيل السوق المالي.
- ضرورة تفعيل القوانين والتشريعات التي تنص على تطبيق القيمة العادلة.
- زيادة الوعي لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية بالشكل الذي يعزز قدرتهم في استيعاب المعلومات المعروضة والاستفادة منها في اتخاذ القرارات.
- التقليل من أثر المعوقات التي تحد من استخدام المعلومات المحاسبية.
- أن تتبنى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية سياسة التدريب الموظفين على أسس المحاسبة عن القيمة العادلة.
- يجب النهوض ببورصة الجزائر وذلك لتشجيع المؤسسات المدرجة فيها ودفع المؤسسات الغير مدرجة على دخول البورصة، ويعتبر هذا أحد التدابير لأجل تطبيق القيمة العادلة.

آفاق الدراسة :

- التطرق إلى تطبيق القيمة العادلة في البيئة الجزائرية.
- اختبار تأثير تطبيق القيمة العادلة على الأصول الثابتة.
- تحليل واقع تطبيق القيمة العادلة من الجانب التشريعي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع

✓ المراجع باللغة العربية

- 01 - محمد مطر، موسى السيوطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية ، دار وائل للتر، عمان - الأردن، 2006.
- 02 - زهير خضر بلين، القياس المحاسبي بين الكتلة التاريخية والقيمة العادلة الجزء الثاني، مطة المنصور، العدد 14، العراق، 2010.
- 03 - مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، الطبعة الرابعة، مكتبة الشروق الدولية، مصر، 2004.
- 04 - لخضر علاوي، معايير المحاسبية الدولية AFR5 دروس وتطبيقات منونة ، دار النشر الأوراق الزرقاء العالمية، الجزائر ، 2012.
- 05 - طارق عبد العال حمد، المدخل الحديث في المحاسبة عن القيمة العادلة - الطبعة الأولى، المدير الجامعية، الإسكندرية مصر، 2003.
- 06 - طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، الجزء الرابع، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2016.
- 07 - طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة لسداسية عن الاستثمارات والمشتقات العملية - الجزء الثالث، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002/2003.
- 08 - لخضر علاوي، معايير المحاسبة الدولية ، دار النشر الأوراق الزرقاء العالمية، الجزائر، 2017.
- 09 - كمال عبد العزيز النقيب، تطور الفكر المحاسبي، مطبعة القطاظة للنشر، الزرقاء، الأردن، 1990.
- 10 - حنان حلوة رضوان، بدائل القياس المحاسبي المعاصر، الطبعة الأولى، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، دار وائل للنشر، عمان - الأردن، 2003.
- 11 - يوسف حسن يوسف، الصكوك المالية وانواعها ، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية مصر، 2014.
- 12 - سهيل مقابلة، كيف تستثمر بسوق الأسهم - حالة سلطنة عمان-، دار الراية النشر والتوزيع، عمان الأردن، 2012.
- 13 - عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، الطبعة الخامسة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان - الأردن، 2014.

- 14 - دريد كامل الشبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة ، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان الأردن، 2007.
- 15 - محمد علي إبراهيم العامري، إدارة محافظ الاستثمار، إثراء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013.
- 16 - احمد حلمي جمعة، معايير التقارير المالية الدولية ، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان الأردن، بدون سنة نشر.
- 17 - فايز سليم حداد، الإدارة المالية، الطبعة الثالثة، دار حاسد للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 18 - مؤيد الفضل، تقييم وإدارة المشروعات المتوسطة والكبيرة - منهج كمي مع دراسة الحالة - ، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2009.
- 19 - طارق عبد العال حماد، دليل التعامل في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2007.
- 20 - جميل أحمد توفيق، على شريف، الإدارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1980.
- 21 - دريد كامل ال شبيب، مقدمة في الادارة المالية المعاصرة ، الطبعة الأولى، دار المسيرة عمان الأردن، 2007.
- 22 - محمود محمد الداغر، الأسواق المالية مؤسسات أوراق بورصات ، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2005.
- 23 - عبد الغفار حنفي، سمية قرياق، اسواق المال وتمويل المشروعات ، الدار الجامعية، مصر، 2005.
- 24 - اندراوس عاطف وليم، أسواق الأوراق المالية بين ضرورات التحول الاقتصادي والتحرير المالي ومتطلبات تطويرها ، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
- 25 - جميل أحمد توفيق، علي شريف، الإدارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت لبنان، 1980.
- 26 - عدنان تابه النعيمي واخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، الطبعة الخامسة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2014.
- 27 - اشرف مصطفى توفيق، كيف تتعلم استثمار الأموال؟، الطبعة الأولى، دار ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة مصر، 2006.
- 28 - طارق عبد العال حساد، المشتقات المالية المفاهيم - إدارة المخاطر المحاسبية ، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر ، 2001.

29 - سمير عبد الحميد رضوان، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسية العالية في صناعة الوانها ، دار النشر للجامعات، القاهرة 2005.

30 - هبة محمود الطنطاوي الباز، التطورات الحديثة في الصناعة المصرفية واستراتيجية عمل البنوك في مواجهتها ، القصر للطباعة والدعاية والاعلان، مصر، 2006.

31- السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان 2010.

32- طارق عبد العال حماد، المدخل الحديث في المحاسبة عن القيمة العادلة- ، الطبعة الأولى، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2003.

33 - محمد صالح الحناوي وآخرون، تحليل وتقييم الأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية - مصر، 2001-2002.

34 - عادل محمد رزق، الاستثمار في البنوك والمؤسسات المالية، دار طيبة، مصر 2004.

✓ المذكرات والأطروحات:

35- محمد حسان بن مالك، إشكالية القياس والإفصاح بالقيمة العائلة وأثرها على الخصائص التوعوية للقوائم المالية في النظام المحاسبي المالي الجزائري، أطروحة دكتوراه في علوم النير، (غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015/2016.

36- حمدي فلة، تأثير استخدام القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة الكوابل مسكرة ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، تم محاسبية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016/2017.

37 - جمال علي عليه الطرايرة، التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العملة وأثره على الإبلاغ المائي للقوائم المالية للبنوك العاملة في الأردن، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة عمان العربية للدراسات العليا. 2005.

38 - سميحة بن محياوي، دور الأسواق المالية العربية في تمويل التجارة الخارجية دراسة حالة بعض الدول العربية ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) في العلوم التجارية تخصص: تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014/2015.

✓ المجلات والدوريات :

39 - رضا إبراهيم صالح، اثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص التوعوية المقومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية، مجلة كلية التجارة البحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد رقم 02. المجد رقم 46، جوان 2009 .

- 40 -صافي فلوح، عمرو هاشم حسن، محاسبة القيمة العادلة في شركات التأمين دراسة تطبيقية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد.
- 41 -كمال أحمد يوسف، كفاح صلاح إبراهيم، اثر محاسبة القيمة العادلة على المحاسبة الإبداعية دراسة ميدانية" ، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، مجدد، عدد20.
- 42 -إبراهيم يعقوب إسماعيل وهل يوسف صالح، إمكانية تطبيق تمازج القيمة العادلة في قياس القيمة الحقيقية للأسهم العادية دراسة تطبيقية على عينة من المصارف السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية ، مجلة العلوم الفنية، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، العدد 17 (2)، 2016.
- 43 -ياسر احمد الجرف، اثر استخدام المحاسبة عن القيمة العادلة على دقة التنبؤات المحاسبية دراسة نظرية وميدانية- ، مجلة المحاسبة و المراجعة كلية التجارة، جامعة بني سويف، مصر، المجلد 05. العدد 01. يناير 2017.
- 44 -جبر ابراهيم الداغور ومحمد نواف علي، إعادة تقييم الأصول الثابتة في قطين دراسة ميدانية ، مجلة جامعة الأزهر - غزة، سلسلة النوم الإسلامية، 2005، المجلد 10، العدد 1.
- 45 -إبراهيم خليل حيدر السعدي، مشكلات القياس المحاسبي الناجمة عن التضخم وأثرها على استبدال الأصول، مجلة كلية بغدة للعلوم الإنسانية ، العدد 21، 2009.
- 46 -صافي لوح، عسى هاشم حسن، محاسبة القيمة العادلة في شركات التأمين دراسة تطبيقية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 33، العدد 1، 2011، سوريا.
- 47 -جميل حسن النجار، اثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقة وملائمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، المحطة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد9، العدد 3، 2013.
- 48 -كمال احمد يوسف، كفاح صلاح إبراهيم، اثر محاسبة القيمة العادلة على المحاسبة الإبداعية دراسة ميدانية"، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، مجلد5، عدد 20.
- 49 -نعيم ساها الخوري، القيمة العادلة والإبلاغ المالي، ملتقى جمعية المحاسبين القانونيين، المركز الثقافي العربي، دمشق - سوريا، 21/07/2007.
- 50 -دهمش نعيم وعفاف أبو زر، موثوقية وملائمة القيمة العادلة وإمكانية تطبيقها، مداخلة ضمن المؤتمر الطمي المهني السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنية، 12-14 سبتمبر 2006، الأردن.
- 51 -محمد سفير، جمال مدك، القيمة العادلة حتمية التطبيق وإشكالية التحديد، مجلة معارف، قسم1، العدد 13 ديسمبر 2012.

- 52** -مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية، معيار المحاسبة الدولي رقم 16: العقارات والآلات والمعدات، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين .
- 53** -مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية، معيار المحاسبة الدولي 32: الأدوات المالية: العرض"، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.
- 54** -رضا ابراهيم صلح، أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة علي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد 46، العدد 02، جويلية 2009.
- 55** - جميل حسن النجار، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية و سلامة مقومات القوائم المالية الصادرة عن شركات المساهمة العامة الفلسطينية - دراسة تطبيقية من وجهة نظر مدققي الحسابات و المديرين الماليين و المحطة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 9، العدد 3، 2013.
- 56** -عيساوي سهام، مخاطر المشتقات المالية وإدارتها ، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة المنية، العدد 2 جانفي 2014.
- 57** -مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية، معيار المحاسبة الدولي رقم 36: الهبوط في قيمة الأصول ، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.
- 58** -الدولية التقارير المالية، معيار المحاسبة الدولي رقم 38: الأصول غير الملموسة، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.
- 59**-جاب الله عادل رياض، المشتقات المالية ودورها في تكريس الأزمات المالية العالمية ، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية، مخبر الصناعات التقليدية، جامعة الجزائر 3، المجلد 5، العدد 01، 2016.
- 60** -بزاز حليلة، المشتقات المالية (المفهوم، الأهمية، المخاطر)، مجلة كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة، العدد الأول.
- 61** -شافية كتاف وذهبية لمارش، عقود المشتقات المالية بين الأهمية الاقتصادية والرؤية الشرعية ، مجلة آفاق للعلوم، جامعة الجلفة، العدد السابع - مارس 2017.

✓ الملتيقيات والمدخلات :

- 62**-مسعود درولى وضيف الله محمد الهادي، مقارنة النظام المحاسبي المالي SCF بالمعايير الدولية المحاسبية (IAS/IFRS) قياس وتقييم بنود القوائم المالية)، مداخلة ضمن الملتيقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية المحلية والمعايير الدولية للمراجعة يومي 13-14 ديسمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم السير، جامعة سد شطب البلدية الجزائر .

63- هواري معراج، حديدي آدم، إشكالية تطبيق القيمة العائلة كأساس للقياس والإفصاح في القوائم المالية بنوك التجارية الجزائرية و مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة ، يومي 13-14 ديسمبر 2011، كلمة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب الجزائر.

✓ **التشريعات والقوانين:**

64 -رئاسة الجمهورية، الجريدة الرسمية، القرار المحدد لقوات التقييم والمحلية ومحتوى الكشف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد شيرها، العدد 19، 2009، الجزائر.

65- رئاسة الجمهورية، الجريدة الرسمية، العدد 14، 5 فبراير 2010 .

✓ **المواقع الالكترونية:**

66- صابرين جمال جلال الزلزلي، تأثير اختيار أسهم النمو في أداء محافظ الأسهم العادية، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة القادسية، 2016، م5 مقال موجود على الموقع التالي:

<http://au.edu.iq/repository/?p9054> تاريخ التصفح 2022/04/13، الساعة 17:00.

✓ **المراجع باللغة الأجنبية :**

67- AAA Research in accounting measurement Collected papers. 1966.

68-AnjanThakor, International Financial Markets: A Diverse System Is the Key to Commerce, center for capital markets competitiveness, winter 2015, p 3, Available on the following link: <http://www.bcci.bg/projects/latvia/pdf/7>

[Financial markets.pdf](#)

69-RG. Weller, the SEC'S ban on upw and asset revaluations and the discloswe of

current value. Journal of Accounting Finance and Business Studies, Vol28 Issue (1), March 1992.

70-John D, thomas.R and others, Analysis of equity investments : Valuation, published by the Association for Investment Management and Research (AIMR), USA, 2002.

71-V. Gangadhar and Ramesh babu . G. Invesment management, anmol publications PVT.LTD, new delhi – India, 2006.

72J.Madura, Financial Institution and Markets, published by Thomson Corporation, 8 th Edition, china, 2008.

73–Mark hirschey, Investmants analysis and behavior , McGraw–Hill Irwin, 2nd ed, 2010.

74–Enria, Andere, Lorenzo Capiello and others, fair value accounting and financial stability, occasional paper series, European Central bank, No.13, Germany, 2004, .

75–bv.u.edu.vn/bitstream/TVDHBRVT/15296/1/Bond Market An Introduction.pdf

the USAA Educational foundation, investing stocks and bonds, march 2010. available on the following link:

<http://floridaliteracy.org/Financial/Investing/Stocks%20and%20Bonds.pdf>

76–linkInvestmentindustry association of canada, Bonds an introduction to bond basics, January 2008, p:01. available on the following link:

<http://iiac.ca/wp-content/themes/I1AC/resources/146/original/BondsEN.pdf>

77–Rene M. Stulz , should we fear derivatives, Journal of economic perspectives, Vol. 18, No.3, Cambridge, summer 2004, p 16: .available on the fillowing link: <http://www.nber.org/papers/w10574.pdf>

الملاحق



جامعة الشهيد حمزة لخضر - الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية



استمارة الاستبيان

في اطار تحضير مذكرة تخرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر ، تخصص محاسبة بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، ومن خلال دراسة الموضوع : "تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على تقييم الأصول المالية " تهدف هذه الدراسة لمعرفة آراءكم انتم كأكاديميين ومهنيين في مجال المحاسبة كيفية تأثير محاسبة القيمة العادلة على الأصول المالية.

لدى فإننا نأمل التكرم بالإجابة على الاسئلة بدقة ، وإيماننا بأهمية رأيكم حول موضوع البحث ، لدى فإن مساهمتكم في الاجابة الموضوعية على هذه الأسئلة وحرصكم على تقديم المعلومات الكافية والمطلوبة بدقة سيؤدي إلى إثراء موضوع الدراسة وبالتالي الحصول على نتائج وتوصيات أكثر دقة.

مع العلم بأن المعلومات التي سنتحصل عليها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكمتقبلوا فائق التقدير والاحترام

الطلبة :

- ناصري مُجَد
- مقروود عادل
- ميلودي كمال
- هاني عبد الرحمان

ملاحظة: للإجابة ضع علامة (X) على الخانة التي توافق إجابتك

الجزء الأول : المعلومات الشخصية

الاسم (اختياري) : الجنس : ذكر أنثى

العمر : أقل من 30 سنة من 31 إلى 45 سنة أكثر من 45 سنة

المستوى العلمي : ليسانس ماستر ماجستير دكتوراه أخرى

التخصص : محاسبة مالية أخرى

الخبرة المهنية : أقل من 5 سنوات من 5 إلى 10 سنوات أكثر من 10 سنوات

الجزء الثاني : أسئلة الاستبيان

المحور الأول : محاسبة القيمة العادلة

الرقم	فقرات الاستبيان	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة
1	تضمن النظام المحاسبي المالي محاسبة القيمة العادلة بشكل أوضح ودقيق .					
2	تساهم القيمة العادلة في تحسين المعلومات المحاسبية .					
3	تطبيق القيمة العادلة في المؤسسات يسمح بتجاوز مشاكل القياس بالتكلفة التاريخية.					
4	ضعف إلمام ووعي أفراد المجتمع المالي الجزائري بأسس تطبيق محاسبة القيمة العادلة مما يصعب من إجراءات تطبيقها .					
5	يحتاج المحاسبون خصوصا وباقي الفئات ذات العلاقة إلى تعميق وتطوير فهمها للقيمة العادلة .					
6	غياب أسواق فعالة في الجزائر أثر سلبا على تطبيق القيمة العادلة.					
7	عدم وجود كفاءات لاستعمال القيمة العادلة يعرقل تطبيقها					
8	تلعب التشريعات المحلية دورا هاما في استخدام أو عدم استخدام القيمة العادلة .					

المحور الثاني: أساسيات وتقنيات تقييم الاصول المالية باستخدام محاسبة القيمة العادلة .

الرقم	فقرات الاستبيان	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة
1	توافر البيانات المالية المبينة على أساس القيمة العادلة معلومات تتصف بقيمة تنبؤيه عالية.					
2	توفر الادوات المالية المبينة على أساس القيمة العادلة معلومات محايدة.					
3	يوفر قياس الاصول المالية بالقيمة العادلة معلومات ذوات موثوقة عالية.					
4	تراعي اجراءات تطبيق محاسبة القيمة العادلة تغيرات القوة الشرائية لوحة النقد.					
5	توافر البيانات المالية المبينة على أساس القيمة العادلة معلومات محاسبية ذات فائدة لعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية.					
6	تزود القيمة العادلة المستثمرين بوعي و نظرة تنبؤيه مستقبلية لقيمة المنشأة.					
7	تساعد البيانات المالية التي يتم اعدادها على أساس القيمة العادلة الدائنين والبنوك في اتخاذ قرارات الائتمان.					
8	يؤثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية ايجابا على عائد السهم من صافي الربح للشركات.					
9	معرفة القيمة العادلة للسهم يساعد في اتخاذ قرار شراء او بيع للسهم .					
10	تعد عملية تقييم الاسهم من التحديات التي تواجه المستثمرين في اتخاذ القرارات.					
11	تتمتع الاوراق المالية بخاصية التجانس ،اي الاسهم والسندات متجانسة في قيمتها وشروطها.					
12	يتعرض المستثمر في السندات متوسطة وطويلة الاجل ، الى مخاطر انخفاض القوة الشرائية.					

شكرا على تعاونكم

Frequency Table

الجنس

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid ذكر	30	58.8	58.8	58.8
أنثى	21	41.2	41.2	100.0
Total	51	100.0	100.0	

العمر

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid أقل من 30 سنة	11	21.6	21.6	21.6
من 31 إلى 45 سنة	34	66.7	66.7	88.2
أكبر من 45 سنة	6	11.8	11.8	100.0
Total	51	100.0	100.0	

المستوى العلمي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid ماستر	10	19.6	19.6	19.6
دكتوراه	39	76.5	76.5	96.1
بروفسور	2	3.9	3.9	100.0
Total	51	100.0	100.0	

التخصص

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid محاسبة	37	72.5	72.5	72.5
مالية	14	27.5	27.5	100.0
Total	51	100.0	100.0	

الخبرة المهنية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid أقل من 5 سنوات	16	31.4	31.4	31.4
من 5 إلى 10 سنوات	25	49.0	49.0	80.4
أكثر من 10 سنوات	10	19.6	19.6	100.0
Total	51	100.0	100.0	

01 تضمن النظام المحاسبي المالي القيمة العادلة بشكل أوضح ودقيق.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid معارض بشدة	4	7.8	7.8	7.8
معارض	13	25.5	25.5	33.3
محايد	10	19.6	19.6	52.9
موافق	23	45.1	45.1	98.0
موافق بشدة	1	2.0	2.0	100.0
Total	51	100.0	100.0	

02 تساهم القيمة العادلة في تحسين المعلومات المحاسبية.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid معارض بشدة	1	2.0	2.0	2.0
معارض	1	2.0	2.0	3.9
محايد	8	15.7	15.7	19.6
موافق	34	66.7	66.7	86.3
موافق بشدة	7	13.7	13.7	100.0
Total	51	100.0	100.0	

03 تطبيق القيمة العادلة في المؤسسات يسمح بتجاوز مشاكل القياس بالتكلفة التاريخية.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid معارض بشدة	1	2.0	2.0	2.0
معارض	2	3.9	3.9	5.9
محايد	9	17.6	17.6	23.5
موافق	34	66.7	66.7	90.2
موافق بشدة	5	9.8	9.8	100.0
Total	51	100.0	100.0	

04 ضعف إمام ووعي أفراد المجتمع المالي الجزائري بأسس تطبيق محاسبة القيمة العادلة مما يصعب من إجراءات تطبيقها.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid معارض بشدة	1	2.0	2.0	2.0
معارض	9	17.6	17.6	19.6
محايد	9	17.6	17.6	37.3
موافق	24	47.1	47.1	84.3
موافق بشدة	8	15.7	15.7	100.0
Total	51	100.0	100.0	

05 يحتاج المحاسبون خصوصا وباقي الفئات ذات العلاقة إلى تعميق وتطوير فهمها للقيمة العادلة.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid معارض	3	5.9	5.9	5.9
محايد	8	15.7	15.7	21.6
موافق	31	60.8	60.8	82.4
موافق بشدة	9	17.6	17.6	100.0
Total	51	100.0	100.0	

06 غياب أسواق فعالة في الجزائر أثر سلبا على تطبيق القيمة العادلة.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid معارض بشدة	1	2.0	2.0	2.0
معارض	2	3.9	3.9	5.9
محايد	6	11.8	11.8	17.6
موافق	30	58.8	58.8	76.5
موافق بشدة	12	23.5	23.5	100.0
Total	51	100.0	100.0	

07 عدم وجود كفاءات لاستعمال القيمة العادلة يعرقل تطبيقها.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid معارض بشدة	1	2.0	2.0	2.0
معارض	4	7.8	7.8	9.8
محايد	9	17.6	17.6	27.5
موافق	33	64.7	64.7	92.2
موافق بشدة	4	7.8	7.8	100.0
Total	51	100.0	100.0	

08 تلعب التشريعات المحلية دورا هاما في استخدام أو عدم استخدام القيمة العادلة.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid معارض	3	5.9	5.9	5.9
محاييد	9	17.6	17.6	23.5
موافق	32	62.7	62.7	86.3
موافق بشدة	7	13.7	13.7	100.0
Total	51	100.0	100.0	

09 توافر البيانات ال 2 المبينة على أساس القيمة العادلة معلومات تتصف بقيمة تنبؤية عالية.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid معارض بشدة	2	3.9	3.9	3.9
معارض	4	7.8	7.8	11.8
محاييد	12	23.5	23.5	35.3
موافق	28	54.9	54.9	90.2
موافق بشدة	5	9.8	9.8	100.0
Total	51	100.0	100.0	

10 توفر الادوات المالية المبينة على أساس القيمة العادلة معلومات محايدة.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid معارض	7	13.7	13.7	13.7
محاييد	5	9.8	9.8	23.5
موافق	39	76.5	76.5	100.0
Total	51	100.0	100.0	

11 يوفر قياس الاصول المالية بالقيمة العادلة معلومات ذات موثوقية عالية.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid معارض	4	7.8	7.8	7.8
محاييد	13	25.5	25.5	33.3
موافق	31	60.8	60.8	94.1
موافق بشدة	3	5.9	5.9	100.0
Total	51	100.0	100.0	

12 تراعي اجراءات تطبيق محاسبة القيمة العادلة تغيرات القوة الشرائية لوحددة النقد.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid معارض	2	3.9	3.9	3.9
محاييد	12	23.5	23.5	27.5
موافق	30	58.8	58.8	86.3
موافق بشدة	7	13.7	13.7	100.0
Total	51	100.0	100.0	

13 توافر البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات محاسبية ذات فائدة لعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid معارض	2	3.9	3.9	3.9
محاييد	6	11.8	11.8	15.7
موافق	37	72.5	72.5	88.2
موافق بشدة	6	11.8	11.8	100.0
Total	51	100.0	100.0	

14 تزود القيمة العادلة المستثمرين بوعي ونظرة تنبؤية مستقبلية لقيمة المنشأة.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid معارض	1	2.0	2.0	2.0
محاييد	10	19.6	19.6	21.6
موافق	34	66.7	66.7	88.2
موافق بشدة	6	11.8	11.8	100.0
Total	51	100.0	100.0	

15 تساعد البيانات المالية التي يتم اعدادها على أساس القيمة العادلة الدائنين والبنوك في اتخاذ قرارات الائتمان.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid معارض بشدة	1	2.0	2.0	2.0
معارض	2	3.9	3.9	5.9
محاييد	9	17.6	17.6	23.5
موافق	30	58.8	58.8	82.4
موافق بشدة	9	17.6	17.6	100.0
Total	51	100.0	100.0	

16 يؤثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للادوات المالية ايجابا على عائد السهم من صافي الربح للشركات.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid معارض	8	15.7	15.7	15.7
محاييد	7	13.7	13.7	29.4
موافق	33	64.7	64.7	94.1
موافق بشدة	3	5.9	5.9	100.0
Total	51	100.0	100.0	

17 معرفة القيمة العادلة للسهم يساعد في اتخاذ قرار شراء او بيع للاسهم.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid معارض	2	3.9	3.9	3.9
محاييد	7	13.7	13.7	17.6
موافق	37	72.5	72.5	90.2
موافق بشدة	5	9.8	9.8	100.0
Total	51	100.0	100.0	

18 تعد عملية تقييم الاسهم من التحديات التي تواجه المستثمرين في اتخاذ القرارات.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid معارض	1	2.0	2.0	2.0
محاييد	7	13.7	13.7	15.7
موافق	38	74.5	74.5	90.2
موافق بشدة	5	9.8	9.8	100.0
Total	51	100.0	100.0	

19 عدم وجود كفاءات لاستعمال القيمة العادلة يعرقل تطبيقها.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid معارض بشدة	1	2.0	2.0	2.0
معارض	5	9.8	9.8	11.8
محايد	11	21.6	21.6	33.3
موافق	31	60.8	60.8	94.1
موافق بشدة	3	5.9	5.9	100.0
Total	51	100.0	100.0	

20 يتعرض المستثمر في السندات متوسطة وطويلة الاجل ، الى مخاطر انخفاض القوة الشرائية.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid معارض بشدة	1	2.0	2.0	2.0
محايد	9	17.6	17.6	19.6
موافق	36	70.6	70.6	90.2
موافق بشدة	5	9.8	9.8	100.0
Total	51	100.0	100.0	

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

	N	%
Cases Valid	51	100.0
Excluded ^a	0	.0
Total	51	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.725	25

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item- Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
الجنس	81.8431	44.895	-.064-	.733
العمر	81.3529	43.793	.078	.727
المستوى العلمي	81.4118	42.807	.279	.717
التخصص	81.9804	44.500	.002	.729
الخبرة المهنية	81.3725	42.198	.217	.720
01تضمن النظام المحاسبي المالي القيمة العادلة بشكل أوضح ودقيق.	80.1765	44.708	-.079-	.752
02تساهم القيمة العادلة في تحسين المعلومات المحاسبية.	79.3725	41.198	.313	.713
03تطبيق القيمة العادلة في المؤسسات يسمح بتجاوز مشاكل القياس بالتكلفة التاريخية.	79.4706	40.054	.427	.704
04ضعف إلمام ووعي أفراد المجتمع المالي الجزائري بأسس تطبيق محاسبة القيمة العادلة مما يصعب من إجراءات تطبيقها.	79.6863	37.460	.495	.694
05 يحتاج المحاسبون خصوصا وباقي الفئات ذات العلاقة إلى تعميق وتطوير فهمها للقيمة العادلة.	79.3529	39.873	.448	.702
06 غياب أسواق فعالة في الجزائر أثر سلبا على تطبيق القيمة العادلة.	79.2745	38.763	.504	.696
07عدم وجود كفاءات لاستعمال القيمة العادلة يعرقل تطبيقها.	79.5686	40.530	.341	.710
08تلعب التشريعات المحلية دورا هاما في استخدام أو عدم استخدام القيمة العادلة.	79.4118	42.367	.190	.722
09توافر البيانات ال 2المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات تتصف بقيمة تنبؤية عالية.	79.6667	39.147	.410	.703
10توفر الادوات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات محايدة.	79.6275	44.478	-.029-	.736
11يوفر قياس الاصول المالية بالقيمة العادلة معلومات ذات موثوقية عالية.	79.6078	39.963	.468	.702
12تراعي اجراءات تطبيق محاسبة القيمة العادلة تغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد.	79.4314	39.130	.569	.694
13توافر البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات محاسبية ذات فائدة لعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية.	79.3333	41.507	.348	.711

14 تزود القيمة العادلة للمستثمرين بوعي و نظرة تنبؤية مستقبلية لقيمة المنشأة.	79.3725	43.958	.045	.730
15 تساعد البيانات المالية التي يتم اعدادها على أساس القيمة العادلة الدائنين والبنوك في اتخاذ قرارات الائتمان.	79.3922	40.643	.322	.712
16 يؤثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للاذوات المالية ايجابا على عائد السهم من صافي الربح للشركات.	79.6471	40.753	.311	.713
17 معرفة القيمة العادلة للسهم يساعد في اتخاذ قرار شراء او بيع للاسهم.	79.3725	42.318	.249	.718
18 تعد عملية تقييم الاسهم من التحديات التي تواجه المستثمرين في اتخاذ القرارات.	79.3333	42.907	.204	.720
19 عدم وجود كفاءات لاستعمال القيمة العادلة يعرقل تطبيقها.	79.6667	41.347	.251	.717
20 يتعرض المستثمر في السندات متوسطة وطويلة الاجل ، الى مخاطر انخفاض القوة الشرائية.	79.3922	42.723	.179	.722

ملخص

يعالج هذا البحث اثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على تقييم الأصول المالية دراسة تطبيقية إحصائية بيانية باستخدام برنامج Spss؛ شملت عينة الدراسة مجموعة من الأكاديميين والمهنيين متخصصين في مجال المحاسبة والمالية بحيث تم الإجابة على مجموعة من الأسئلة الخاصة بالاستبيان حيث تم حساب كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحاور الدراسة.

وقمنا بحساب معامل الصدق والثبات ألفا كرومباخ الذي أكد على صدق الاستبيان، وتوصلنا إلى :

✓ أن القيمة العادلة انصب بديل للقياس المحاسبي لأنها تتم في سوق نشط تسوده المنافسة التامة حيث تتم المبادلة على أساس تجاري بحت .

✓ أكد أغلبية أفراد العينة المستجوبة على أن القيمة العادلة لها تأثير كبير على المعلومة المحاسبية والمالية بحيث توفر المعلومات المحاسبية والمالية المبنية على أساس القيمة العادلة ذات قيمة تنبؤية عالية وكذلك معلومات صادقة تعطي خاصية المقارنة وتقييم الأداء وهذا يضيف جودة بما تساهم في ترشيد القرارات المستعملة لها.

الكلمات المفتاحية : القيمة العادلة، الأصول المالية، القياس المحاسبي ، ألفا كرومباخ.

summary:

This research deals with the impact of the application of fair value accounting on the evaluation of financial assets, an applied statistical study using the Spss program; The study sample included a group of academics and professionals specialized in the field of accounting and finance. A set of questions were answered in the questionnaire, where both the arithmetic mean and the standard deviation of the study axes were calculated. We calculated the validity and reliability coefficient of Cornbach' alpha, which confirmed the validity of the questionnaire, and we arrived at:

- ✓ **That fair value is the most appropriate alternative to accounting measurement because it takes place in an active market dominated by perfect competition, where the exchange takes place on a purely commercial basis.**
- ✓ **The majority of the respondents stressed that fair value has a significant impact on accounting and financial information, as it provides accounting and financial information based on fair value with a high predictive value, as well as honest information that gives the property of comparison and performance evaluation, and this adds quality to contribute to rationalizing the decisions used for it.**

Keywords: fair value, financial assets, accounting measurement, Alpha Cronbach's .